الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ عام



أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط
(2016 – 1951)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبة:

* شطيبي ساسية

إشراف الأستاذ:

* أ.د. رمضان بورغدة

لجنة المناقشة

الإسم	اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
محمد	شرقي	أستاذ	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
رمضان	بورغدة	أستاذ	مشرفا و مقررا	جامعة 08 ماي 1945
السبتي	بن شعبان	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية 2016 – 2017

بسم الله الرحمن الرحيم :

﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (10) يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (11) ﴾.

سورة النحل ، الآية 10-11.

الماء سر الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم :

﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ في النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الحَقَّ وَالبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ ﴾.

سورة الرعد ، الآية 17.

إهــــداء

الحمد لله الذي هداني وجعلني من المسلمين ، وأفضل الصلاة وأزكى السلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

*أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله عز وجل « **وبالوالدين إحسانا**».*

إلى أبي وأمي الكريمين ، اللذان شجعاني وشقيا معي ولم يبخلا عليا بدعائهما لتحقيق هذا الحلم ورؤية نجاحي ، أطال الله عمرهما وجعلهما الشمعة التي توقد نور حياتي.

إلى إخوتي :

عبد الغاني وزوجته ، عبد الرزاق وزوجته فوزية ، سامية الأخت الوحيدة التي وهبها لي الله تعالى وزوجها المحترم رفيق ، الذين شجعوني على إكمال درب الدراسة والنجاح.

دون أن أنسى الكتاكيت أبناء إخوتي : محمد ، شهندة ، رامي ، رائد ، إياد.

إلى صديقاتي وأخواتي :

دليلة ، سعيدة ، حياة ، وداد ، نورة ، ليلى ، لامية ، فوزية ، حورية ، رزيقة ، آمال ، أمينة.

****إهداء خاص إلى زوجي المحترم الذي كان سندا لي في إنجاز هذا العمل*.***

شكر وعرفان

الحمد لله الذي منحنا القوة والإرادة والصبر لإنجاز هذه المذكرة وإخراجها إلى الوجود.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور رمضان بورغدة ، لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ، رغم التزاماته الكثيرة ، وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات ، كانت لها عظيم الأثر في إخراج هذه المذكرة على النحو الذي انتهت إليه .

له منا كل المحبة والتقدير.

نشكر الأستاذ الدكتور محمد شرقي على مساعدته لنا ، والتشجيع المتواصل لإكمال طريق التفوق والنجاح.

نقدم شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة :

الزميل الأستاذ الدكتور في العلوم السياسية علي شطيبي.

أستاذ التاريخ بثانوية هواري بومدين عبد الغني بوصنوبرة.

زميلي وأخي يامين عزوزي على مساعدته الخاصة لي.

الأستاذ الدكتور في التاريخ المعاصر أحمد طاهر قوادري .

الأخ والزميل لزهر مخلوف نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية هواري بومدين .

نتوجه بشكرنا إلى أساتذة كلية الآداب قسم التاريخ ، جامعة القاهرة بمصر على رأسهم الدكتور أحمد الشربيني المختص في التاريخ الحديث والمعاصر، الذي حرص شخصيا على متابعة إنجاز المذكرة.

أساتذة معهد الدراسات والبحوث الافريقية : الدكتور السيد فليفل ، الأستاذ الدكتور بدوي رياض اللذان سيّرا لنا الطريق للوصول إلى المعلومة.

عمال المكتبة المركزية بكلية الآداب الذين وفروا لنا مختلف المصادر والمراجع النادرة.

نسأل الله أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

مقدمـــــــة
وخطـــة البحـــث

مقـــــدمـــــة

أنعم الله سبحانه وتعالى على عباده بنعم لا تعد ولا تحصى ، ولا شك أن أهمها الثروة المائية التي ارتبطت بحياة كل الكائنات ، حيث وردت كلمة الماء ومشتقاتها في القرآن الكريم 37 مرة ، فهي لا تقدر بثمن ولا يمكن الاستغناء عنها.

وبما أن منطقة الشرق الأوسط حاليا أو المشرق العربي أو الشرق الأدنى كما كان يسمى قديما ، عرفت بجفافها وقلة أمطارها بحكم وقوعها في الحزام الجاف للكرة الأرضية إلا أن الأنهار الموجودة بها ، كنهر دجلة والفرات ، نهر النيل ، نهر الأردن وروافده ، اليرموك والليطاني وغيرها ، وهبت الحياة للمنطقة ، بدليل نشوء حضارات عريقة أبرزها الحضارة السومرية على نهر الفرات ، الحضارة الفرعونية على نهر النيل ، التجمعات القبلية على نهر الأردن وغيرها.

فكانت منطقة الشرق الأوسط بزخمها الحضاري الثري باعتبارها مهبط كل الديانات السماوية سواء اليهودية أو النصرانية أو الإسلام ، وكل الرسل والأنبياء ومنطقة الأنهار الكبرى ، كل هذا جعلها تحتل موقعا جغرافيا مميزا ونقطة جذب للإمبراطوريات الاستعمارية منذ القدم ، فكانت حلبة للصراع على ثرواتها ، ولعل أبرز صراع عرفته المنطقة هو الصراع الإسرائيلي العربي ، الذي انطلق منتصف القرن العشرين ، عندما زرعت الحركة الصهيونية بمساعدة الاستعمار الغربي بذورها في قلب الأمة العربية بإنشاء دولة إسرائيل سنة 1948م على أرض فلسطين الحبيبة ، فشكل هذا الصراع مركز ثقل تدور حوله المنطقة طوال عقود من الزمن.

فكان الماء جزءا أساسيا في هذا الصراع ، تحول مع مرور الوقت إلى مشكلة مزمنة في الشرق الأوسط خاصة الدول المجاورة لإسرائيل ، فارتبطت بالظروف السياسية والاقتصادية ، بما فيها الأرض والأمن المائي والقومي عرفت خلالها المنطقة أحداثا أثرت على السياسة المائية لطرفي النزاع على كل المستويات.

أهمية الموضوع : تبرز أهميته في أنه يتناول موضوعا حيويا واستراتيجيا متعلق بمصادر المياه السطحية والجوفية ، يمس الإنسان العربي بشكل مباشر ويحدد علاقته ومصيره

بأرضه وموارده ومن ثم أمنه ، ويزيل اللثام عن أهم سبب من أسباب الصراع الإسرائيلي العربي ، في ظل الأزمة المائية التي تعرفها المنطقة بسبب تراجع منسوبها المائي في اليابسة وزيادة الطلب على الموجود منها ، والتغيرات المناخية التي يشهدها كوكب الأرض . وانطلاقا من أن إسرائيل وُجدت في قلب هذه الأزمة ، فكان توسعها على حساب جيرانها يخفي خوفها من العطش الذي يهددها.

أسباب اختيار الموضوع : دفعتني مقولة زعماء بني صهيون **" إنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات" – وليس من مصر إلى العراق-** إلى البحث في هذا المدلول الذي أراه مرتبطا بالمياه ، النيل من الغرب والفرات من الشرق ، أي أن حدود إسرائيل الآمنة هي حدود مائية فالماء مرتبط بالأرض والأرض مرتبطة بالتوسع والتوسع مرتبط بالعدوان وهذا ما تحاول إسرائيل تحقيقه.

المجال الزماني والمكاني للبحث : انطلقت هذه الدراسة من سنة 1951م حتى 2016م ،وهي بداية المقاومة الشعبية ضد اغتصاب إسرائيل لبحيرة الحولة لتنفيذ مشاريعها المائية على الحدود الأردنية السورية ، مما أدى إلى انطلاق الصراع العسكري بين دول الجوار العربي وإسرائيل ، ثم تحول الصراع من المواجهة إلى التسوية بداية التسعينات من القرن الماضي تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية - شرطي العالم- ، فغلب طابع المشاريع والاتفاقيات التي اتسم بها صراع المياه حتى الآن.

أما المكان فهو منطقة الشرق الأوسط ، وبالتحديد إسرائيل ودول الطوق العربي بما فيهم فلسطين ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، مصر وحتى العراق بحكم علاقتها بنهر الفرات.

إشكالية البحث : بما أن حلم حدود إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ، هي حدود مائية مرتبطة بالأمن المائي والقومي العربي ، فما هي أهمية الماء في الصراع الإسرائيلي العربي؟

وعلى ضوء ذلك سأحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تثيرها طبيعة الموضوع منها :

- ما هي تجليات الصراع الإسرائيلي العربي ، وما هي أبعاده الرئيسية؟
- ما هي أهم مصادر المياه العربية التي تحاول إسرائيل السيطرة عليها؟
- إلى أي مدى نجحت مفاوضات السلام في تسوية ملف المياه بين العرب وإسرائيل؟ وما هي انعكاساتها على طرفي الصراع في ظل مستقبل مفتوح على كل الاحتمالات؟

مناهج البحث : من أجل إنجاز هذا البحث تطلب الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي الوصفي اعتمدت عليه في الفصول الثلاثة لعرض المادة الخبرية المتوفرة كمجريات وأحداث الحروب والمصادر المائية المتوفرة ومضمون اتفاقيات السلام.
- المنهج الإحصائي وظفته في الفصل الثاني من أجل إعطاء الأرقام والنسب المئوية المتعلقة بكميات المياه الموجودة في المنطقة وحجم استهلاكها من الجانبين العربي والإسرائيلي.
- المنهج التحليلي اعتمدت عليه في الفصول الثلاثة لتحليل الإحصائيات والجداول والرسوم البيانية ، وتحليل الوقائع التاريخية بقصد الوصول إلى استنتاجات تتطلبها هذه الدراسة.

المصادر والمراجع : اعتمدت على المصادر كالقرآن الكريم لفضح أكاذيب وأباطيل اليهود المتعلقة بحقهم التاريخي والجغرافي في أرض فلسطين واعتبارهم شعب الله المختار من خلال عقيدتهم الدينية المرتبطة بالتلمود والتوراة المحرفة .

- كذلك مذكرات لضباط عاشوا الحروب التي جرت أحداثها بين العرب وإسرائيل من أهمها مذكرات **الفريق سعد الدين الشاذلي** ، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية (1971-1973م) والمعنونة بـ **"مذكرات حرب أكتوبر"** سنة 1973م مهندس هذه الحرب التي عايشها بنفسه ، حيث أعطانا الصورة الحقيقية لمجرياتها.

- مصدر " **ويلات وطن**" أعده الكاتب الصحفي البريطاني الشهير **روبرت فيسك** وهو مراسل التايمز لغاية سنة 1987م حيث كان موضوعيا في سرد وقائع حرب لبنان وحقيقة مجازر صبرا وشتيلا ، التي اقترفها الكيان الصهيوني في حق المدنيين والأبرياء في المخيمات الفلسطينية.
- مقابلات صحفية مع **بطرس بطرس غالي** الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة و**شيمون بيريز** وزير الخارجية الإسرائيلية في حكومة إسحاق رابين ، جُمعت في كتاب بعنوان **"ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط"** حيث ضم تصريحات عاشت مجريات مفاوضات السلام بين طرفي النزاع مبدية رأيها في أهم النقاط التي تبلورت عنها نتائج المفاوضات.

بالنسبة للمراجع فهي كثيرة يصعب ذكرها جميعا ، لذلك سنحاول إبراز البعض منها أهمها :

- **المياه العربية "التحدي والاستجابة"** للكاتب **عبد المالك خلف التميمي** ، حيث أعطانا نظرة شاملة في ثمانية فصول عن أحوال الوضع المائي في الوطن العربي والأطماع الصهيونية المائية المرتبطة بالمشاريع مع كل من تركيا وإثيوبيا واهتمام إيران بهذا الجانب لإيجاد دور لها في المنطقة ، كما تناول الكاتب الوضع المائي للمغرب العربي ، خاتما دراسته بإعطاء حلول بديلة تغني المنطقة عن حروب وشيكة.
- **"موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي"** للكاتب **حسام شحادة** ، تناول الكاتب في سبع فصول ، بالدراسة والتحليل السياسي الإستراتيجية الإسرائيلية التي شكلت المياه أحد عناصرها الأساسية ، مبرزا الطريقة التي اتخذتها إسرائيل للسيطرة على مصادر المياه العربية ، وإعطاء رؤية جديدة لمستقبل الصراع.
- **"مشكلة المياه في الوطن العربي"** للكاتب **رمزي سلامة** ، حيث ركز الكاتب في دراسته المتضمنة أربع فصول المشكلة المائية في البلدان العربية بوجهة نظر سياسية في إطار العلاقات الدولية بين الأطراف الإقليمية المتنازعة على المياه .

- **"الاتفاقات العربية الإسرائيلية"** للكاتب **جوزيف الخوري طوق** ، يتكون من 07 أجزاء يحتوي على جميع الاتفاقيات التي حدثت بين العرب وإسرائيل كاتفاق كامب ديفيد واتفاق عزة – أريحا ، اتفاق الأردن وإسرائيل ، الشخصيات التي اشتركت في المفاوضات ، كلها لها فائدة كبيرة في تدعيم الموضوع ، حيث تناول الكاتب بالتفصيل الدقيق مجريات المفاوضات من جميع النواحي موظفا المنهج التاريخي السردي في سرد الحقائق والوقائع وإبداء الرأي .

أما الرسائل الجامعية فقد قمت باستغلال عدة دراسات تمس جوانب من موضوع البحث نذكر منها :

- رسالة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الخرطوم بعنوان **"دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاق أوسلو"** للباحثة **ناهد عكاشة هلال ،** حيث ركزت الباحثة على النتائج التي تمخضت على اتفاق أوسلو المرتبطة ببند المياه بين أطراف الصراع ، اعتمدت الكاتبة على التحليل الجيوسياسي المعمق بحكم اختصاصها وتوصلت في النهاية إلى استنتاجات وحلول آنية وبعدية لحل النزاع القائم بين طرفي الصراع.
- رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر بعنوان "**انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي" - دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين-** للباحثة **بيان العساف ،** حيث تعتبر دراستها جغرافية تاريخية سياسية قانونية ، مضمونها حوضي الأردن والفرات كأنموذجا للصراع حول المياه وارتباطه المباشر بالأمن القومي العربي وهذا في إطار العلاقات الدولية والقانون الدولي الخاص في هذا المجال.

كما جمعت في بحثي هذا باقة من المجلات التي تناولت الموضوع من جهات مختلفة كمجلة السياسة الدولية ، ومجلات جامعية ، ومقالات مختلفة ، دون أن أنسى بعض الجرائد التي اهتمت بالموضوع.

صعوبات البحث : أمام هذا الموضوع الذي هو حديث الساعة الراهنة ، وجدت نفسي أمام كم كبير من المعلومات صعب عليّ إدراكها وتوظيفها ، خاصة وأن المجال الزماني للموضوع طويل ومليء بالأحداث ، كما أن تشعباته وعلاقته بالتاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية والاقتصاد والقانون ، حال دون أن أُلِم بكل هذه الاختصاصات ، كما أن تضارب الأرقام والنسب الخاصة بالمياه السطحية والمياه الجوفية والمساحات الجغرافية صعب عليا ضبطها بدقة لاختلافها من مرجع إلى آخر.

خطة البحث: تتكون من مقدمة وثلاث فصول ومجموعة من الملاحق وبيبليوغرافيا البحث وفهارسه نوجزها كالآتي:

- **الفصل الأول :** عنونته بالصراع الإسرائيلي العربي ، حاولت التحدث فيه عن أهم أبعاد الصراع الإسرائيلـــي العربي وجذوره ، الذي فتح باب الصراع على مصراعيه بين العرب وإسرائيل ، مبرزة كيــف بدأ نشوء دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي وبداية الصراع انطلاقا من حرب 1948م إلى حرب السويس 1956م وواصلت الحديث عن الحروب بمـــا فيها حرب 1967م وحرب 1973م ، هاتين الحربين الفاصلتين في مسار طرفي الصراع سلبا وإيجابا ، وأكملت الفصل الأول موضحــــة كيف تحولت طبيعة المواجهة بين طرفي الصراع بعد معاهدة كامـــب ديفيد 1978م ، من الجيوش النظامية إلى حركات المقاومة الشعبية التي بادرت لرفع مشعل الدفاع عن الحقوق العربية ، مبـــررة علاقة الماء بمعظم الحروب كسبب خفي للعدوان الإسرائيلي على المنطقة العربية.
- **الفصل الثاني :** عنوانه الصراع على مصادر المياه بين العرب وإسرائيل ، بيّنت فيه إستراتيجية إسرائيل المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلـــة وآثارها على الشعب الفلسطيني الأشم من منطلق حكم القوي على الضعيف ، كمـــا تكلمت فيه عن النزاع المائـــي على نهر الأردن باعتباره ذروة الصراع في المنطقة وكـذا هضبة الجولان السورية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967م ، معرجة - بطبيعة الحال - على لبنان هذا البلد الصغير الضعيف الذي دخل في صراع مع الكيان الصهيوني من أجل مياه

الليطـــاني تحديدا ، فكان اجتياح لبنان سنـــة 1982م عنوان هذه الأطماع التـــي تسببت في مأساة كبيرة للشعب اللبنـــاني ، وختمت الفصل الثاني بأطماع إسرائيل في مياه النيل والفرات ، محاولة التأكيد على مدى خطورة السياسة المائية الإسرائيلية تجاه مصادر المياه العربية وامتداد أطماعها للدول العربية التي لا تملك حدودا جغرافية معها كالعراق ، لتأكيد مقولتهم المشهورة من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل.

- **الفصل الثالث :** عنونته بمشكلة المياه في المفاوضات العربية الإسرائيلية ، بدايته كانت مع الطريق الذي سلكه الصراع على الماء ، من صراع عسكري إلى صراع تفاوضي سلمي ، المتمثل في مفاوضات مدريد وأوسلو في التسعينات من القرن الماضي في ضوء نظام دولي جديد تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وأبرزت أهم الآثار التي ترتبت عن الصراع في ظل مفاوضات السلام بين طرفي النزاع ، ضمنته الرؤية المستقبلية للنزاع على المياه في ظل مستقبل مفتوح على كل التنبؤات والاحتمالات.

أما الخاتمة فقد ضمنتها أبرز الاستنتاجات التـــي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، وقد أرفقت البحث بمجموعة من الملاحق تتصل مضامينها اتصالا عضويا بمضمون البحث.

الفصل الأول:

الصراع الإسرائيلي العربي

يعتبر الصراع الإسرائيلي العربي من أطول وأعقد الصراعات في العالم حيث أنه يمثل صراع وجود بين أمتين متناقضتين على أرض لا تقبل القسمة على اثنين ، دل على ذلك فشل محاولات التسوية على أساس الدولتين، حيث يزداد الصراع – مع مرور الزمن- تعقيدا، وهو صراع ذو أبعاد مختلفة ومتشابكة يبدو أنه من الصعوبة بمكان تجاوزها .

1- أبعاد الصراع الإسرائيلي العربي.

لا يمكن للمتأمل في تاريخ الصراع الإسرائيلي العربي فهم الأسباب الحقيقية والعميقة لهذا الصراع دون الوقوف عند الشخصية الصهيونية[1] بكافة اتجاهاتها وكشف الطبيعة الذهنية التي تأسست عليها انطلاقا من الأبعاد التالية[2]:

1.1: البعد التاريخي والجغرافي :

من المؤكد أن صراع العرب مع اليهود قديم قدم التاريخ نفسه ، على الرغم من أن الكثير من المؤرخين يرجعون بداية الصراع إلى انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية سنة 1897م بقيادة تيودور هرتزل[3] حيث تم تبني فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

غير أن الحقيقة تؤكد أن الصراع بدأ منذ القدم انطلاقا لما كان يروجه الصهاينة مما ورد ذكره في الإصحاح الخامس عشر من سفر التكوين:[**في ذلك اليوم قطع إبرام ميثاقا قائلا : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات**][4]، فأثناء فترة سيطرة الكنعانيين على فلسطين سنة 1805ق.م[5]، هاجر النبي إبراهيم عليه السلام من أور

---

[1]- الصهيونية:ZIOHISM نسبة إلى جبل صهيون الذي تقوم عليه مدينة القدس القديمة ، اسم كنعاني في الأصل ورد ذكره في التوراة والإنجيل وتعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية سياسية استعمارية أسبغت على اليهودية صفة القومية و الدلالة الجنسية زاعمة أن الشعب اليهودي يكون عرقا نقيا ، فنادت بحل ما أسمته المشكلة اليهودية.ينظر: إسماعيل أحمد ياغي ، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية ، الرياض : دارالمريخ ، [د.س]،ص23.

[2]- أحمد ثابت ، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي . الجزيرة نت 2016/11/13 ، 15سا و 30د. ..HTTP://WWW.ALJAZERA.NET/PRINT/787157C4-0C60-402B-B997-1

[3]- تيودور هرتزل (1904/1860م): مؤسس الحركة الصهيونية ولد بمدينة بودابست ، انتقل إلى فيينا حيث اشتغل بالصحافة ، وضع مؤلفا باللغة الألمانية "الدولة اليهودية" سنة 1896م ، ضمنه القواعد التي تقوم عليها الصهيونية في صورتها الجديدة التي تهدف إلى جمع اليهود في دولة خالصة لهم. ينظر: مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، بيروت : دار النهضة ،[د.س]،ج1، ص397.

[4]- إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق،ص145.

[5]- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، (ط10) ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990، ص13.

موطنه الأصلي ببابل[1] ، إلى بلاد الشام واستقر بنابلس بفلسطين إذ رزق بإبن ثان بعد 14 سنة من عمر إسماعيل وهو إسحاق من زوجته الأولى سارة ، هذا الأخير هو والد يعقوب الملقب بإسرائيل والذي أطلق اسمه على جميع ذريته ، ففي سنة 1656ق.م ،نزح يعقوب وأبنائه من فلسطين التي أصابها الجفاف متجها إلى مصر حيث استعبِدوا من طرف الفراعنة فاضطروا للخروج منها بقيادة النبي موسى عليه السلام بعد إقامة دامت 400 سنة[2]، حيث غزوا بقيادة يوشع بن نون قبائل ومدن كنعان استنادا إلى ما ورد في التوراة : **[وحرموا (أهلكوا) كل ما في المدينة (أريحا) من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف وأحرقوا المدينة بالنار][3].**

هنا لابد أن نتوقف عند هذه النقطة بالضبط ، ونحاول البحث عن مبرر لما حدث باسم النبي يوشع، فإننا نتوصل إلى أن جيش النبي يوشع كان غير منظم إذ تمرد على القادة نظرا لبداوته وخشونته ، مما جعله يرتكب هذه الجرائم في حق الفلسطينيين ، وإلاّ كيف نفسر قيام نبي الله بهذه الأعمال؟![4] .

بقيت الكثير من المدن الكنعانية خارج سيطرة اليهود وبما أن الفلسطينيين أصبحوا يشكلون خطرا على القبائل اليهودية المتناثرة ، فحاولوا الإتحاد ونصبوا شاول بن قيس ملكا جديدا عليهم لكنه ما لبث أن قتل. فتولى بعده النبي داوود الحكم حيث غزا القدس حوالي 1000 ق.م وجعل جبل صهيون مقرا للمملكة اليهودية ، وخلف داوود ابنه سليمان فشيد المعبد المعروف بهيكل سليمان ، لكن بعد وفاته تم تقسيم المملكة إلى يهودا في الجنوب وإسرائيل في الشمال فنشبت بينهما صراعات دينية وانحلال خلقي ، انغمس أهلها في بحر الجنس والرذيلة انتهت باحتلال الأشوريين لمملكة إسرائيل في 722ق.م ، وسقطت مملكة يهودا عام 586ق.م[5]

1- أحمد سالم رحال ، فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود ،عمان : دار البداية ،2007 ، ص29.
2- عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق، ص14.
3- إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق، ص141.
4- عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح ، تاريخ فلسطين، بور سعيد:مكتبة الثقافة الدينية ، [د.س]، ص27.
5- عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق، ص14.

على يد نبوخذ نصر البابلي حيث دمر معبد سليمان في القدس وجرى نفي عدد كبير من اليهود قرابة 50 ألف يهودي سمي **الأسر البابلي**[1].

وبعد نحو 70 عاما غزا الملك الفارسي قورش مملكة بابل ، فسمح لمجموعة من اليهود الذين ساعدوه في احتلالها بالعودة إلى القدس ، وقد تمكن الذين عادوا إليها من بناء هيكل سليمان من جديد سنة 516 ق.م ، كما تمكنوا من وضع مجموعة من القوانين الدينية عرفت بالديانة اليهودية ، بينما فضل أغلب اليهود البقاء في بابل لاندماجهم فيها.

كانت نهاية عهد الفرس على يد الإسكندر المقدوني ، ونظرا للاضطهاد الديني الذي تلقوه من حكامه خاصة الأسرة السلوقية ، ثار اليهود في فلسطين بقيادة العائلة المكابية[2] سنة 167ق.م حيث اضطهدت وفرضت الدين اليهودي على شعوب المنطقة مما أدى إلى معارك طاحنة مع العرب الأنباط[3] المقيمين بها فكان الانتصار حليف الأنباط دائما ، غير أن نهايتهم كانت على يد الرومان ، وعلى الرغم من المعاملة الحسنة التي تلقاها اليهود من الرومان إلا أنهم كانوا يثورون عليهم باستمرار متخذين الخيانة والغدر والفتنة أساس تعاملهم مما جعل الرومان يضطهدونهم ومنعوهم من دخول القدس أو حتى الاقتراب منها[4].

وبذلك انتهت صلتهم بفلسطين حتى القرن 19م ، وازداد تشتتهم في العالم فكان هذا وعد الله الذي وعدهم إياه مصداقا لقوله تعالى : **﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِلّةُ وَالمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾**.[5]

1- نزيه الشوفي، التلفيق الصهيوني واغتيال التاريخ ، دمشق:إتحاد الكتاب العرب ،2003،ج2، ص36.

2- العائلة المكابية : أسرة من الكهنة الملوك حكمت اليهود في فلسطين خلال القرنين الأول و الثاني قبل الميلاد ، و يرى الصهاينة أن المكابيين بعثوا الروح العسكرية في اليهود و حولوهم من شعب مستسلم إلى شعب مقاتل. ينظر : روجيه جارودي،الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية،تق:محمد حسنين هيكل،(ط4) ، القاهرة:دار الشروق ،2000، ص 34.

3- هاجر الأنباط من الجزيرة العربية إلى جنوب البحر الميت و شرقه في القرن 5ق.م ، إحتلوا دمشق في عهد الملك الحارث الثالث عام 85 ق.م بلغت دولة الأنباط أوج اتساعها في عهد الحارث الرابع (9ق.م- 1م). ينظر: شوقي أبو خليل ، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، (ط5)، دمشق:دار الفكر،2005، ص25.

4- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص،ص16،17.

5- سورة البقرة ، الآية 61.

وبفتح المسلمين القدس عام 636م في عهد الخليفة عمر بن الخطاب[1] ، اكتسبت فلسطين طابعها الإسلامي استمر نحو 1200 سنة فكان الحكم إسلاميا على كامل أرجائها في ظل التسامح الديني، وبذلك أصبح المسلمون لا يرون لليهود حقا في هذه الأرض فمن الناحية التاريخية والجغرافية فإن حكم بني إسرائيل لفلسطين كانت فترة ضئيلة لم تتجاوز 4 قرون على أجزاء فقط منها ، أما الحكم الإسلامي فقد استمر 12 قرنا[2] منذ الفتح الإسلامي مرورا بالعهد الأموي ثم العباسي ثم العثماني.

وبحلول القرن 19م ، وقيام الثورة الفرنسية التي فتحت أبواب تحرر الفكر والقومية برز الافتراض السائد بوجود صلة مباشرة بين إسرائيل القديمة والدولة الإسرائيلية الحديثة الذي يتلخص في الاعتقاد بعودة الشعب اليهودي إلى وطنه ، في أرض إسرائيل القديمة لإضفاء الشرعية على الدولة الحديثة انطلاقا من أن تاريخ الدولة الإسرائيلية هو فلسطين فعادت الآلة اليهودية تطالب بها[3] حاملة شعار تيودور هرتزل فلسطين وطن بلا شعب لشعب بلا وطن ، انطلاقا من مؤتمر بال بسويسرا سنة 1897م الذي كان يهدف لإقامة كيان صهيوني في فلسطين بإنشاء المستوطنات وتقوية الوعي القومي اليهودي ، بموافقة الدول الكبرى[4] وفي هذا الصدد كتب القس وليام بلاكستون الأمريكي رجل الدين المليونير الذي أنفق الملايين من الدولارات على التبشير، رسالة إلى الرئيس الأمريكي هاريسون فورد جاء فيها :[**لماذا لا نعيد فلسطين لهم (اليهود)؟ إنها وطنهم حسب توزيع الله للأمم ، وهي ملكهم الذي لا يمكن تحويله لغيرهم والذي طردوا منه عنوة ، لقد كانت أرضا مثمرة بفضل فلاحتهم لها ، وكانت تعيل ملايين الإسرائيليين الذين يفلحون سفوحها ووديانها بكل نشاط كانوا مزارعين ومنتجين كما كانوا أمة ذات أهمية تجارية كبرى ، لماذا لا نعيد الدول التي أعطت بموجب معاهدة برلين عام 1848م؟ بلغاريا للبلغاريين والصرب للصربيين فلسطين**

1- محسن محمد صالح ، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012، ص17.
2- المرجع نفسه،ص-ص 20-22.
3- أبراهام مالمات وحييم تدمور،العبرانيون وبنو إسرائيل في العصور القديمة بين الرواية التوراتية والاكتشافات الأثرية، تر: رشاد الشامي، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،2011، ص26.
4- غازي حسين ، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية ، دمشق : إتحاد الكتاب العرب ،2000، ص17.

لليهود][1]، لتتوج أماني اليهود في الأخير بوعد بلفور الذي أهدته بريطانيا خدمة لمصالحها في المنطقة[2] تزامنا مع اقتسام تركة الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وبذلك فتح الصراع بين العرب واليهود بعد أن زرع في جسد الأمة العربية عضوا غريبا يدعي أحقيته في الأرض عبّر عن هذا الصراع الصهيوني بن غوريون[3] عندما قال : **[إن حدود إسرائيل يجب أن تتضمن جنوب لبنان وجنوب سوريا والأردن وشرقي الأردن بالإضافة إلى سيناء][4].**

والملاحظ لهذه المقولة يرى أنها امتداد لمقولة زعماء بني صهيون «**إنشاء إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل**» ، والمدقق مع هذه المقولة الأخيرة يتساءل : لماذا لم يقل زعماء بني صهيون إنشاء إسرائيل الكبرى من مصر إلى العراق؟ لماذا ربطوا حدودهم بنهرين النيل والفرات؟!

لابد أن الماء كان يلعب دورا جغرافيا في الحدود التي رسمها زعماء بني صهيون لإنشاء دولتهم المزعومة ، باعتبارها الحدود الآمنة لإسرائيل!!.

فالبعد الجغرافي للصراع الإسرائيلي العربي متعلق بالحدود والحدود بدورها مرتبطة بمصادر المياه وهذا الارتباط ترجمته تصريحات زعماء الصهاينة منذ البدء في التفكير لإنشاء دولة الكيان الصهيوني.

وعليه فإننا سنعطي مجالا واسعا للتحدث عن هذه الجزئية الهامة في هذا الصراع باعتبارها لب هذا البحث.

1- يوسف العاصي الطويل ، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (2009/1948) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : كمال الأسطل ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر،غزة ، 2011 ، ص79.

2- غازي حسين ، المرجع السابق، ص17.

3- دافيد بن غوريون (1973/1886م) : زعيم صهيوني كان له الدور البارز في إنشاء دولة إسرائيل حيث حولها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي ، شغل منصب رئيس وزراء ووزير الدفاع في إسرائيل ألح على طرد العرب من فلسطين وكان على رأس العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م. ينظر: مسعود الخوند ، المرجع السابق، ص، ص386،387.

4- أبراهام مالمات وحييم تدمور، المرجع السابق، ص30.

2.1: البعد العقائدي :

انطلق اليهود في صراعهم مع العرب من منطلق عقائدي ، باعتبار أن العقيدة هي حجر الزاوية في كل صراع لدرجة أن فلسطين أصبحت في عقيدتهم هي مقر إلههم (يهوه) لا يستطيعون عبادته في بلاد أخرى[1]، فاليهود يعتبرون أن الله خصهم دون غيرهم من الشعوب بالحب واختارهم شعبا خالصا دون باقي الشعوب أي شعب الله المختار[2] وهذا مصداقا لقوله تعالى : ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ** ﴾[3].

فلفظ (يهوه) أو (ألوهيم) إنما يعني إله إسرائيل دون سائر البشر ، وليس رب العالمين كما يعتقد العرب المسلمين ، فقد ظل المعنى المتضمن لمفهوم الله في توراة اليهود الحالية على أنه إله إسرائيل في المقام الأول ، فكانت ديانتهم ديانة أسرة بشرية واحدة ، باعتبار أن الدين الخاص لشعب خاص لا بد أن يكون له إله خاص ، وهذه الخصوصية مهمة جدا في عقيدة الشعب اليهودي الإسرائيلي، حيث اعتبروا أن كرامة الله مرتبطة بكرامة الأمة وبذلك ربطوا كرامة الله بكرامتهم والعياذ بالله ، أي أن الله ملزم بحمايتهم ليحفظ كرامته، وعليه فهو يحارب بدلا عنهم وييسر لهم قتل أعدائهم ويحل لهم نهبهم ، ولعل هذا يشير إلى أن القومية الإسرائيلية قومية دينية بالدرجة الأولى تعتمد على العهد بينهم وبين إلههم[4] منطلقين من فكرة أن (يهوه) رب إسرائيل كان يقيم في سيناء وهو الذي ساعدهم بعد تيههم في الصحراء حيث كان في هيئة عمود من غمام نهارا ومن نار ليلا علما أن المنطقة كانت بركانية ، لذا نجدهم يصورون الله قاسيا مدمرا ، متعصبا لشعبه لأنه ليس إله كل الشعوب وإنما إله بني إسرائيل فقط ، وهو بذلك عدو للآلهة الأخرى كما أن شعبه عدو للشعوب الأخرى ومن هنا فإن رب إسرائيل يأمر شعبه باستعباد جميع شعوب المدن القريبة منهم حين توافق على الصلح معهم ، فإن شننت ضدهم حربا فليس لهذه الشعوب عند بني إسرائيل سوى السيف أما

---

[1]- محمد بيومي مهران ، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم "إسرائيل"،[د.م]:[د.د]، 1979،ج10، ص42.
[2]- اسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص142.
[3]- سورة المائدة ، الآية 18.
[4]- محمد بيومي مهران، المرجع السابق ، ص- ص 5-7.

الأطفال والنساء والحيوانات فهي غنيمة خاصة لهم ، وأما الشعوب الأخرى فعلى إسرائيل إبادتها نهائيا[1].

وهكذا فإن اليهود وضعوا إلههم في صورة أقرب إلى المادية منها إلى الروحية معتبرين المحن التي تحل بهم أو العقبات أو رفض الأمم لهم وشن الحروب عليهم ، نتيجة لطبعهم الملتوي ـ بطبيعة الحال- إنما هو غضب (يهوه) عليهم بسبب عصيانهم إياه وإشراكهم به غير أن رب إسرائيل سرعان ما يعود ليغفر ذنوبهم بإرادتهم مستغلين علاقتهم به ، فيحارب عنهم وبهم حتى يحقق لهم ما يريدون من نصر. وهذا عكس الإسلام دين التوحيد المطلق[2] إذ يقول الله تعالى :**﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾**[3].

وعليه فإن هذه التعاليم التلمودية المحرفة التي اشتقت منها مبادئ الصهيونية السياسية المعاصرة ، دفعت إلى السعي الدائم من أجل السيطرة على العالم وتسخير شعوبه لخدمة الشعب المختار، ومن أجل ذلك أنشئوا الجمعيات والمنظمات وابتدعوا النظريات الفلسفية والمذاهب الاقتصادية والتي من خلالها اتخذوا مهمة إقناع الشعوب بأباطيلهم ، فبسطوا نفوذهم في أوروبا وأمريكا وسخروا حكوماتها لتحقيق مخططاتهم[4].

في المقابل فإن الإسلام يؤكد أن اختيار البشر مشروط بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن أكرم المسلمين والناس أتقاهم عند الله بصرف النظر عن العرق والجنس[5].

وأمام هذه المعادلة فإن المسلمين يرون أن هذه الأرض أعطيت لبني إسرائيل الذين رفعوا راية التوحيد واتبعوها تحت قيادة رسلهم ، ولكنهم انحرفوا وكفروا وقتلوا أنبيائهم وعاثوا في الأرض فسادا ففقدوا تلك الشرعية ، وعليه فإن المسلمون عامة والعرب خاصة يؤمنون أنهم الورثة الشرعيين لراية التوحيد كونهم الامتداد الحقيقي لها من خلال الإسلام الذي يعتبر استمرارا لدعوة كل الرسل انطلاقا من سيدنا إبراهيم عليه السلام إلى سيدنا عيسى عليه السلام ، إذن فالمسألة غير مرتبطة بالجنس والنسل والقومية ، وإنما

1- محمد بيومي مهران، مرجع سابق ، ص 25.
2- المرجع نفسه ، ص95.
3- سورة الإخلاص.
4- إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص146.
5- مسعود الخوند ، المرجع السابق، ص364.

مرتبطة بإتباع منهـج الله عـز وجل[1] لقوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًا وَلاَ نَصْرَانِيًا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ(67) إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعَوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ(68)** ﴾[2].

ومنه فإن الله يخبر نبيه إبراهيم أن الظالمون من نسله وذريته لن ينالوا الإمامة والقيادة مطلقا ، ولو كان الأمر مرتبط بالنسل والعرق فلا يحق لبني إسرائيل أن يحصروه في أنفسهم فقط ، لأن سيدنا إسماعيل جد العرب العدنانية هو كذلك ابن سيدنا إبراهيم وقبيلة قريش نابعة من نسله وهي بدورها أنجبت سيد الناس والرسل الحبيب المصطفى **محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء**[3].

إن ما يثيره هذا البعد هو شدة تمسك اليهود بأباطيلهم الواضحة جهارا ، وما يزيد خوفهم في هذا العصر هو عودة المسلمين إلى كتاب الله وشريعته ، فالانبعاث الإسلامي اعتبروه خطرا يهدد كيانهم وعليه يقول ميناحيم بيغن[4] في هذا المجال :«**........يجب أن تكون مهمتنا سحق الحضارة الإسلامية وإقامة الحضارة اليهودية محلها**»[5].

3.1: البعد السياسي والعسكري:

لعبت مسألة الأمن والسياسة الدور الأعظم في تحديد مسار التفاعلات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد تميزت السياسات الخاصة بمعظم الدول العربية وإسرائيل بالتركيز على التسليح المكثف في معظم فتراته نابعا من الأساس في الدور الذي تلعبه إسرائيل في إشعال هذا السباق.

[1]- محسن محمد صالح ، المرجع السابق ، ص22.
[2]- سورة آل عمران ، الآية 67،68.
[3]- محسن محمد صالح ، المرجع السابق ، ص22.
[4]- ميناحيم بيغن: زعيم صهيوني ولد سنة 1913م في بريسيت ببولونيا لأب صهيوني قتله الألمان فترك أثرا عميقا في نفسه، تزعم منظمة بيتار التي تشجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ترأس حزب حيروت و الليكود ، كما اشتغل منصب رئيس وزراء حكومة إسرائيل من 1977 إلى 1984م ، ارتبط اسمه بأعمال إرهابية حيث مارس أشد العنف ضد عرب فلسطين أبرزها مذبحة دير ياسين. ينظر:مسعود الخوند،المرجع السابق،ص- ص 387-389.
[5]- إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق، ص144.

لقد كان لأحداث المحرقة النازية التي وقعت لليهود خلال الحرب العالمية الثانية أثر كبير فيهم ، حيث أصبحت محور التجربة اليهودية المعاصرة فاستخلصوا منها الدرس في الاعتماد على النفس من أجل البقاء ، نابعا من الإحساس بالتهديد المستمر من الشعوب .

وعليه ضرورة بناء قاعدة للقوة تردع العرب خاصة ، عن التفكير في محاربة إسرائيل[1] ومن منطلق ذلك ستبقى المحرقة تلعب دورا هاما في الخطاب العام لفترة طويلة قادمة[2].

ولعل تبنيهم لفلسفة الهجوم كعقيدة عسكرية يبررها الإسرائيليون بأنهم ليس لديهم حليف يمكن الثقة به ، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا يدعمونهم ، مما يظهر حقيقة النفسية السيكولوجية اليهودية التي لا تثق في غير اليهودي.[3]

وعليه فإن إستراتيجية إسرائيل العسكرية قامت وفق الأسس التالية :

1. تحقيق التفوق العسكري على الدول العربية كلها بهدف فرض السيطرة السياسية والأمنية والاقتصادية على مقدرات المنطقة[4] ، والسعي لضمان عدم حدوث مفاجأة بمعنى أن تبادر لضرب من يخطط للهجوم عليها في حرب قصيرة وخاطفة ، تجنبا لاستنزاف الموارد المادية والبشرية الإسرائيلية[5] .
2. منع الدول العربية من امتلاك الأسلحة المتقدمة خاصة النووية مما زاد الخلل في موازين القوى بين إسرائيل والعرب ، حيث نجد إسرائيل وبفعل الدعم الأمريكي والأوروبي الغير محدود ، أصبح العرب أمامها محرومين من غالبية مصادر القدرة على التسلح بأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي ، من خلال فرض قيود شديدة على نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى الدول العربية ، واتضح ذلك من خلال ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المصدرة لهذه التقنية بعدم إمدادها إياها الأمر الذي زاد من اختلال الميزان العسكري لصالح إسرائيل

1- رشاد عبد الله الشامي ، إشكالية اليهودية في إسرائيل ، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب1997، ص17.

2- MANFRED GERSTENFELD,THE ABUSE OF HOGOCAUST MEMORY, ISRAEL: JERUSALEM CENTER FOR PUBLIC AFFAIRS (JCPA) AND MANFRED GERSTENFELD , [W.Y] , P20.

3- أحمد سليم البرصان ، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يوليو 1967،عدد40 ، [د.م]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2000، ص57.

4- مسعود الخوند، المرجع السابق، ص378.

5- عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت: دار النفائس ،1989، ص25.

ولاشك أن إسرائيل ستظل تعتمد على الدعم العسكري الخارجي ، حيث يتخذ صورا مختلفة انطلاقا من التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في مخازن إسرائيل والسماح لها باستخدامها عند الضرورة ، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يساهم كقوة إضافية بتدخله لمنع أي إجراء ضد إسرائيل خاصة فيما يتعلق بإغلاق المضايق البحرية وفرض الحصار من طرف دول الطوق العربي[1].

وقد هدد مسئول إسرائيلي كان رئيسا للأركان العامة بتدمير أي منشأة عربية يخشى أن توفر قدرة نووية ، وذلك في حديث له مع الإذاعة الإسرائيلية يوم 1992/09/29م قال فيه :« **بين الجهود الكبرى التي يتعين علينا بذلها لمنع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية كالتعاون الدولي أو الاستخبارات ، يجب ألا نستبعد إمكان التحرك الميداني ، علينا مواصلة سياستنا في تعزيز قدرتنا العسكرية في موازاة السعي من أجل السلام»**[2].

والواقع لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار الجغرافي من أكثر دول العالم إنفاقا على بناء وشراء الأسلحة ، حتى أن اقتصاديات هذه الدول لا تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئا كبيرا[3] ،حتى بلغت ميزانية الدفاع في بعض الدول العربية 40% من الميزانية العامة لهذه الدول ، وهذا بالطبع يكون على حساب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي[4].

وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فإن الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة إذ بلغت في إسرائيل نسبة 8.1% في تسعينيات القرن الماضي أما مصر تصل النسبة إلى 2.7% ، وبالنسبة لسوريا بلغت 5.6% ، بل أن بلدا صغيرا كالأردن وصلت هذه النسبة فيه إلى 10% ، ولا تزال غالبية الدول العربية وإسرائيل من أعلى الدول مكانة من حيث مشتريات السلاح.

1- طلعت مسلم ، تعقيبا على مقال محمود عزمي"الإمكانات العسكرية الإسرائيلية" ، العرب و مواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص564.

2- هيثم الكيلاني ، تعقيبا على مقال محمود عزمي"الإمكانات العسكرية الإسرائيلية" ، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص534.

3- أحمد ثابت،المقال السابق،الجزيرة نت . 10سا و13د،2016/11/14.

4- اسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص138.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

مكانة الدولة			قيمة المشتريات التسليحية (بالأسعار الثابتة لعام **1990** بمليون دولار					
الدولة	إقليميا	عالميا	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعودية	1	2	1.298	1.249	1.961	3.292	1.948	9.748
مصر	2	4	1.926	1.645	940	931	440	5.882
الامارات	3	9	629	442	600	840	756	3.267
الكويت	4	11	49	974	1.338	418	228	3.007
إسرائيل	5	16	796	229	73	46	1.285	2.429
إيران	6	24	348	243	537	24	24	1.176
قطر	7	26	14	15	58	553	389	1.029
عمان	8	28	201	175	347	158	17	898
الجزائر	9	40	161	332	5	29	-	527
المغرب	10	49	3	41	30	160	210	401
البحرين	11	51	14	26	225	74	9	348
الأردن	12	52	-	24	43	104	164	335
تونس	13	62	21	58	60	40	1	180
اليمن	14	66	-	142	-	-	-	142
سوريا	15	67	63	43	21	-	-	127
لبنان	16	68	13	59	27	6	17	122

يوضح لنا الجدول الزيادة المتسارعة للتسلح للدول العربية وإسرائيل، وهو سباق مستمر ترجمته المخاوف الدائمة بين الطرفين في إطار الصراع بينهما[1].

ولن يتوقف الصراع بما أنه مرتبط بأبعاد إستراتيجية شملت الجوانب الديموغرافية وما يتعلق بالأرض والاقتصاد ، خاصة الصراع على مصادر المياه باعتبار المياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني يمثل الأساس في استمرار وجود كيانهم في فلسطين المرتبط بالجغرافيا المائية ، وهذا قبل إنشاء دولة إسرائيل في حد ذاتها .

يتضح ذلك من خلال أطماعها المائية المشبعة بالحروب التي خاضتها ضد العرب ، وهوما سنوضحه في ما تبقى من هذه المذكرة.

1- أحمد ثابت ، المقال السابق ، الجزيرة نت .14سا و20د، 2016/11/14.

2- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والعدوان الثلاثي على مصر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستيلاء فرنسا على القسم الشامل للبنان والشام واستيلاء بريطانيا على فلسطين والأردن والعراق ، وهذا بمقتضى قرار التقسيم الذي أقره مؤتمر سان ريمو سنة 1920م[1] ، ثم صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقره مجلس عصبة الأمم بتاريخ 1922/07/24م ، الذي تضمن في مقدمته إشارة صريحة إلى تنفيذ وعد بلفور منافيا بذلك ميثاق عصبة الأمم الذي اعتبر الانتداب على بعض البلدان هو مقدمة لتحقيق استقلالها التام ، ومتجاوزا حق الشعب الفلسطيني في التحرر وتحقيق السيادة وبناء دولة مستقلة[2]، ليدخل الطرف الإسرائيلي والعربي في مواجهات عسكرية أعلنت عن انطلاق الصراع الإسرائيلي العربي في أرض الواقع ، ترجمته الحروب بدءا بحرب 1948م ثم العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م ولم تكن الحرب الأخيرة بين الطرفين.

1.2: حرب 1948م

بعد أن أوصت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين بتقسيمها إلى دولة عربية ودولة يهودية ، ودعت إلى وضع القدس تحت الإدارة الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت هذه الخطة سنة 1947م ، فأصدرت قرار التقسيم وكان من وراء صدوره الدعم الذي قدمه كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية[3].

وسرعان ما أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل يوم 14 ماي 1948م ، و انسحب البريطانيون من فلسطين ، وخلال الأيام والأسابيع التالية تدخلت الجيوش العربية وفقا للقرار الذي اتخذته الجامعة العربية في ديسمبر 1947م ، حول التصدي لتقسيم فلسطين ومد المساعدة المادية والعسكرية للفلسطينيين ، ترجمها تحرك جيش الإنقاذ العربي من مختلف البلدان العربية رفقة الجيوش العربية [4]، متخذين خطة الهجوم التالية :

1- محمود صالح منسي ، الشرق العربي المعاصر "الهلال الخصيب"،[د.م]:[د.د]،1990، ص 09.
2- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق، ص17.
3- محمود صالح منسي ، المرجع السابق، ص،ص 306،307.
4- علي المحجوبي ، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين ، تونس: دار براس للنشر،1990، ص93.

1. **الجيش المصري** : كانت خطته هي التجمع في العريش مركزا هدفه على قطاع غزة ، على أن تحمل البحرية المصرية لواء مراقبة السواحل الفلسطينية وعرض حصار عليها مع القوات الجوية المصرية ، مع العلم أن إجمالي قوة مصر الجوية كان ستة طائرات مقاتلة وطائرة للاستكشاف والتصوير وخمسة طائرات نقل داكوتا.
2. **الجيش الأردني** : خطته قامت على تقوية فرقة المرابطة على جسر الشيخ ياسين لتأمين الدفاع عنها ويوجه قواته كالآتي : لواء مشاة هدفه نابلس لواء ميكانيكي هدفه رام الله ، لواء ميكانيكي احتياطي هدفه خان الأحمر.
3. **الجيش العراقي** : مهمته تجميع الجيش في منطقة بين إربد والحدود وذلك لتطهير المنطقة من المستعمرات اليهودية ، واحتلال رأس جسر المجامع عبر الأردن.
4. **الجيش السوري** : كان من المفترض أن يحتشد في منطقة فيق ، وكان هدفه التقدم على محور الحمة- سمخ وإنشاء رأس جسر عبر نهر الأردن.
5. **الجيش اللبناني** : مهمته أن يجتمع في منطقة رأس النافورة ، هدفه تطهير وتدمير المستعمرات اليهودية الموجودة على الحدود.[(1)]

وبعد أسبوعين من الزحف أوشكت الجيوش العربية أن تطبق على تل أبيب وتقضي نهائيا على القوة الصهيونية الشرسة [(2)].

وأمام الدعاية الصهيونية لاستعطاف قوى العالم ، على أساس أن المذابح التي سيقوم بها العرب هي نفسها مذابح النازية في حقهم ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى مجلس الأمن الذي وجه نداء لوقف القتال ، الأمر الذي رفضه العرب ، غير أن إصرار الدولتين على طلبهما والضغط الكبير على دول الطوق العربي أدى في النهاية إلى القبول بالهدنة.

[1]- رفعت السيد أحمد ، وثائق حرب فلسطين " الملفات السرية للجنرالات العرب"، [د.م]: مكتبة مدبولي ، [د.س]، ص،ص 28،27.
[2]- حسن صبري الخولي ، فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار، الجمهورية العربية المتحدة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1968، ص21.

وتم توقيف القتال لمدة 4 أسابيع ابتداء من 1948/06/11م[1] ، استغلها اليهود فجلبوا كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة الغير متوفرة لدى العرب ، وأخذت المستعمرات اليهودية أنفاسها وزودت بالمؤن التي مكنتها من مقاومة الحصار العربي[2]، فعلى سبيل المثال بلغ حجم المساعدات الأمريكية خلال الحرب 1300 مقاتل متطوع وما بين 15 إلى 20 مليون دولار[3].

استأنف القتال في 1948/07/09م بعد إنهاء الهدنة ، فتحول ميزان القوة لصالح اليهود الصهاينة ، وانسحب الجيش الأردني من جبهة القتال وتوقف جيش العراق عن القتال كذلك فازداد الضغط على الجيش المصري ، وفي هذه الظروف اجتمع مجلس الأمن في 1948/07/25م لوقف القتال ، غير أن الجامعة العربية وضعت شروطا لقبول القرار تمثلت في وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ورجوع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وتحديد فترة الهدنة مع الصهاينة ، وأمام تزايد الضغط الأمريكي والبريطاني قبلت الجامعة بالهدنة خاصة وأن مجلس الأمن اعتبر أن الأعمال العدوانية بفلسطين انتهاكا للسلم مهددا باتخاذ عقوبات ضد مقترفيها ، غير أن الصهاينة خالفوا الهدنة وهاجموا القوات المصرية واحتلوا النقب وفي خضم هذه الأحداث تمكن الوسيط الأممي رالف بانش في 1949/01/07م من عقد هدنة بجزيرة رودس باليونان لأجل غير مسمى بين أطراف النزاع ، باستثناء العراق حيث تمت مع مصر في 1949/02/24م ومع لبنان في 1949/03/23م والأردن في 1949/04/03م وسوريا في 1949/07/20م[4].

والمتمعن في مسار هذه الحرب يدرك أنه هناك عدة عوامل عجلت في إنهائها وخسارتها من طرف العرب أبرزها :

- ✓ التواطؤ البريطاني مع الصهاينة بتسليمهم بعض المناطق الإستراتيجية دون قتال.

---

[1]- علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص 93.
[2]- حسن صبري الخولي ، المرجع السابق ، ص، ص22،21.
[3] - JOSEPH HECKTEMAN , AMERICAN VOLUNTREERS AND ISRAEL'S WAR OF INDEPENDENCE , NEWYORK : KTAV PUBLISHING HOUSE , 1974, P255.
[4]- علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص، ص 94،95.

- ✓ تخاذل بعض الملوك العرب مثل ملك الأردن عبد الله مع القادة الصهاينة وتسليمهم بعض المناطق الإستراتيجية .
- ✓ الضغوط الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية داخل هيئة الأمم المتحدة[1].

وكان من نتيجة هذه الحرب تشريد نصف مليون فلسطيني ، استقروا في الدول العربية المجاورة ، ولم يبق في فلسطين سوى 150 ألف شكلوا مع اليهود المهاجرين فيما بعد مليون مواطن إسرائيلي[2].

أما الصهاينة فقد حققوا هدفهم بتأسيس دولة إسرائيل وسيطرتها على منطقة أكبر من تلك التي حددتها لها الأمم المتحدة ، على رأسها حاييم وايزمن ورئيس الوزراء بن غوريون وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تعترف بشرعيتها فاتحة بذلك الأبواب أمام اعتراف الدول الأخرى بها[3]. **(ينظر الملحق رقم 01 ص 126).**

سميت هذه الحرب في قاموسهم العسكري بحرب الاستقلال وأول ما احتكره بنو صهيون هو مصادر المياه في المنطقة باعتبارها أساس قيام دولتهم.

أما العرب فقد كانت هذه الحرب أكبر نكبة في تاريخهم ، شعرت خلالها الشعوب العربية بالإهانة الكبيرة ترجم هذا الإحساس ظهور زعماء وطنيين قوميين قادوا سفينة المقاومة أبرزهم إبن مصر جمال عبد الناصر وحروبه ضد إسرائيل.

2.2: العدوان الثلاثي على مصر(1956م)

نجح الضباط الأحرار في مصر في تغيير نظام الحكم ، وكان جمال عبد الناصر رجلا ثوريا وقوميا ، دعم حركات التحرر في الوطن العربي وخصوصا جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي قادت حربا تحررية ضد الإستدمار الفرنسي ، كما حاول قيادة بلاده لنهضة فكرية واقتصادية وتنموية[4] ، إذ قام في 26 جويلية 1956 بتأميم قناة السويس ، هذا القرار التاريخي الجرئ جاء كرد فعل على قرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

1- رفعت السيد أحمد ، المرجع السابق، ص28.
2- محمد الجزار ، الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة :مركز الكتاب للنشر،[د.س]، ص132.
3- علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص95.
4- محمد الجزار، المرجع السابق ، ص 132.

بتوقيف الإمدادات المالية لمشروع بناء السد العالي ، أعقبها بعد ذلك قرار البنك الدولي بإلغاء قرض للمشروع قدر بـ: 200 مليون دولار ، وعليه اتجهت مصر للإتحاد السوفياتي لتمويل المشروع ، لكن هذا الأخير لم يبد استعدادا لتمويله.

فلم يعد أمام مصر بعد ذلك إلا الاعتماد على مقدراتها ، خاصة وأن قناة السويس كانت تحت السيطرة البريطانية ، فلماذا إذن لا تصبح مداخيل القناة في خدمة مصر وإكمال مشروع السد العالي بأموال مصرية؟[1].

هذا الموقف إلى جانب تدعيم مصر لحركات التحرر وكذا الفلسطينيين كل هذا أغضب الفرنسيين والبريطانيين فقاموا بشن حرب على مصر ، وأحست إسرائيل بالخطر فاشتركت مع بريطانيا وفرنسا في الهجوم سنة 1956م فيما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر[2].

ويبدو أن بريطانيا شعرت أن قرار التأميم سيؤدي إلى :

- ✓ ضياع أرباح ضخمة من عائدات الأسهم التي تملكها الحكومة والشعب البريطاني.
- ✓ انحسار باقي الهيبة البريطانية بالمنطقة عقب الجلاء على مصر.
- ✓ إمكان خنق اقتصادياتها بتحكم مصر في مرور البترول إليها.
- ✓ انهيار مركزها في الشرق الأوسط ، خاصة في دائرة حلف بغداد.
- ✓ احتمال زيادة أسعار الوقود في بريطانيا بنسبة 30% ، خاصة إذا تحولت سفنها عبر طريق الرجاء الصالح إضافة إلى طول الطريق والمدة الزمنية.
- ✓ احتمال انتقال عدوى فكرة التأميم لباقي مرافق بريطانيا في الشرق الأوسط خاصة مرافق البترول.

أما فرنسا فقد رأت في هذا التأميم :

- ✓ ضياع كل أحلامها في استثمار أموالها عن طريق الشركة البريطانية المنحلة المسئولة على القناة.

[1]- محمد كمال عبد الحميد ، معركة سيناء وقناة السويس ، [د.م] : الدار القومية للطباعة والنشر،1964، ص- ص 10-12.
[2]- محمد الجزار، المرجع السابق، ص 133.

- ✓ انتهاء علاقتها الفعلية بالشرق الأوسط.
- ✓ انهيار مركزها السياسي والاقتصادي أمام الرأي العام المحلي والدولي.
- ✓ ضربة قوية في معنويات قواتها المقاتلة في الجزائر.
- ✓ احتمال تأثر مركز فرنسا في مستعمراتها الإفريقية نتيجة نجاح مصر في حركة التأميم.

في حين كانت لإسرائيل مخاوفها من تأميم القناة تتمثل في :

- ✓ زيادة في قوة مصر السياسية والعسكرية والاقتصادية.
- ✓ رفع الروح المعنوية للعرب في كل مكان والأمل في أن يؤدي نجاح التأميم إلى توحيد الأمة العربية.
- ✓ ضياع فرص الحصول على معلومات على إمكانيات مصر وقواتها في سيناء ، إذ كانت إسرائيل تعتمد على شركة القناة المنحلة كمصدر رئيسي في تجميع المعلومات عن مصر ، مما كان له خطر كبير على عمليات الجيش المصري خاصة في حرب 1948م.
- ✓ تأكيد وتثبيت عزم مصر على منع أية محاولات تقوم بها إسرائيل لاجتياز قناة السويس.

كما كان تأميم القناة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ضربة مضادة لقرار سحب تمويل مشروع السد العالي ، وإبعاد النفوذ الغربي عن مباشرة الإشراف على الملاحة في القناة موازاة مع كثرة مصالحهم في الشرق الأوسط[1].

وهكذا بدأت الحوادث تتوالى بسرعة فائقة ، ففي 1956/10/29م انطلق الجيش الإسرائيلي داخل سيناء ليصل في مدة مئة ساعة إلى قناة السويس[2] حيث كانت إسرائيل تهدف من وراء اشتراكها في هذه الحرب إلى تحقيق السيطرة على مضيق تيران المتحكم في الطريق البحري إلى إيلات عبر خليج العقبة ، ومن ناحية أخرى رأت في تدمير الجيش

[1]- محمد كمال عبد الحميد ، مرجع سابق، ص، ص 17،18.
[2]- محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام "1945-1967"، القاهرة : دار المعارف ،1969 ، ص386.

المصري في سيناء سيحقق لها جزءا كبيرا من حلمها في الوصول إلى القناة وبذلك اقترابها من نهر النيل الغني بمياهه ، وهذا بدوره سيحقق لها السيطرة المعنوية والعسكرية على كل المنطقة[1].

وما إن حل 05 نوفمبر حتى كانت شبه جزيرة سيناء كلها في قبضة إسرائيل ، في حين كانت فرنسا وبريطانيا يستعدان للهجوم ، واصطنعتا مهلة لتدخلهما بأن وجها إنذارا للطرفين بسحب قواتهما ، وكما كان متفقا عليه مسبقا فقد قبلت إسرائيل الإنذار لكن مصر رفضته.

وأمام هذا الرفض قامت كل من فرنسا وبريطانيا بضرب الأهداف العسكرية في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية ، مستخدمين الطيران الموجود في جزيرة قبرص وعليه سارع جمال عبد الناصر بإصدار أوامره إلى القوات المصرية المتواجدة في سيناء بالانسحاب إلى غرب سيناء ، لمواجهة الإنزال البريطاني الفرنسي في بور سعيد في ظروف جد صعبة نظرا لعدم وجود حماية لها[2].

في ظل هذه التطورات وفي إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي هدد الإتحاد السوفياتي ، زعيم المعسكر الشرقي على لسان رئيس الحكومة بولغانين[3] باللجوء إلى استخدام السلاح النووي إن لم توقف الدول الثلاث عدوانها على مصر.

وعليه اضطرت الدول المهاجمة إلى الامتثال لقرار الإتحاد السوفياتي وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الاعتداء[4]، وبذلك بدأ الانسحاب الفرنسي والبريطاني حيث رحل آخر جندي يوم 1956/12/22 وأصبح يوم 1956/12/23 عيدا قوميا تحتفل به مصر كل عام ، وحلت محل قوات المعتدين على الحدود بين مصر وإسرائيل قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة[5].

1- عبد المنعم واصل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة : دار النصر للطباعة الإسلامية ،2002، ص79.

2- محمد نصر مهنا ، المرجع السابق ، ص387.

3- بولغانين (1895-1975) : سياسي ورجل دولة سوفياتي ، اكتسب سمعة نادرة بوصفه إداريا صناعيا ، رئيس بنك الدولة 1948 ، رئيس الوزراء سنة 1954 اقترن اسمه بالإنذار السوفياتي لبريطانيا وفرنسا إبان الحرب الثلاثية على مصر. ينظر: مسعود الخوند ، المرجع السابق، ص73.

4- محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس "حرب الثلاثين سنة" ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،1986، ص862.

5- محمد نصر مهنا ، المرجع السابق ، ص387.

أما إسرائيل فقد بقيت تناور في الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة مطالبة بأن تكون شريكة للقوات الدولية في حكم القطاع ، لكن عبد الناصر رفض ذلك وأمام التعنت الإسرائيلي قبلت مصر بتواجد رمزي لها دون قوات مسلحة ، فتدخلت على إثرها القوى الوطنية الفلسطينية في القطاع بتحريض الجماهير الفلسطينية ، فاشتعلت المظاهرات تنادي بعروبة القطاع وهنا اغتنم عبد الناصر الفرصة وأعلن عن تعيين الفريق محمد حسن عبد اللطيف حاكما إداريا عاما للقطاع وبذلك لم تتحقق كل أطماع إسرائيل باستثناء استخدام خليج العقبة بعد أن كان محظورا عليها[1].

بالنسبة لمصر فقد خرجت من هذه الحرب وقد كسبت تأميم قناة السويس وبذلك تخلصت من بعض مظاهر النفوذ الاقتصادي الأجنبي في البلاد[2].

وعلى المستوى العربي فقد تأكد العرب على ضرورة الوحدة ، وضرورة عمل حركات التحرر العربية على تكريس جهودها لتحقيق المزيد من التعاون والتضامن ، ترجمه إعلان الوحدة المصرية السورية في 1958/02/22 بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة بين الرئيس المصري و السوري[3].

إلا أن الخاسر الأكبر في هذا العدوان كانت القضية الفلسطينية ذلك أن غياب الإستراتيجية فضلا عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية ، جعل العرب يخرجون بخسارة من هذه الناحية باستثناء عودة الإدارة المصرية للقطاع ، أما اللاجئين الفلسطينيين فقد صعب عليهم الدخول إلى القطاع بوجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية وما زاد الأمر تعقيدا ، هو نسف المخابرات الإسرائيلية دار الوثائق الخاصة بملكية أراضي قطاع غزة ، فكانت هذه المشكلة من أعقد المشاكل التي واجهت الإدارة المصرية عقب عودتها إلى القطاع في مارس 1957م[4].

1- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، فلسطين تاريخها وقضيتها ، قبرص : نيقوسيا،1983، ص151.
2- محمد نصر مهنا ، المرجع السابق ، ص432.
3- جميل الشقيري ، قضية فلسطين الحربية والسياسية ، الإسكندرية : مطبعة مصنع الإسكندرية ،1962، ص- ص92-95.
4- محمد حسنين هيكل ، الانفجار 1967 ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،[د.س]، ص352.

من الملاحظ أن إسرائيل لا تترك فرصة للمشاركة في الحرب ضد دول الجوار العربي المحيطة بها ، سواء كانت منفردة أو ضمن أحلاف وتكتلات غربية على رأسها فرنسا وبريطانيا ، وهو ما يؤكد أنها جزء من النسيج الغربي وعدم تلائمها مع البيئة العربية المحيطة بها ، وهذا ما يؤكد انخراطها الكلي في المشروع الغربي الاستعماري ، ترجمته الحروب التي استمرت مشتعلة بين طرفي النزاع في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

3- الحروب العربية الإسرائيلية (1967-1973م).

بقي الصراع مشتدا بين الطرفين في شكل حروب الواحدة تلو الأخرى فبعد انطفاء حرب 1956 م وإعلان الهدنة ، ما لبثت أن قامت حروب أخرى بين العرب وإسرائيل تمثلت في حربي 1967 و1973م.

1.3: حرب 1967م (حرب الأيام الستة).

ازداد التوتر بين إسرائيل والعرب في هذه الفترة بالتحديد ، خاصة بعد أن بدأت إسرائيل ببناء مشروعاتها على نهر الأردن لتضمن لها القدر الكافي من المياه على حساب الدول العربية الواقعة في أراضيهم منابع النهر، وبذلك تحرم بقية مجرى النهر العربي من المياه التي يحتاجها[1]. وأمام تزايد غارات الصهاينة على الحدود الأردنية السورية منذ ماي 1966م ، إضافة إلى تعرض الحدود اللبنانية للاختراق الصهيوني ، اضطرت سوريا لإعلان المواجهة ضد الاستفزازات الصهيونية بوسائل ثورية ردعية وهذا تزامنا مع منح الإتحاد السوفياتي مساعدات مالية لسوريا لبناء سد ضخم على نهر الفرات[2].

في 1966/10/14م تقدمت إسرائيل لمجلس الأمن بشكوى ضد سوريا ، وكان واضحا من أن الشكوى الإسرائيلية غطاء ومبرر لضربة أخرى تعد لها إسرائيل على خطوط الهدنة. وفي يوم 1966/11/13م قامت إسرائيل بعدوان كبير على قرية السموع في لواء الخليل بالأردن ، حيث كانت حجة إسرائيل أن ثلاثة من جنودها قتلوا قبل ساعات في حادث انفجار لغم على بعد 2 كلم من خطوط الهدنة[3]، وعليه ألقى رئيس الوزراء الأردني اللوم على مصر لأنها لم تحم الأجواء الأردنية وعلى سوريا التي كان باستطاعتها قصف الأهداف الصهيونية لتخفيف الضغط على الأردن ، وهنا بدأت المزايدات بتوريط مصر وجرّها إلى الحرب[4].

1- محمد حسنين هيكل ، الانفجار، المرجع السابق، ص، ص201،202.
2- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، جمال عبد الناصر "نشأة وتطور الفكر الناصري"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص262.
3- محمد حسنين هيكل ، الانفجار، المرجع السابق ، ص360.
4- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المرجع السابق، ص، ص282،283.

وبدخول عام 1967م ، كانت الجبهة السورية مع إسرائيل مشتعلة طوال الشهور الأولى من اشتباكات بالمدفعية ، غارات الطيران ، تسلل الفدائيين الفلسطينيين موازاة بوحدات الكومندوس الإسرائيلية التي تتزايد باستمرار ، وعليه كثف مجلس الوزراء الإسرائيلي من اجتماعاته يتقدمهم الجنرال الصهيوني إسحاق رابين[1] وكان جل حديثهم يتمحور حول ضربة انتقامية ضد سوريا.

إذن وجدت إسرائيل ذريعة للحرب في تطرف القيادة السورية وتحرك المقاومة الفلسطينية من أراضيها إلى إسرائيل ، إضافة إلى قيام سوريا بتنفيذ مشروعات المياه التي سعت إسرائيل لإفشالها بكل الأساليب مع تمتع سوريا بمميزات إستراتيجية منها هضبة الجولان المتحكمة في الأراضي الإسرائيلية المنخفضة ، وما تتميز به من ثروة مائية أسالت لعاب الصهاينة وذلك بهدف الإنفراد بالدول العربية وتدمير جيوشها والتوسع الإقليمي وإسقاط الأنظمة التقدمية على رأسها مصر، باعتبارها العدو الأول لإسرائيل ومحرك القومية العربية[2].

في حين لم تكن مصر بعيدة عن هذه الأحداث باعتبارها مرتبطة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك وخطط القيادة العربية الموحدة واتفاق ثنائي بينها وبين سوريا ، تزامنا مع استنجاد هذه الأخيرة بها[3].

أمام هذه الظروف طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية وتحريك الجيش إلى سيناء وإغلاق خليج العقبة[4] وقد عبّر جمال عبد الناصر عن ذلك في 04 جوان قائلا : **[إن ما حدث هو أننا استعدنا حقنا في خليج العقبة ، فقد كانت الأمور فيه سنة 1956م كما هي الآن ، ولكن نتيجة للعدوان البريطاني الفرنسي سحبنا قواتنا من سيناء ، وحضرت قوات الطوارئ الدولية ولهذا كان علينا أن نستعد لمعركة فاصلة مع العدو ، وحينما شعرنا بأننا على استعداد ، استعدنا حقنا فخرجت قوات الطوارئ الدولية ثم عدنا إلى خليج العقبة ثم**

---

[1]- إسحاق رابين : ولد سنة 1922 بالقدس ، عسكري وسياسي إسرائيلي صهيوني ، درس في كلية الأركان ببريطانيا ، تولى إدارة تدريب الجيش الإسرائيلي ، لمع اسمه في حرب 1967. ينظر:مسعود الخوند،المرجع السابق، ص390.

[2]- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المرجع السابق ، ص287.

[3]- محمد حسنين هيكل ، الانفجار، المرجع السابق ، ص432.

[4]- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المرجع السابق ، ص289.

أغلقنا خليج العقبة][1]، ومع أن هيئة الأمم المتحدة حاولت احتواء الأزمة إلا أنها لم تستطع الوصول إلى نتيجة ، تزامنا مع تراشق الطرفين العربي والإسرائيلي التصريحات النارية عبر وسائل الإعلام[2].

وبذلك جرّت مصر إلى المعركة ونجحت إسرائيل في فخها الخبيث ، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي طلبا من عبد الناصر ضبط النفس وأن لا يكون البادئ بإطلاق النار[3].

وهذا ما أكده جمال عبد الناصر أثناء اجتماعه مع الفريق أحمد صدقي قائد القوات الجوية قائلا له : **[نحن ملزمون سياسيا بعدم بدء الحرب ، لكني أتوقع أن تبادر إسرائيل لشن الحرب خلال فترة تتراوح بين 48 و 72 ساعة ، بادئة بمحاولة ضرب طائراتنا ودفاعاتنا الجوية]**[4].

وبالفعل في صباح يوم الاثنين الخامس من جوان1967م، جاءت ضربة العدو الإسرائيلي مباغتة بقصف جميع المطارات العسكرية والمدنية ، حتى أن جمال عبد الناصر كان يتوقع الهجوم من جهة الشرق والشمال لكنه جاء من الغرب ، والثابت أن حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت بقرب شواطئ إسرائيل تساعد مجهودها الحربي ، كما أن طائرات بريطانية أغارت في وضح النهار على بعض المواقع في الجبهة السورية والمصرية ، إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات استطلاع جوية[5].

لم تزد المعركة عن ثلاث ساعات ونصف ، تمكنت 492 طائرة العدو من توجيه ضربات مدمرة إلى القوة الجوية المصرية الرابضة على أرضية المطار ، وبما أن القوات البحرية والبرية أصبحت دون غطاء جوي وصارت المدن المصرية تحت رحمة الطائرات الإسرائيلية ، وأمام عجزها في مواجهة الموقف اندفعت القوات المدرعة الإسرائيلية إلى

---

[1]- عبد العظيم رمضان ، المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر"1949-1979" ، [د.م]: مطبعة روز اليوسف ،1982، ص107.
[2]- محمد حسنين هيكل ، الانفجار، المرجع السابق، ص433.
[3]- أنور محمود زناتي ، موسوعة تاريخ العالم "تاريخ مصر"، [د.م] : [د.د]،[د.س]،ج01 ، ص375.
[4]- محمود عوض ، اليوم السابع الحرب المستحيلة.....حرب الاستنزاف ، (ط 02) ، [د.م] : دار المعارف ،2010 ، ص11.
[5]- أنور محمود زناتي ، المرجع السابق ، ص376.

سيناء بمساعدة الطيران الصهيوني ، الأمر الذي أدى بدوره إلى توجيه ضربات قاتلة لبقية القوات المسلحة المصرية.

توجه بعدها العدو الإسرائيلي إلى الضفة الغربية لاحتلالها مواصلا تقدمه لاحتلال قطاع غزة بينما اتجهت قوات أخرى إلى الجبهة السورية وتمكنت من احتلال مرتفعات الجولان هدّمت خلالها مدينة درعا السورية . وكادت أن تطبق على العاصمة دمشق لولا قرار مجلس الأمن بوقف القتال في التاسع من جوان 1967م بموافقة القاهرة وسوريا عليه[1].

ولم يتوقف إطلاق النار نهائيا على جميع الجبهات إلا في 11 جوان 1967م[2].

وكان من نتائج هذه الحرب : **(ينظر ملحق رقم 02 ص 127).**

- ✓ احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.
- ✓ احتلال قطاع غزة وصحراء سيناء.
- ✓ احتلال مرتفعات الجولان السورية والمضايق الإستراتيجية.
- ✓ احتلال مناطق معينة من جنوب لبنان.
- ✓ بلغ عدد الشهداء العرب 6811 شهيدا[3].

ثم جاء قرار الأمم المتحدة رقم 242 في 1967/11/22م يدعو إلى مفاوضات سلام بين الطرفين وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مؤخرا لكن إسرائيل رفضت ذلك[4].

تلت حرب الأيام الستة ، حرب الاستنزاف التي اندلعت بين مصر وإسرائيل على ضفتي قناة السويس استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية المدنيين المصريين أملا في إخضاع القيادة السياسية المصرية[5]، استمرت هذه الحرب ثلاث سنوات انتهت في 08 أوت 1970م بعد قبول جمال عبد الناصر والملك حسين مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار[6].

1- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المرجع السابق ، ص302.
2- أحمد سليم البرصان ، المرجع السابق ، ص71.
3- بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المرجع السابق ، ص، ص 304،303.
4- هنري لورانس ، اللعبة الكبرى"المشرق العربي والأطماع الدولية" ، تر:عبد الحكيم الأربد ، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، [د.س]، ص316.
5- المرجع نفسه ، ص 345.
6- نفسه ، ص 348.

ولم تؤد هذه الحرب ولا المساعي الهادفة للتوصل إلى تسوية سلمية بسبب تعنت إسرائيل في مواقفها ، فسادت غيوم اللاسلم واللاحرب والتي أدت بدورها إلى اندلاع حرب أكتوبر بعد ثلاث سنوات.

2.3: حرب أكتوبر 1973م.

بعد وفاة جمال عبد الناصر تسلم قيادة الحكم أنور السادات[1] ليحمل بدوره الإرث الضخم الذي تركه عبد الناصر بإيجابياته وسلبياته في مقدمتها النزاع مع إسرائيل ، وكانت نكبة 1967م تفرض على العرب استرجاع كرامتهم المنكوبة والثأر من العدو الصهيوني الذي احتل الكثير من الأراضي العربية ، وحطم كبرياء مصر خاصة والعرب عامة فجاءت حرب أكتوبر لتنفض الغبار عن حقوقهم المهضومة.

حيث حشدت القوات العربية من معظم الدول واستخدم سلاح النفط العربي لأول مرة للضغط على الدول الغربية المساندة لإسرائيل[2].

كانت البداية بتزويد الإتحاد السوفياتي مصر بشحنات أسلحة تمثلت فيما يلي :

- ✓ 600 دبابة.
- ✓ 250 ناقلة جنود مصفحة.
- ✓ صواريخ ضد المدرعات والطائرات.

كما زود سوريا بنظام دفاع جوي كامل ، مع التدريب المكثف لكل من القوات المصرية والسورية.[3]

علما أن مصر وسوريا وفي إطار بذل الجهود الدولية لتسوية وضعية المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967م حاولتا إقناعها بالطرق السلمية ، لكن إسرائيل رفضت كل العروض المقدمة ، كما طالبت الجماهير العربية وعلى رأسها الطلابية بخوض حرب أكتوبر

---

[1]- أنور السادات:ولد في قرية ميت أبو المكارم سنة 1918م ، التحق بالكلية العسكرية عام 1938م ، كان من أوفى رفاق الرئيس جمال عبد الناصر ، أصبح رئيسا لمجلس الأمة سنة 1964م ، ثم عين نائبا لرئيس الجمهورية المصرية وفي عام 1970 انتخب رئيسا لمصر . ينظر:جوزيف الخوري طوق ، الاتفاقات العربية الإسرائيلية"اتفاق كامب ديفيد"، بيروت: دار نوبليس ، 1996،ج2، ص، ص 16،15.

[2]- هنري لورانس ، المرجع السابق، ص377.

[3]- بيتر مانغولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، تر:أديب شيش،دمشق:طلاس للدراسات والترجمة والنشر،[د.س]، ص، ص 336،335.

لتحرير الأراضي المحتلة ، وأمام هذه التطورات لم يبق سوى حل الحرب لاسترجاع الأرض المسلوبة والكرامة المنكوبة[1].

اختار أنور السادات تاريخ 06 أكتوبر وهو الموافق لذكرى غزوة بدر التاريخية التي تغلب فيها «**الرسول صلى الله عليه وسلم**» على كفار مكة ، حتى يشعل حماس الجنود معتمدا في ذلك على عامل المباغتة مع العلم أن الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية لاحظتا الحشد الكبير للقوات المصرية والسورية ، إلا أنهما لم يتوقعا استئناف العرب للقتال خاصة وأنهما متأكدان من تفوقهما العسكري ، الأمر الذي يجعل مسألة الهجوم العربي أمرا مستبعدا[2].

بدأت يوم 06 أكتوبر القوات الجوية المصرية بتوجيه ضربة إلى مطارات العدو الإسرائيلي ومراكز قيادته ومناطق حشد مدفعيته في سيناء ، وقد اشترك فيها أكثر من 200 طائرة عبرت خط القناة على ارتفاع منخفض جدا ، وبمجرد عبورها القناة بدأت المدفعية المصرية عملية القصف على مواقع العدو شرق القناة فوق حصون خط بارليف[3] ، اشترك في هذا الهجوم الناري حوالي 2000 مدفع هاون[4].

فبعد عبور خط بارليف وتدمير الدبابات الإسرائيلية المدافعة عنه ، تمركزت القوة المصرية وظهرها إلى القناة وعززت رؤوس جسورها المخصصة لخمس فرق حتى أصبحت رأسي جسر لجيشين ، وبعد كسب هذه المعركة استقرا الجيشان المصريان في مواقعهما الدفاعية[5].

اندهش الإسرائيليون من هذا الهجوم المفاجئ حيث وصفت صحيفة إسرائيلية في 1973/10/09م هذه الأحداث المتسارعة : [**لقد فاجئونا! لقد أمسكوا بنا ونحن في**

---

[1]- مسعود الخوند ، المرجع السابق، ص358.
[2]- هنري لورانس ، المرجع السابق، ص371.
[3]- خط بارليف : خط دفاعي أقامته القيادة العسكرية الإسرائيلية على امتداد قناة السويس سنة 1969م ، يتألف من سلسلة نقاط أو مواقع عسكرية حصينة بلغ عددها 31 موقعا. ينظر:مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص 386.
[4]- سعد الدين الشاذلي ، مذكرات حرب أكتوبر، (ط4) ، سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ،2003، ص- ص 250-253.
[5]- باتريك سيل،الأسد الصراع على الشرق الأوسط ،(ط10)،بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2007، ص 335.

سراويلنا الداخلية! لقد أمسكونا ونحن في قمة السعادة والثقة، عندما كنا نثق بقوتنا أكثر مما ينبغي][1].

كانت المؤشرات تظهر انهزام إسرائيل لأول مرة منذ تكوينها، لكن في 15 أكتوبر بدأت الحرب تدور لصالح إسرائيل ، تمكنت قوة إسرائيلية من الاندفاع وإقامة رأس جسر محدثة ثغرة في الجبهة المصرية (ثغرة الدوفريسوار) ، فخلفت فوضى كبيرة وسط الجبهة المصرية.

لم تبذل القيادة المصرية جهدا لاحتوائها ، فتابع الإسرائيليون تقدمهم نحو السويس بهدف تحقيق نصر يعيد التوازن الذي حققته القوات المصرية بعبور القناة[2].

وحسب تصريح الفريق سعد الدين الشاذلي ، فإن تخاذل الجيش المصري وعدم إكمال المهمة دليل على أن الرئيس السادات ، دخل هذه الحرب ليس بهدف تحرير كل المناطق المحتلة وإنما لأسباب ذاتية وصنع المجد لنفسه وإحداث هزة تحرك عملية السلام الجامدة ، ترجمته الرسالة التي بعثها إلى كيسنجر بأنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباك أو توسيع مدى المواجهة[3].

أما الجبهة السورية على الجولان فقد واجهت طيلة أيام السابع والثامن والتاسع من أكتوبر ضربات سلاح الجو الإسرائيلي ، فلم تستطع مجابهته وحسب شهادة حافظ الأسد فإن غرفة العمليات كانت تصلها تقارير تشير إلى ألف طلعة جوية إسرائيلية يوميا فوق الجولان وأقل من 50 طلعة ضد المصريين في سيناء ، حيث شملت هجماتها أهدافا اقتصادية في عمق سوريا ، كمصفاة النفط في حمص والموانئ ومعامل توليد الطاقة والمستودعات، وبذلك فشل الجيش السوري في تحرير الجولان لكنه لم يستسلم[4].

1- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص 69.
2- مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص358.
3- سعد الدين الشاذلي ، المصدر السابق ، ص354.
4- باتريك سيل ، المرجع السابق ، ص- ص 338-340.

أمام تطور الوضع هرع مجلس الأمن بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي لوضع حد لهذه الحرب ، موازاة مع إجراء كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي رحلات مكوكية لوقف إطلاق النار، توجت بقرار 338 لوقف القتال.

قبل المصريون بوقف إطلاق النار لكن السوريين رفضوا ذلك واتهموا السادات بالخيانة وعدم إتمام تنفيذ الخطة المرسومة بينهما ، إذ كانوا يخططون لهجوم مضاد في 23 أكتوبر ولوقف جماحهم ، اضطر الإتحاد السوفياتي لمنع جميع الإمدادات الجوية والتهديد بترحيل التقنيين السوفيات الذين كانوا يساعدون في إصلاح صواريخ سام وإعادة استخدامها[1].

ومع أن إسرائيل قبلت وقف إطلاق النار ، إلا أنها تراجعت عن ذلك من أجل الانتقام فبادرت إلى تطويق الجيش الثالث المصري إثر فخ نصب له على الضفة الشرقية للقناة.

أمام هذه التطورات الخطيرة بخرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار، لوّح الإتحاد السوفياتي بالتدخل الفردي إن لم توقف عدوانها ، مما جعل كيسنجر يكثف من محاولاته لإقناع إسرائيل بوقف الحرب وقد استطاع أن ينجح في ذلك بصعوبة كبيرة[2].

كان من نتائج هذه الحرب :

- ✓ استغلت إسرائيل وقف إطلاق النار للتوسع في المنطقة واستغلالها في التفاوض فأصبح الجانب المصري يفاوض من أجل تحرير سيناء كأقصى حد ، بينما احتلت إسرائيل جنوب لبنان وكل فلسطين[3] وأقامت مستعمرات جديدة في الجولان ومشاريع استيطانية من طرف إسرائيل مثل مشروع إيغال آلون الذي هدف إلى الاحتفاظ بمنطقة إستراتيجية في الجولان ، لمنع سوريا من استعادة مصادر المياه وعدم حدوث هجوم عسكري مفاجئ على شمال فلسطين المحتلة.

1- بيتر مانغولد ، المرجع السابق ، ص 341.
2- باتريك سيل ، المرجع السابق ، ص،ص 362،361.
3- عبد المنعم واصل ،المصدر السابق ، ص 355.

كذلك مشروع حزب المابام[1] الرامي إلى جعل الحدود مع سوريا تمر في هضبة الجولان[2].

- ✓ ظهور جبهة الصمود والممانعة التي رفضت التفاوض مع إسرائيل ضمت كل من العراق وسوريا والجزائر وليبيا، غير أنهم لم يقوموا بأي عمل ميداني بسبب الأوضاع الدولية المشحونة[3].
- ✓ اضطرت جولدا ماثير[4] إلى الاستقالة من رئاسة الوزراء مفسحة الطريق أمام إسحاق رابين الذي كان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية[5].
- ✓ وكانت أكبر نتيجة تولدت عن هذه الحرب معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل المتمثلة في :

اتفاقية كامب ديفيد : التي وقعت في سبتمبر 1978م ، بعد زيارة أنور السادات للقدس المحتلة في نوفمبر 1977م والتي هدفت إلى توقيع السلام بين الطرفين في ثلاثة أشهر . كما دعت في بنودها إلى مفاوضات مصرية إسرائيلية للوصول إلى إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا بدون تفويض فلسطيني أو عربي لمصر وبدون موافقة على نتائج المعاهدة.

أنهت هذه المعاهدة الحرب بصورة تامة بين مصر وإسرائيل بالمقابل الاعتراف الكامل بدولة الكيان الصهيوني، كما حددت عدد القوات المسلحة المصرية في شرقي قناة السويس واعتبار سيناء منطقة منزوعة السلاح[6] مع تمركز قوات الأمم المتحدة في الأراضي المصرية ، بهدف حماية حرية الملاحة في مضايق تيران ، مع العلم أن مصر

---

[1]- المابام : هو حزب العمال الموحد صهيوني اشتراكي يساري ، تأسس سنة 1948 ، طالب في برنامجه إنشاء دولة ثنائية القومية عربية يهودية كما طالب بالمساواة بين العرب واليهود وإعلان إسرائيل دولة محايدة. ينظر: مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص372.

[2]- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص70.

[3]- هنري لورانس ، المرجع السابق ، ص382.

[4]- جولدا ماثير(1898-1978) : سياسية صهيونية رئيسة الوزراء من 1969 إلى 1974 ، ولدت في روسيا و هاجرت مع عائلتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1906 و انضمت إلى حزب عمال صهيون سنة 1915 ، هاجرت إلى فلسطين سنة 1921 و قامت أثناء حرب 1948 بجمع 500 مليون دولار للتنظيمات الصهيونية اشتهرت بتشددها مع العرب والتمسك بالأراضي العربية المحتلة سنة 1967. ينظر:مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 396.

[5]- المرجع نفسه ، ص387.

[6]- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص،ص 81،80.

لا يمكنها في أي حال من الأحوال سحب هذه القوات إلا بموافقة مجلس الأمن مما أدى إلى وضع قيود على السيادة المصرية في سيناء.

وبذلك ربحت إسرائيل معركتها في حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة باعتبارهما ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الدول ، فأسقطت المعاهدة ، الشرعية التاريخية والقانونية لعروبة خليج العقبة .

وكان أخطر بند في هذه المعاهدة هو تعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض معها ، مما يعني وضع قيود قانونية على التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي العربي ، أدى هذا بدوره إلى بداية مرحلة جديدة من الصراع الإسرائيلي العربي وإخراج مصر كقوة عسكرية عربية كبرى من دائرة الصراع لأجل غير مسمى[1].

وأمام هذه المستجدات ظهرت طريقة أخرى في مواجهة إسرائيل ، تمثلت في حركات المقاومة الشعبية التي حلت محل الجيوش النظامية في سعيها لتحرير الأرض والمقدسات ، موازاة مع الضغط الإسرائيلي الذي وصل إلى مرحلة الهجوم المسلح خاصة غزو لبنان ، الذي أدى إلى دخول الجيش الإسرائيلي لأول عاصمة عربية وهو ما سنفصل فيه في المبحث الموالي من الفصل الأول.

1- عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ، ص 82.

4- تحول طبيعة المواجهة (1978- 2014م).

بعد الأحداث الجديدة التي طبعت الصراع الإسرائيلي العربي وظهور حركات مقاومة شعبية ، موازاة مع منظمة التحرير الفلسطينية السباقة للعمل المسلح ضد إسرائيل نجد كلا من حزب الله اللبناني المنبثق عن حركة أمل الشيعية وحركة حماس الإسلامية في قطاع غزة ، حيث كان لهاتيـن الحركتين دور كبير في خلق إستراتيجيـــة جديـــدة للحـــرب ، قابلتها إسرائيل بعدة حروب على لبنان وقطاع غزة بحجة محاربتهما كحركتين إرهابيتين ، فتلخصت هذه المواجهات كالآتي:

1.4: الإجتياح العسكري الإسرائيلي للبنان سنة 1978م (عملية الليطاني).

لم يكن هذا الغزو أول حملة إسرائيلية على الأراضي اللبنانية بل سبقته عدة اعتداءات تمثلت فيما يلي :

- ✓ اقتطاع أجزاء من أراضي جنوب لبنان سنة 1948م.
- ✓ هجوم عسكري على أجزاء واسعة من جنوب لبنان سنة 1972م في أعقاب عملية ميونيخ ضد الفريق الرياضي الإسرائيلي.

بعدها كان الاجتياح العسكري على طول الحدود اللبنانية في 1978/03/15م ، شارك فيه 30 ألف جندي إسرائيلي ، حيث دخلوا إلى عمق 10 كلم في الأراضي اللبنانية بعد العملية الفدائية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 1978/03/11م بين حيفا و تل أبيب[1] والمعروفة بعملية الشهيد كمال عدوان والتي خلفت 37 قتيلا إسرائيليا[2].

كانت حرب 1978م تحمل عدة أهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ السيطرة على جنوب لبنان باعتباره يدخل ضمن أرض الميعاد.
- ✓ السيطرة على مصادر المياه اللبنانية ، والاستفادة من نهر الليطاني كسد منيع لإسرائيل.

1- عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ، ص93.
2- جيريمي سولت ، تفتيت الشرق الأوسط "تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي" ، تر:نبيل صبحي الطويل ، دمشق : دار النفائس للطباعة والنشر،2008، ص307.

- ✓ إبعاد المقاومة الفلسطينية من المنطقة ، حيث تسببت في هجرة اليهود للمناطق الداخلية .
- ✓ جس نبض الجانب المصري وجديته في الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد والتأكد من عدم التدخل في أي حرب ضد العرب[1].

لقد تعرضت لبنان لقصف شديد من الأرض والبحر والجو دمرت المنشآت الحيوية الاقتصادية خاصة، بالمقابل وجدت تصدي بطولي من طرف المقاومة الفلسطينية[2].

انتهت هذه الحرب بعد قرار مجلس الأمن بالانسحاب الفوري لإسرائيل والذي تم في 13 جوان حيث سلمت المناطق رسميا إلى سعد حداد الموالي لإسرائيل[3].

وكان من نتائجها احتلال جنوب لبنان ، أما المقاومة الفلسطينية فقد زادتها هذه الحرب قوة وثقة بالقدرات ، ترجم ذلك التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية وزيادة النشاط العسكري والفدائي ضد إسرائيل في جنوب لبنان ، مما سهل لإسرائيل إيجاد ذريعة أخرى لغزو لبنان سنة 1982م[4].

2.4: إجتياح لبنان سنة 1982م (سلام الجليل).

لم تنجح حرب 1978م في وضع حد لنشاط منظمة التحرير الفلسطينية ، بدليل نشوب حرب أخرى سنة 1981م و التي لم تحقق أي شئ يذكر، لذلك كان لزاما على إسرائيل إيجاد ذريعة أخرى للهجوم[5] ، فاغتنمت فرصة مقتل السفير الإسرائيلي شلومو آرغوف في لندن في 03 جوان 1982 لإعلان الحرب على لبنان أسمتها عملية سلام الجليل[6].

الواقع أن هناك عدة عوامل ساهمت وسهلت انطلاق هذه الحرب وتتمثل فيما يلي :

1.2.4- أوضاع للبنان :

---

[1]- أشرف إبراهيم القصاص ، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978-1982، بحث تكميلي لنيل رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:أكرم محمد عدوان ، كلية الآداب ، قسم التاريخ والآثار،الجامعة الإسلامية غزة ،2007 ، ص46.

[2]- جيريمي سولت،المرجع السابق،ص307.

[3]- المرجع نفسه،ص312.

[4]- أشرف إبراهيم القصاص،المرجع السابق،ص91.

[5]- المرجع نفسه،ص120.

[6]- محمد خواجة،إسرائيل الحرب الدائمة "اجتياح لبنان 1982"، بيروت : دار الفارابي ،2011، ص،ص 51،50.

- **الوضع الداخلي :**

- الحرب الأهلية التي انطلقت منذ 1975م والصراع بين الطوائف اللبنانية على السلطة.
- الصراع بين القوات السورية التي دخلت لبنان منذ 1976م ومليشيا من الجيش اللبناني ، مما أعطى الفرصة لإسرائيل للتدخل بطلب من قادة الميلشيا[1] .
- المعارك بين الفصائل الفلسطينية والقوى المحلية اللبنانية ، زاد من تدهور الوضع السياسي والأمني خاصة في منطقة الجنوب.

- **الوضع الإقليمي** :

- التفكك والانقسام العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مؤيد لها مثل السعودية وعددا من دول الخليج ومعارض لها مثل سوريا والجزائر والعراق واليمن.
- الحرب العراقية الإيرانية التي وسعت الشرخ بين الأنظمة العربية ، حيث فقدت تأثيرها على الساحة الدولية.

- **الوضع الدولي :**

- وصول رونالد ريغن لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد حدة الحرب الباردة مع الإتحاد السوفيتي خاصة السباق نحو التسلح.
- تولي أرييل شارون[2] حقيبة وزارة الدفاع كان دليلا واضحا على حتمية وقوع الحرب[3].

كان الهدف الحقيقي من وراء هذه الحرب تقويض دور سوريا في لبنان ، خاصة وأنها تعمل على تشكيل حكومة وتعيين رئيس جمهورية في لبنان موال لها ، وهو نفس الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه إسرائيل ، كما أن تسديد ضربة قوية وعنيفة لمنظمة التحرير

1- محمد خواجة ، مرجع سابق، ص،ص 24،25.
2- أرييل شارون : من مواليد 1928 عسكري سياسي إسرائيلي صهيوني ، عضو الكنيسيت عن تحالف الليكود مجرم حرب والمهندس الأول لعملية غزو لبنان 1982 والمسئول عن مجازر صبرا وشتيلا. ينظر: مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص 392.
3- المرجع نفسه ، ص- ص30-35.

الفلسطينية في لبنان سيسهل لها ضم الضفة والقطاع وتوطين المستوطنين موازاة مع طرد الفلسطينيين منهما[1].

مع العلم أن مياه الليطاني كانت هدفا غير معلنا لهذه الحرب.

2.2.4- **انطلاق الحرب** : اجتمعت الوزارة الإسرائيلية في اليوم الموالي من مقتل السفير لتعطي إشارة انطلاق الهجوم ، فأغارت الطائرات الإسرائيلية على غرب بيروت ، قصفت مخيمات صبرا وشتيلا للاجئين بحجة ملاحقة الإرهابيين ، قتل فيها 35 شخصا وجرح 150 فكان رد المقاومة الفلسطينية في اليوم الموالي بقصف مدفعي[2] .

وفي يوم الأحد 06 جوان من نفس العام ، أمر أريال شارون بغزو لبنان فانطلق الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية[3]، حاولت قوات الأمم المتحدة منع وصد الدبابات والمدرعات الإسرائيلية التي اخترقت مواقع اليونيفيل (قوات الأمم المتحدة) لكنها لم تفلح في ذلك[4] فشملت الحرب الجنوب كله ثم تطورت بعد ذلك لمحاصرة بيروت حيث اكتمل الطوق الإسرائيلي يوم 13 جوان ، غير أن القوات المشتركة التي ضمت كل من قوات الحركة الوطنية اللبنانية والقوات السورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية قاومت هذا التطويق بكل بسالة وقوة رغم اشتداد الحصار وبلا إمدادات ولا مساعدات من الدول العربية[5].

أدت هذه الحرب إلى تزايد الشعور المعادي للأمريكيين في معظم دول الشرق الأوسط تزايد عنه شعور بالغضب ، حينما حاصر المتظاهرون السفارة الأمريكية في بيروت وقذفها بالصواريخ حتى أن الرئيس المصري حسني مبارك وصف هذا الغزو بأنه مثير للغضب[6].

---

[1]- أشرف إبراهيم القصاص ، المرجع السابق، ص120.
[2]- جريمي سولت ، المرجع السابق، ص316.
[3]- آلان مينارغ ، أسرار حرب لبنان "من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية"، (ط2) ، بيروت : دار الفنون للطباعة والنشر، [د.س] ، ص236.
[4]- جريمي سولت ، المرجع السابق ، ص317.
[5]- أشرف إبراهيم القصاص ، المرجع السابق ، ص 188.
[6]- روبرت فيسك،ويلات وطن ، (ط17) ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2005، ص،ص 254،253.

انتهت هذه الحرب بعد ضغوط أمريكية وعربية وإسرائيلية على المقاومة الفلسطينية وقبولها الخروج من لبنان في 1982/07/03م[1].

كان من نتائجها :

- ✓ توسيع نطاق الشريط الحدودي وإخضاع بعض المدن والقرى لسيطرة قوات الاحتلال والميلشيات العميلة لإسرائيل والمتحالفة معها، حيث أصبح عمق الشريط بين 10 و15 كلم يغطي 8% الأراضي اللبنانية[2].
- ✓ فقدت المقاومة الفلسطينية قاعدة رئيسية في صراعها تتمثل في لبنان وسوريا المتاخمتين لإسرائيل بعد خروجها منهما وتشتتها في أقطار الدول العربية.
- ✓ قتل أكثر من 19.5 ألف وجرح 30 ألف من كلا الشعبين الفلسطيني واللبناني[3].
- ✓ ارتكاب مجازر بشعة مثل مجزرة صبرا وشتيلا من طرف إسرائيل وحزب الكتائب اللبنانية التي راح ضحيتها ألف رجل وامرأة وطفل[4].

ويخبرنا روبرت فيسك البريطاني ، مراسل التايمز حتى سنة 1987م عن هذه الكارثة فيقول:«**إن ما شهدناه في مخيم صبرا وشتيلا الفلسطينيين في العاشرة من صباح 1982/09/18م ، لايستعصي على الوصف فحسب...لقد حدثت مذابح من قبل في لبنان ولكنها نادرا ما كانت بهذا الحجم...أصحاب المئات من الجثث المتناثرة حولي كانوا من العزل الذين لا سلاح لهم ، لم يكن مجرد حدث...بل قتلا جماعيا أو مجزرة تجاوزت كل ما كان يصفه الإسرائيليون...**»[5].

وعموما فقد اختصر الأستاذ محمد حسنين هيكل نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان بقوله : « **وثبت أن العالم العربي لا يستطيع أن يرفع أصبعا في مواجهة إسرائيل ، ولم يكن لدى دوله جميعا إلا قبول (الإرهابيين) الفلسطينيين كلاجئين ليس لهم مكان إلا معسكرات محاصرة معزولة...وتم تحطيم القوة المسلحة الفلسطينية، وضربت هيبتها ونفوذها...وساد**

---

[1]- أشرف إبراهيم القصاص ، المرجع السابق، ص231.
[2]- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق، ص116.
[3]- أشرف إبراهيم القصاص ، المرجع السابق، ص288.
[4]- باتريك سيل ، المرجع السابق ، ص 635.
[5]- روبرت فيسك ، المصدر السابق ، ص- ص438-440.

الهدوء على جميع الجبهات العربية...وهكذا فإن الكل في وضع أشبه بوضع معاهدة عدم الاعتداء مع إسرائيل...» [1].

ومع ذلك فإن إسرائيل فشلت في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا ودخل على الخط حزب الله في جنوب لبنان وحركة حماس وفتح ، الذين رفعوا راية التحدي ضد الأطماع الإسرائيلية في المنطقة.

3.4: الحرب ضد حزب الله سنة 2006م.

استطاع حزب الله استرجاع جنوب لبنان سنة 2000م وطرد الجيش الإسرائيلي بعد صراع مرير، زاد هذا النجاح من قوة الحزب سواء على المستوى السياسي أو الجماهيري حيث استطاع القضاء على أسطورة إسرائيل لا تقهر، مما أدى إلى تنامي الشعور القومي العربي بالقدرة على مواجهة إسرائيل دون خوف منها ومن حلفائها الغربيين.

أمام هذه التطورات كان لزاما على إسرائيل الإطاحة بهذا الحزب ، لتسترجع هيبتها المفقودة وسط جيرانها العرب خاصة والعالم عامة[2].

وجاءت الفرصة المناسبة عندما قام أعضاء من الجناح العسكري لحركة حزب الله في 2006/07/12م باختطاف جنديين إسرائيليين بالقرب من مزارع شبعا ، التي لا تزال تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي[3] ردا على مجزرة قامت بها إسرائيل قبل أيام وذلك لفك الخناق على حماس من جهة واستبدال الجنديين بالأسرى الفلسطينيين واللبنانيين القابعين في السجون الإسرائيلية[4].

وعليه قامت إسرائيل بهجمات واسعة استهدفت قواعد حزب الله التي اعتبرت تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل متهمة إياه بدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م ، وأنه شريك في تنفيذ الهجمات في الضفة الغربية وهو ما لم ينفه الحزب،شاركت في هذه الحرب قوات

1- عبد الجليل قريان ، العدوان الإسرائيلي وحرب 33 يوم "هل هي بداية النهاية لإسرائيل...؟" ، قسنطينة : دار الفجر للطباعة والنشر، [د.س]، ص60.

2- المرجع نفسه، ص63.

3- نادية فاضل عباس فضلي ،" التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،عدد 47 ، [د.س] ، ص114.

4- عبد الجليل قريان ، المرجع السابق ، ص 65.

ضخمة حيث قصفت البوارج الإسرائيلية المدن اللبنانية وتم فرض حصار شامل على طرق المواصلات البرية والجوية.

وكان من تداعياتها هروب مئات الآلاف من اللاجئين إلى المناطق الشمالية ، ومع ذلك فإن هذه الحرب لم تفلح في ردع حزب الله عن إجبار إسرائيل عن الانسحاب ، خاصة وأن إسرائيل كانت تسعى عسكريا للقضاء على المقاومة اللبنانية وإخراج حزب الله من حلبة الصراع الإسرائيلي العربي ، ليمهد لها الطريق لتحطيم قوى المقاومة العربية والإسلامية خاصة حركة حماس[1].

لم تكن هذه الحرب هي الأخيرة التي توقفت في 13 أوت بموجب قرار دولي1701[2]، بل تلتها حرب على غزة ضد حركة حماس ، التي ظهرت بعد انتفاضة ديسمبر 1987م وهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين وجناح من أجنحتهم الممتدة في المنطقة العربية والإسلامية ، لدعم ساحة المقاومة والجهاد[3] داخل الأراضي المحتلة ، كان مبدأها رفض كل مشاريع التسوية السلمية بما فيها اتفاق أوسلو 1993م ، الذي كان بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبداية الحكم الذاتي، وبسبب هذا الرفض حدث تصدع بين المنظمة وحماس.

فازت حماس بانتخابات 2006م ، ونظرا للتصادم بينها وبين حركة فتح التي تتزعم السلطة الفلسطينية نتج عنه تشكيل حكومتين ، واحدة في غزة بقيادة حماس والأخرى في الضفة الغربية بقيادة حركة فتح في ظل صراع بين الإخوة الأعداء.

وجدت إسرائيل الفرصة أمام هذه التفرقة وفرضت حصارا على القطاع سنة 2007م أعقبها عدوان 2008م ، بهدف التخلص من هيمنة حماس واجتثاث المقاومة منها بمنع وصول أي سلاح أو ذخيرة لحركات المقاومة في غزة ، وإعادة الاعتبار لهيبة جيشها الذي فقدها على يد حزب الله فاستمرت الحرب 34 يوما ، ومع ذلك كان مصيرها الفشل ولم تحقق

1- نادية فاضل عباس فضلي ، المقال السابق ، ص،ص 115،114.

2- المقال نفسه ، ص 118.

3- أحمد عواد نويران الفاعوري ، التحولات الإقليمية العربية و أثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2012، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : سعد فيصل السعد،قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2011، ص27.

أي هدف من أهدافها ومن أبرز وجوه الفشل في هذه الحرب عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على تدمير منصات صواريخ حزب الله التي لم تتوقف عن الإطلاق إلى آخر يوم من الحرب[1]، تلتها حرب على غزة سنة 2012م ، ثم 2014م وكان لهما نفس المصير.

من المؤكد أن إسرائيل اصطدمت بانتفاضة فلسطينية ومقاومة منظمة حملت راية الكفاح المسلح ضدها سواء المقاومة الفلسطينية كحركة فتح وحماس أو حزب الله ، وقد استطاع هذا الأخير أن يضعها أمام الأمر الواقع ويحقق ما لم تقدر عليه معظم الأنظمة العربية ، مما أعطى الفرصة للعرب لإعادة حساباتهم في إستراتيجية صراعهم ضد إسرائيل ولا يزال الصراع مفتوحا على كل الاحتمالات حتى وإن اتخذ طابع المفاوضات من أجل السلام في إطار الأرض مقابل السلام لحل النزاع ، لأن إسرائيل لا تعرف معنى السلم وسيبقى مبدأ الاعتداء والحرب مرتبط بعقيدتها.

إن ما يمكن أن نختم به هذا الفصل عن الصراع الإسرائيلي العربي ما هو إلا خلاصة ونظرة شاملة ، حيث أن أبعاده المختلفة والمتساوية الأهمية جعلته صراعا ممتدا وطويلا لا يسهل حله ، اتخذ طابع الحروب بين طرفي النزاع انطلاقا من 1948م **(حرب إعلان دولة إسرائيل)** فاحتلت المزيد من أراضي النقب والجليل ضاربة اتفاقيات الهدنة عرض الحائط ثم قامت بشن عدوان ثلاثي رفقة فرنسا وبريطانيا سنة 1956م على مصر كضريبة لاستقلال القرار**(تأميم قناة السويس)** ، مكنها من امتلاك مضيق تيران لممارسة الملاحة بكل حرية لكن النجاح الأكبر الذي حققته إسرائيل والذي يعتبر منعرجا تاريخيا في مسار الصراع بينها وبين العرب ، كان حرب 1967م **(حرب توسيع الاحتلال)** وتحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاستيلاء على جزء من أراضي مصر وسوريا والأردن لتكون بعد ذلك استفاقة العرب مطبّقين نظرية ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة ، وبغض النظر عن الوقائع العسكرية إلا أن حرب 1973م أثبتت قوة الوحدة العربية إن اجتمعت ، غير أن المسار السياسي الذي أعقبها قد أجهضها والمتمثل في معاهدة كامب ديفيد التي كرست السلام التائه في غياهب المعاهدات والاتفاقيات بين جدران السراب والأوهام والتي أرجعت العرب إلى

1- أحمد عواد نويران الفاعوري ، مرجع سابق ، ص،ص 24،23.

نقطة الصفر في هذا الصراع ، بدليل اجتياح لبنان سنة 1978م و1982م تلتها الاعتداءات الصهيونية المتواصلة لحد اليوم لترسيخ نظرية القوة، وبذلك أضاع العرب فرصة انتصار مؤكد بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية العسكرية والسياسية وفشل آليات العمل العربي المشترك ترجمه تفاقم النزاعات بينهم ، فالسياسة التوسعية لإسرائيل لم تتوقف بل لا تزال تتحرك وفق شعار الحدود الآمنة ، ومن هنا يمكن القول أن تاريخ هذا الصراع يندرج تحت عملية إدارة الصراع وليس حل الصراع.

خلاصة القول أن الصراع الإسرائيلي العربي يفرض نفسه بقوة على دول الطوق العربي المجاورة للكيان الصهيوني بصفة خاصة وعلى العرب بصفة عامة ، ليس بفعل إرادة هذه الدول وسياستها لمواجهة إسرائيل ، بل بفعل السياسة العدوانية والتوسعية للمشروع الصهيوني نفسه .

فمن خلال تحليل جملة الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب سنجد قاسم مشترك بينها هو السيطرة على مصادر المياه العربية والصراع على استغلالها سواء مضايق بحرية أو أنهار أو بحيرات أو مياه جوفية في ظل أزمة مائية تعانيها منطقة الشرق الأوسط التي تقع في الحزام الجاف للكرة الأرضية .

الفصل الثاني:
الصراع على الميـاه بين العرب وإسرائيل

تعتبر مصادر المياه من أكثر الموارد الطبيعية أهمية في حياة الإنسان انطلاقا من قوله تعالى: **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾**[1] لذا فقد كانت السيطرة عليها ،أساسا للصراع بين الدول والشعوب منذ القدم ، ولا شك أنها المبرر الذي تخفي وراءه الصهيونية أطماعها التوسعية في الأراضي العربية بدليل الحروب التي خاضتها ضد العرب ، هذه الخطة التي رسمها هرتزل **«دولة من الفرات إلى النيل»** ، بمعنى أن تكون دولته تحتوي على معظم مصادر المياه الموجودة داخل كيانها وخارجه[2] فقد كان له الدور الرئيس في ربط فكرة الوطن بالماء ، بدليل قوله ردا على الإمبراطور الألماني عن حدود الدولة التي يريدها : «**لقد سألني الإمبراطور الألماني عن الأرض التي نريد ، وعن حدودها ، وما إذا كانت ستمتد شمالا حتى بيروت أو أبعد من ذلك ولكننا سنطلب ما نحتاجه ، لأن المساحة تزداد مع تزايد عدد المهاجرين ، علينا أن نطل على البحر لأجل مستقبل تجارتنا العالمية ، ولا بد لنا من مساحة كبيرة لإنشاء زراعة حديثة على نطاق واسع...**»[3] ، ويؤكد هذه الأطماع ما قاله بن غوريون : «**نحن نخوض معركة المياه مع العرب وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير الدولة ، وإذا لم ننجح في معركتنا ، فلن نكون في فلسطين**»[4].

1- الهيمنة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية.

من الواضح أن الصراع على المياه العربية ، ليست وليدة لحظة قيام دولة إسرائيل بل هي مقصودة قبل إنشاء الكيان الصهيوني في حد ذاته ، ففي عام 1831م تم تأسيس الجمعية الملكية الجغرافية البريطانية لدراسة الطبيعة المناخية والجغرافية للمستعمرات البريطانية ، والتي تحولت فيما بعد إلى مؤسسة مالية يهودية تولدت عنها مؤسسة أخرى هي صندوق اكتشاف فلسطين لدراسة مناخ وجغرافية بلاد الشام ، بينما عام 1870م تم تأسيس أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين تدعى مكيفة إسرائيل بالتعاون مع الإتحاد الإسرائيلي العام اليهودي

[1]- سورة الأنبياء ، الآية30.
[2]- كمال الشاعر، "أثر الأطماع الإسرائيلية في المياه الجوفية الفلسطينية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وترسيم الحدود الدولية ، جامعة فلسطين ، غزة ، [د.س] ، ص07 . 9سا و45د ، 2017/02/12.
HTTP://www.DSPACE.UP.EDU.PS/XMLUI/HANDLE/123456789/120
[3]- رفعت أحمد السيد ، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل ، القاهرة : دار الهدى للطباعة والنشر،1993، ص14.
[4]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، السياسة المائية الإسرائيلية و أثرها في الضفة الغربية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الجغرافيا السياسية ،إشراف : أديب خطيب ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس،فلسطين،2008، ص02.

الفرنسي[1] ، وقد أكد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897م على دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين مقابل امتيازات زراعية وتجارية والسيطرة على الأراضي وليس هذا فحسب ، بل إن اليهود المتدينين ادّعوا سنة 1911م أثناء بحثهم عن الماء في بئر سبع ، متحججين بإشارات توراتية باعتبار التوراة هي المرجع الديني والمشجع للأطماع اليهودية الصهيونية في المياه العربية أن المنطقة ملك لهم[2]، وهي تعود إلى النبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام وأبنائه ، حيث دارت حرب بينهم وبين ملك فلسطين أبيمالك حول بئر الماء في منطقة بئر سبع[3]،أما في سنة 1927م ، منح المندوب السامي البريطاني في فلسطين امتيازا لليهودي الروسي بنحاس روتبرغ للاستثمار في المياه العربية لتوليد الكهرباء على أن يستفيد كل اليهود من هذا الامتياز ، وبالتالي استغلال المياه العربية بشكل مطلق[4] ، ثم توالت عدة مشاريع هي : مشروع أبوبرس 1938م ،لادورميلك1939م،هايز1948م ، ماكدونالد1950م ، بنجر1952م ، جونستون1953م كلها لسرقة المياه العربية[5].

وعليه فقد صدق من أطلق على الكيان الصهيوني «**الدولة العطشى**».

1.1.: مصادر وموارد المياه في فلسطين.

تقدر مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة 6210 كم^2 ، تضم منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقع بين خطي عرض 29-35 و15-33 درجة شمالا مما يجعلها ضمن إقليمين مناخيين صحراوي وإقليم البحر الأبيض المتوسط جعلا مناخها ممطر شتاء وجاف صيفا ، أما التضاريس فتتباين بين كثبان رملية يتراوح ارتفاعها بين 5-40م فوق سطح البحر في قطاع غزة وكذا من 400-1000م في سلاسل جبال الضفة الغربية ، حيث تؤدي اصطدام الرياح الغربية العكسية بها القادمة من البحر المتوسط إلى تساقط كميات كبيرة من الأمطار شتاء على المنطقة[6].

وتتجلى موارد المياه في المنطقة كما يلي:

---

[1]- الأرقم الزغبي ، الغزو اليهودي للمياه العربية ، بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،1992، ص47.
[2]- المرجع نفسه ، ص52.
[3]- جون مارتن تروندالن ، المياه والسلام من أجل الناس ، فرنسا : منشورات اليونيسكو ،2008، ص 117.
[4]- الأرقم الزغبي ، المرجع السابق ، ص 52.
[5]- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي "احتمالات الصراع والتسوية" ، الإسكندرية : منشأة المعارف، [د.س] ، ص179.
[6]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على إتفاق أوسلو، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، إشراف : عوض السيد الكرسني ، كلية الدراسات الاقتصادية ، شعبة العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، ديسمبر 2003، ص37.

أ- **المياه السطحية** : تتدفق من وسط منطقة التلال ، التي تشكل العمود الطبوغرافي للضفة الغربية وهي كالتالي :

✓ **نهر الأردن :** يعتبر مصدرا حيويا في المنطقة ، يتغذى أوله من بحيرة طبرية مساحتها 162كم^2، تصل سعتها التخزينية إلى 4300 مليون م^3 من المياه وأعمق نقطة فيها 253م تحت سطح البحر[1]، النهر عبارة عن شبكة كبيرة من الروافد التي تنبع من المنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ ، حيث يستمر هذا النهر بالجريان مسافة 230كلم تقريبا ، ويبلغ مجموع تصريف جميع روافده حوالي 1500 مليون م^3 ، وينقسم هذا الحوض إلى الحوض العلوي الذي يضم معظم مصادر المياه السطحية في أعالي نهر الأردن ، وقد وضعت إسرائيل يدها على أكثر من 90% منه إذ يتكون من مجموعة من الينابيع التي تتدفق في مجموعة من الأنهار وهي :

- **نهر الدان :** ينبع من الأراضي الفلسطينية ، طوله 8 كلم ويلتقي مع نهر بانياس ويبلغ معدل تصريفه حوالي 270 مليون م^3 سنويا.
- **نهر بانياس :** ينبع من سفوح جبل الشيخ من الأراضي السورية إلى الشمال الغربي من هضبة الجولان ، يبلغ معدل تصريفه 150-160 مليون م^{3}سنويا[2].
- **نهر الحاصباني :** ينبع من الأراضي اللبنانية ، يبلغ تصريفه السنوي 135 مليون م^3 ، أما طوله فهو 38.5 كلم[3] **(ينظر ملحق رقم : 03 ص 128) .**

هذه الروافد الثلاث ، إضافة إلى الينابيع والمياه السطحية الموجودة في الحوض العلوي والوديان الجانبية وذوبان الثلوج ، تشكل نهر الأردن الذي يقدر مجموع مياهه حوالي 1220 مليون م^3/ سنة ، وإذا طرحنا نسبة التبخر وكمية التسرب من بحيرة طبرية بمعدل 267 مليون م^3 يكون إجمالي المياه المتبقية 953 مليون م^3 سنويا ، وهي كلها تحت سيطرة إسرائيل[4].

---

[1]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص44.

[2]- فرحان موسى حسين علقم ، النزاع على السيادة في فلسطين في ظل إتفاقيات أوسلو "المخزون المائي نموذجا "،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،إشراف : أوري ديفيس ، معهد الدراسات الإقليمية،كلية الدراسات العليا ، جامعة القدس ، فلسطين ،2012، ص، ص35،34.

[3]- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق، ص46.

[4]- فرحان موسى حسين علقم ، المرجع السابق، ص،ص36،35.

✓ **الجداول والينابيع :** يوجد بفلسطين أكثر من 732 نبعا ، أكثرها في الأراضي المحتلة منذ 1948م، ومن هذه الينابيع نجد ينبوع السخنة قرب بيسان الذي يبلغ تصريفه 100 مليون م^3/سنة ، وينبوع العوجا الواقع شرق مدينة تل أبيب ونبع التماسيح على بعد 50 كلم شمال هذه الأخيرة حيث يبلغ تصريفهما السنوي 270 مليون م^3 ، كما نجد أكثر من 300 نبعا في منطقة نابلس ، و350 نبعا في القدس منها حوالي 15 نبعا معدل تصريفها السنوي 120 مليون م^3، ونجد ينابيع أخرى تصب في البحر الميت حوالي 75 مليون م^{3}من المياه ، مثل عين الفشخة والترابة والغزال والغوير والتنوير.

يتضح أن معظم الينابيع تتركز في المناطق الوسطى من الضفة الغربية، وهذا راجع إلى أن معظمها يسير من الغرب إلى الشرق وتنقطع عند الجبال[1].

ب- المياه الجوفية : تشكل مصدر رئيسي للمياه العذبة ، تقدر في الضفة الغربية بـ 750 مليون م^3، تبلغ احتياجات السكان منها 250 مليون م^3 في السنة ، لا يستغل منها سوى 120 مليون م^{3}سنويا والباقي مستغل من طرف إسرائيل ، أما آبار قطاع غزة فتضخ سنويا 120 مليون م^3، يذهب منها 70 إلى 80% للزراعة ، والباقي ما بين الاستخدامات المنزلية والمستوطنات الإسرائيلية[2].

2.1: السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

انطلقت الحركة الصهيونية في دراسة الوضع المائي بفلسطين خلال القرن 19م ، ففي عام 1867م أرسلت خبراء هيدرولوجيين بمساعدة بريطانيا ، حيث أكدوا في تقريرهم أن الموارد المائية الموجودة ، قادرة على استيعاب الملايين من اليهود ، وبعد قيام إسرائيل سنة 1948م بدأت الأطماع تتحقق في أرض الواقع[3]، حيث أصدرت في أوت من نفس العام قرار تأميم المياه واعتبارها ملكا للدولة[4].

[1]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص،ص48،47.
[2]- رمزي سلامة ، المرجع السابق، ص185.
[3]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق، ص02.
[4]- المرجع نفسه ، ص75.

ونظرا لشح الموارد المائية الإسرائيلية ، فقد اعتمدت منذ الستينات على الموارد المائية الإضافية المسروقة ، لتلبية معدلات استهلاكها المدني العالي وتطوير زراعتها ، حيث يتراوح الحجم الإجمالي للموارد المائية العربية المسلوبة من 600 إلى 700 مليون م^3/السنة ، أي 40% من استهلاكها للمياه[1].

وعليه باشرت سلطات الاحتلال ببناء المستوطنات وحفر الآبار ، كما أصدرت تعليمات عسكرية من شأنها تقييد وتقنين ورفع تكلفة استخدام المواطن الفلسطيني للمياه ، كان أبرزها الأمر العسكري رقم 158 لعام 1967م في قطاع غزة والأمر العسكري رقم 281 لعام 1968م قي الضفة الغربية ، تم فيه اعتبار المياه المملوكة لإسرائيل خاضعة لإشراف الحكم العسكري ولا يسمح بامتلاك أية منشآت مائية إلا بإذن من الحاكم العسكري للمنطقة ، فمنعت إسرائيل حفر الآبار في المناطق المجاورة لخط الهدنة في الضفة الغربية وغزة ، إلى جانب منع استخدام نهر الأردن بحجة أسباب أمنية ، كما فرضت قيودا على ضخ المياه من الآبار ووضعت عدادات لقياس كمية المياه التي يجري ضخها وحددت كمية الاستهلاك المسموح به من 100-120مليون م^3/سنة ، في حين تستولي على 1,7 مليار م^3/سنة من مجموع مياه الضفة الغربية المقدرة بـ 1,9 مليارم^3/سنة[2] ، وفي نفس الوقت منحت قروضا للمستوطنين لحفر الآبار العميقة ذات الإنتاجية العالية .

والجدول الموالي يوضح فارق استهلاك الماء بين الطرفين :

جدول رقم 01: المخزون المائي للأحواض الجوفية في الضفة الغربية و معدلات الاستهلاك الإسرائيلية و الفلسطينية (مليون م^3/ سنويا) للعام 2006م[3].

الحوض	التغذيةالسنوية (مليون م^3/سنويا)	استهلاك الضفة الغربية	استهلاك المستوطنات الإسرائيلية	الكمية المتبقية
الشرقي	145	42	103	0
الغربي	171	54	40	78
الشمالي الشرقي	362	22	340	0
المجموع	678	118	483	78

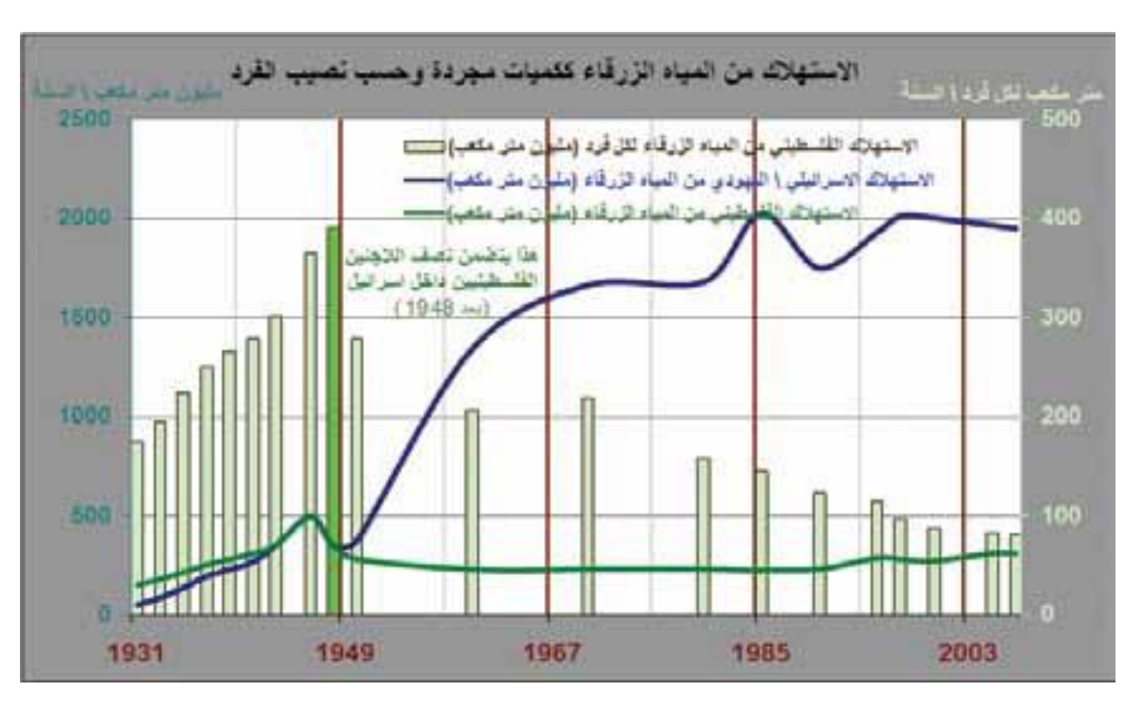
1- كمال الشاعر، المقال السابق ، ص07. 9سا و45د ، 2017/02/12.
2- أحمد ثابت ، المقال السابق، ص10.الجزيرة نت . 14سا و 22د ، 2017/01/15.
3- ياسر إبراهيم سلامة ، المرجع السابق ، ص59.

يبين الجدول مجموع المياه الجوفية في الضفة الغربية التي بلغت 678 مليون م^3/السنة يستهلك منها سكان الضفة الغربية 118 مليون م^3/السنة ، أي 17,4% فقط ، في حين المستوطنات الإسرائيلية تهيمن على 483 مليون م^3/السنة أي 71% من إجمالي طاقة إنتاج الأحواض ، مما يؤكد استغلال إسرائيل الفاحش لهذه المادة الحيوية بدليل أن الكمية المتبقاة لا تتعدى نسبة 11,5% كاحتياط لا غير[1].

إن المشاريع الصهيونية تهدف إلى السطو على المياه الفلسطينية والعربية ، إذ تشير الدراسات إلى أن العجز المائي في إسرائيل يتصاعد سنويا ، فقد تطور الطلب على المياه سنة 1949-1967م من 350 مليون م^3 إلى 1471 مليون م^3/سنة ، ثم قفز سنة 1978م إلى 1901 مليون م^3/سنة ، أي أن الطفرة التي حدثت في الطلب وصلت إلى 577% خلال 37 سنة[2] وانطلاقا من ذلك فإن الرسم البياني يوضح أكثر، الفجوة الكبيرة بين الاستهلاك المائي الإسرائيلي والفلسطيني :



رسم بياني رقم 01 : نصيب الفرد الفلسطيني و الإسرائيلي من المياه[3].



1- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، مرجع سابق ، ص59.

2- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، (الأمن المائي العربي و مسألة المياه في الوطن العربي "دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي") ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،عدد 02 ، مج22، 2006، ص 27.

3- فرحان موسى علقم ، المرجع السابق ، ص28.

يوضح الرسم البياني أن التجمعات الفلسطينية واليهودية قبل 1948م ، كانت تحصل على كميات متساوية من المياه ، لكن بعد النكبة وتثبيت خط الهدنة ، بادرت إسرائيل إلى الاستحواذ على مصادر المياه ، وبتضخم استغلالها للمياه اتسعت فجوة الاستهلاك ، بين المستوطن الإسرائيلي والمواطن الفلسطيني.

وقد أدى هذا الاستغلال الظالم للمياه الجوفية الفلسطينية إلى نتائج وخيمة وهي :

1. جفاف عدد كبير من الآبار والينابيع في الضفة الغربية مثل مناطق العوجا ورام الله وأريحا ، وفي قطاع غزة دير البلح ورفح ، مما أدى إلى ملوحتها نتيجة تسرب مياه البحر إليها ، فأثر صحيا على مستهلكيها.
2. هبوط منسوب المياه في الآبار الزراعية الفلسطينية، مما نتج عنه ارتفاع الملوحة التي أثرت على التربة والمحاصيل الزراعية، التي تقلصت بحوالي 35% مما كانت عليه قبل 1967م موازاة مع التصحر الذي يلتهم المنطقة تدريجيا[1].
3. تلويث إسرائيل للحوض الأسفل لنهر الأردن ، وتحويل كافة مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبرية إلى نفس الحوض.
4. تحويل إسرائيل كافة موارد الحوض الأعلى لنهر الأردن عبر بحيرة طبرية إلى مناطق الجنوب ، واستخدام هذه المياه خارج الحوض الرئيسي للنهر.
5. تلويث مياه الحوض السفلي بعد سحب كميات كبيرة من مياهه ، وحفر آبار عميقة في منطقة الأغوار الفلسطينية لسحب المياه الجوفية.
6. احتكار شبكة المياه في الضفة الغربية ، حيث أعطت عام 1982م لشركة ميكروث المائية صلاحية السيطرة على تسعة شبكات للمياه في الضفة الغربية من أصل خمسة وعشرين شبكة يستخدمها الفلسطينيون ، تلاها قيام وزارة الدفاع الإسرائيلية بالسيطرة على جميع شبكات المياه وإنشاء شبكة من الأنابيب تربط الضفة الغربية بشبكة المياه داخل فلسطين المحتلة منذ 1948م[2].

1- رمزي سلامة ، المرجع السابق، ص188.
2- المرجع نفسه ، ص، ص190،189.

7. انخفاض منسوب مياه بحيرة طبرية ، منذ1993م بمقدار 13 قدما ، مما أثر على الاستهلاك المائي[1].

وعليه فإن السياسة المائية الإسرائيلية تجاه فلسطيني غزة والضفة الغربية تهدف إلى تثبيت استهلاك المياه ، وحرمانهم من استغلال المياه الباطنية العميقة تحديدا ، موازاة بزيادة هذه المادة الحيوية لصالح المستوطنات اليهودية ، بحجة استغلالها من قبل الفلسطينيين سيقلل تصريف الآبار والينابيع ، التي يعتمد عليها الإسرائيليين في ري مزروعاتهم ، ولا شك أن رفض إسرائيل لإقامة دولة عربية في فلسطين يرجع إلى عامل المياه ، حيث لعبت دورا كبيرا في تشكيل مفهوم إسرائيل للحكم الذاتي ، حتى لا تتخلى عن الموارد المائية تحت أي تسوية سياسية، لأن تمسكها بالأرض تمليه دوافع مائية بالدرجة الأولى[2]، فانصب التركيز على المياه الطبيعية العذبة التي هي مصدر الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين[3] رغم أن إسرائيل كانت من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة سنة 1949م ، والتي تؤكد ضمنيا الحقوق المائية للشعب الفلسطيني ، إلا أنها تجاهلت هذه الحقوق كما تجاهلت تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على حق الشعوب في السيادة التامة على مواردها الطبيعية وفي مقدمتها مصادر المياه ، وبناءا على ذلك فإن مصادر المياه التي تستغلها إسرائيل لخدمتها ، هي في نظر القانون الدولي من حق الشعب الفلسطيني[4] إلا أن إسرائيل لا تعترف بأي قانون ، إلا القانون الذي يخدم مصالحا وحدها.

فتخليها عن موارد الضفة الغربية يعد في نظرها بمثابة انتحار علني أمام العالم ، إذ يقول الكاتب الأمريكي شوفر توماس في كتابه **"غنائم الحرب" :«إن تخلي إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام 1967م ، يعني تخليها عن غنائم الحرب...»** ، حيث قدرت القيمة المالية لكمية المياه التي استولت عليها في الضفة الغربية ، وقطاع غزة والجولان ، بملياري دولار سنويا[5].

---

[1]- فاندانا شيفا ، حروب المياه "الخصخصة ، التلوث،الربح"، تر: سمر عبد المنعم مرسي ، القاهرة : مكتب سطور للنشر،2012، ص101.
[2]- بيان العساف ، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي "دراسة حالة حوضي الأردن و الرافدين" ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إشراف : إسماعيل دبش ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، جويلية 2005، ص144.
[3]- WATER AUTHORITY , THE ISSUE OF WATER BETWEEN ISRAEL AND THE PALESTINIANS , STATE OF ISRAEL : [W.P.H] , 2009, P14.
[4]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق، ص82.
[5]- فرحان موسى حسين علقم ، المرجع السابق، ص07.

وخلاصة المبحث أن أطماع إسرائيل المائية حرمت الفلسطينيين من حقهم الطبيعي ، وهي لا تختزل أطماعها في مصادر مياه الضفة الغربية أو قطاع غزة ، بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة كالأردن ، سوريا ، لبنان ومصر والعراق ، فأصبحت هذه المشكلة إحدى أبرز مظاهر الصراع الإسرائيلي العربي ، خاصة وأنها مرتبطة بالمناخ ، كالجفاف والتصحر ونضوب منسوب المياه المخزنة باعتبار أن الوطن العربي عموما يقع في منطقة الحزام الجاف من الكرة الأرضية ، موازاة مع تزايد سكاني كبير وتوسع زراعي وصناعي ، فضاعف من حجم المشكلة بين طرفي النزاع ، سواء عن طريق القوة العسكرية أو المشاريع المخطط لها ، وهذا ما سنكشف عنه في المباحث القادمة من هذا الفصل.

2- : الأطماع الإسرائيلية في المياه الأردنية والسورية.

يقول بن غوريون عن حدود دولته المزعومة إسرائيل : «**إن حدود إسرائيل لا نهاية لها إذ أن في التوراة كل أنواع ومواصفات حدود الدولة..ليست هناك حدود مطلقة ، فإذا كانت الحدود هي الصحراء ، فمن الجائز أن تكون أيضا على جانبها الآخر ، وإذا كانت الحدود هي البحر فيمكن أن يكون أيضا وراءه...**». يوضح هذا التصريح أن الأطماع الإسرائيلية ، تمتد إلى معظم المنطقة العربية وفي مقدمتها المياه الأردنية والسورية ، ترجمه ما نشر في جريدة الجيروزاليم بوست ، العدد 02 ماي1951م ، حديث أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل ، قائلا «**لسنا مهتمين بالنيل والفرات ولكننا نولي الأردن ومنابعه كل الاهتمام**»[1].

1.2: الأطماع الإسرائيلية في المياه الأردنية.

تعتبر مسألة المياه في الأردن ، من أكثر المسائل أهمية وخطورة ، نظرا لعلاقتها الوطيدة بالصراع والأطماع الإسرائيلية ، باعتبارها تتعلق بحياة دول المنطقة ، في ظل المتغيرات السياسية المتسارعة[2].

1.1.2– مصادر المياه الأردنية : تقع الأردن بين خط طول 35 درجة شرقا ، وخط عرض 31 درجة شمالا ، على الحافة الشمالية الغربية لصحراء شبه الجزيـرة العربيـــة ، مما يجعلها عرضة للرياح الجافة والباردة ، أما التضاريس فهي تمتد طوليا من الشمال إلى الجنوب وهي الأغوار، فالمرتفعات ثم البادية ، أدى هذا الاختلاف إلى التباين في المناخ ، مع العلم أن الأردن يتسم بمناخ البحر المتوسط المتأثر بالمناخ الصحراوي[3] ، ويقدر المعدل السنوي للتساقط بنحو 6000 مليون م^3/ سنة ، يفقد منها 92% بالتبخر ، 5% تغذي المخزون الجوفي ، 3% تذهب فــي السيــول والأوديـــــة وعموما فإن تساقط الأمطار في الأردن شحيح[4] مقارنة بدول عربية أخرى.

وفيما يلي سنوجز أهم مصادر المياه المتوفرة في المنطقة:

1- أكرم عدوان ، (المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922-1973) ، **مجلة الجامعة الإسلامية** ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ،غزة ، فلسطين ،عدد2، مج12، جوان2004، ص،ص 281،280.

2- عطا فهد عبد الرحمن المناصير، الأمن المائي الأردني"التحديات و الأخطار"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : غازي ربابعة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2012، ص02.

3- المرجع نفسه ، ص،ص 17،16.

4- نفسه ، ص-ص 18-20.

- **نهر الأردن :** سبق وأن تطرقنا إليه ، باعتباره يضم ثلاث روافد : الحاصباني والدان وبانياس ، يصب في بحيرة طبرية ، بعد أن يخترق سهل الحولة ، تنضم إليه بعد مغادرة البحيرة روافد اليرموك والزرقاء والجالود ، ينتهي في البحر الميت ، فيه عمد السيد المسيح[1].
- **نهر اليرموك :** ينبع من السفوح القريبة لجبل العرب في هضبة الجولان ، يشكل الحدود السياسية بين الأردن وسوريا وإسرائيل ، يبلغ طول مجراه 40 كم ، منها 23 كم في سوريا ، 14 كم في الأردن و3 كم في فلسطين ، تبلغ مساحة حوضه 8378 كم^2، متوسط تصريفه السنوي 475 مليون م^3، تستغل الدول الثلاث المتشاطئة مياهه كالتالي : سوريا 180 مليون م^3، الأردن 128 مليون م^3، إسرائيل 90 مليون م^3/سنة[2] ، والملاحظ لهذه الأرقام يدرك لا محالة أن سوريا هي المسيطرة على مياه النهر ، ربما لأن النهر يسير في أراضيها أكثر من الأراضي الأخرى .
- **الأحواض المائية والجوفية :** حوض اليرموك ، الأحواض الجانبية لنهر الأردن ، وادي عربة ، حوض البحر الميت ، الضفة الغربية لنهر الأردن...[3]

2.1.2 – السياسة المائية الإسرائيلية تجاه مصادر المياه الأردنية :

تأججت حرب المياه ابتداء من 1951م، عندما تقدمت سوريا بشكوى لمجلس الأمن احتجاجا على قيام إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة[4] شمال بحيرة طبرية، والتخطيط لتحويل مياه نهر الأردن إلى المناطق المأهولة على الساحل لاستغلال مياهه في ري صحراء النقب لاستقطاب اليهود المشتتين، وفي نفس الوقت باشر الأردن بتحويل مياه نهر اليرموك ثم توقيع اتفاقية مع سوريا لمواصلة هذا التحويل سنة 1953م[5]، ومع انطلاق المناوشات العسكرية الحدودية بين سوريا وإسرائيل ، أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور السفير جونستون لمحاورة أطراف النزاع ، عبر خطة نهر الأردن[6] حيث قام

1- مسعود الخوند ، المرجع السابق، ص181.
2- عطا فهد عبد الرحمن المناصير، المرجع السابق ، ص،ص 26،25.
3- المرجع نفسه ، ص 34.
4- سامي حكيم ، إسرائيل والدول الشيوعية ، بيروت : دار الكاتب العربي، [د.س] ، ص77.
5- مايكل كلير، الحروب على الموارد "الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، تر:عدنان حسين ، [د.ب]:[د.د]،[د.س] ، ص178.
6- عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية"التحدي والاستجابة"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999، ص،ص 65،64.

بأربع زيارات مكوكية إلى الشرق الأوسط (1953-1955)[1] ، تقتضي تجميع كل أنهار الشمال إلى بحيرة طبرية، تتجه منها شبكات لري الجنوب ، تكلفة المشروع 120 مليون دولار تتلقى إسرائيل 394 مليون م^3 من الماء والأردن 774 مليون م^3 وسوريا 45 مليون م^3 ، إلا أن إسرائيل طمعت في المزيد فرفض العرب القسمة ، بحكم أن البحيرة عربية . طرح العرب مشروعا بديلا سنة 1954م ، بتخزين مياه اليرموك في الأردن ببناء سد خالد بن الوليد والاستفادة من نهر بانياس داخل سوريا ، وبناء سد الوحدة على نهر الحاصباني والاستفادة من مياهه داخل لبنان ، مع توزيع مياه نهر الأردن ، تكون حصة إسرائيل 285 مليون م^3 والأردن 977 مليون م^3 وسوريا 132 مليون م^3، فقدمت إسرائيل مشروعا مضادا ، صعدت حصتها إلى 55% من التصريف السنوي للنهر[2]، حاول جونستون إدخال تعديلات لقبول قرار الخطة حول اقتسام نهر الأردن[3] ، لكن قيام إسرائيل بغارة على غزة وسوريا سنة 1955م ، أفشل كل الجهود[4]. وعمدت رغم تحذيرات مجلس الأمن ، إلى مد قناة لجر المياه من بحيرة طبرية إلى الجنوب سنة 1960م[5] ، عرف بخط المياه القطري[6] ، وفي 1964م استعملت مضخات لرفع المياه من طبريا ، لتخزينها في بطون السهل الساحلي ثم جرها إلى النقب[7].

وأمام هذه المعضلة ، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بين 13 و17 جانفي 1964م ، لوضع خطة مشروع عربي مشترك لتحويل روافد نهر الأردن[8] ، واستغلال مياهه لري الأراضي العربية ، حيث تنقل المياه من نهر الحاصباني اللبناني إلى نهر بانياس في سورية ، قبل تحويل المجرى المتكاثر إلى نهر اليرموك في الأردن [9].**(ينظر ملحق رقم 04 ص129).**

كذلك تم الاتفاق على نقاط أخرى أهمها :

---

1 -MUNTHER J.HADDAN AND URI SHAMIR ,THE JORDAN RIVER BASIN " WATER CONFLICT AND NEGOTIATED RESOLUTION" , UNESCO : PCCP PUBLICATIUNS,2001-2003,PART1,P01.

2- عطا فهد عبد الرحمن المناصير،المرجع السابق، ص82.

3 - MECHAEL BRECHER , DECISIONS IN ISRAELS FOREIGN POLICY, MELBOURNE DELHI: LONDON OXFORD UNIVERSITY PRESS,1974,P54.

4- هنري لورنس ، المرجع السابق ، ص،ص 187،186.

5- مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص181.

6- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص148.

7- مسعود الخوند ، المرجع السابق ، ص181.

8- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق، ص128.

9- جيريمي سولت ، المرجع السابق ، ص243.

- تأسيس هيئة لاستغلال مياه النهر تحت الرئاسة المباشرة للأمين العام المصري للجامعة العربية.
- إنشاء صندوق عربي لتطوير مجرى الأردن .
- تأسيس قيادة عسكرية عربية موحدة تكلف بالسهر على سير عمل المنشآت المقرر إنشائها على نهر الأردن وتأمينها.
- تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لمحاولة جمع الفرق الفلسطينية المسلحة في إطار منظمة فتح التي تأسست في 1959م بقيادة أحمد الشقيري.

جاء رد إسرائيل على هذه القرارات بمواصلة إنشاء القناة القومية الإسرائيلية ، حيث أصبحت مياه أعالي نهر الأردن تستخدم في ري الأراضي الزراعية في النقب ، وعليه عقد اجتماع آخر للعرب في سبتمبر من نفس السنة خرج بعدة نقاط أخرى لم تتعدى كونها حبر على ورق[1].

ولما كان السد التحويلي في بانياس موضع حساسية لدى إسرائيل لقربه من خط الهدنة على الناحية الإسرائيلية لحدود ما قبل 1947م بين سوريا وفلسطين شنت إسرائيل هجوما على موقع بانياس السوري في 1965/01/13م ، لتدمره سنة 1966م وتخرب المشروع العربي بكامله مما أدى بسوريا لتقديم شكوى لمجلس الأمن لكن دون فائدة ، لتواصل عدوانها بدخولها الأردن بحجة ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين ، فأعتبر أسوأ حادثة فردية منذ حرب السويس[2] .

وما زاد الطين بلة ضعف تنفيذ القرارات لدى الدول العربية وشدة الضغوط خاصة الأمريكية المساندة لإسرائيل ، مما أدى إلى فشل المشروع ، واعتبر هذا النزاع مقدمة لحرب 1967م.

وقد اعتبر الأكاديمي جون كولي أن حرب 1967م هي حرب المياه ، فإسرائيل شنت الحرب لأن العرب حاولوا تحويل مياه نهر الأردن الذي يغذيها[3].

[1]- حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط "الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات" ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2009، ص،ص 59،60.
[2]- جيريمي سولت ، المرجع السابق ، ص- ص243-245.
[3]- فرحان موسى حسن علقم ، المرجع السابق ، ص05.

إن إسرائيل تحصل اليوم على 800 مليون م^3 من مياه الأردن ، وهو ما يعادل 55% من عطاء النهر ، وهي تطمع في الباقي وقدره 650 مليون م^3 ، هذا التوسع لن يتوقف إلا بالصراع العسكري[1].

أما بالنسبة لنهر اليرموك فتعود الأطماع الصهيونية في مياهه إلى فترة دعم الانتداب البريطاني ، ثم الدعم الأمريكي ، فالامتياز الذي منحه البريطانيون لشركة روتنبرغ الصهيونية سنة 1927م ، منع العرب من أي مشروع مائي أو زراعي ، كما عرقلت إسرائيل الاتفاق المائي بين سوريا والأردن سنة 1953م ، بتدخل من أمريكا ، لتثبيت حقوق إسرائيل في مياه اليرموك[2] وقد شرعت الأردن سنة 1958م ، ببناء شبكة كبرى انطلاقا منه ، وقد أنجزت منه الكثير سنة 1963م ، وفي ذلك التاريخ كانت الشبكة المائية الإسرائيلية متقدمة جدا، مما زاد من التوتر الإسرائيلي العربي[3] ، إذ يعتبر هذا النهر محل صراع بين سوريا والأردن وإسرائيل .

2.2: الأطماع الإسرائيلية في مصادر المياه السورية.

تبلغ مساحة سوريا 180,185كم^2، تتمتع بمناخ متوسط معتدل ، تبلغ معدل درجة الحرارة صيفا 32 درجة ، و شتاء 10 درجات ، فهي تعتبر بلدا شبه صحراوي لقلة الأمطار المتساقطة.

1.2.2- مصادرالموارد المائية في سوريا: تنقسم الموارد المائية ، إلى مياه الأمطار بمجموع 45825 مليون م^3 ، مياه الأنهار 9 مليارات م^3، وتعتمد أساسا على ثلاث مصادر وهي :

- **مياه نهر العاصي :** ينبع من لبنان ، ويتجه شمالا لمسافة 60 كم ، ويمر بمدينتي حمص وحماه ، ويتجه إلى الشمال الغربي ، حيث يدخل في لواء الإسكندرون لمسافة 50 كم ، ثم يصب في البحر المتوسط ، تستغل منه سوريا 63% ، لبنان 12% ، تركيا 25% ، يبلغ متوسط تصريفه 800 مليار م^3/سنة.
- **مياه نهر اليرموك :** سبق وأن تطرقنا إليه.

1- سعد الدين الشاذلي ، الخيار العسكري العربي 1984-1993، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984، ص 81.
2- صبحي كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1989، ص47.
3- هنري لورانس ، المرجع السابق، ص 188.

- **مياه نهر الفرات :** مساحة حوضه 388 كم^2، ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد عن 3000م فوق سطح البحر ، في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان يتكون من رافدين (مراد صو)،(قرة صو) ، يجري النهر في الأراضي التركية ثم السورية ثم العراقية ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب ، الذي يصب في الخليج العربي ، كما تصب في نهر الفرات داخل سوريا ثلاث روافد ، الساجور عند الضفة اليمنى للنهر، تصريفه السنوي 80 مليون م^3، رافد البليخ على الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الدقة ، إذ يلتقي برافده الأساسي الخابور ، الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة الزور بتصريف سنوي قدر بـ 1,5 مليارم^3 ، والمصدر الرئيسي لمياهه هي الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر[1] ، عموما فتقاسم مياهه من طرف تركيا وسوريا والعراق ، زاد قضية الفرات تعقيدا[2] ، موازاة مع الأطماع الإسرائيلية وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.
- **المياه الجوفية :** يبلغ الوارد منها حوالي 2 مليار م^3/سنة ، أي 19% من واردات سوريا ، أما الينابيع فتقدر بحوالي 3,5 مليار م^3، ويبلغ متوسط المياه المتجددة حوالي 9,919 مليار م^3 ، أما واردات نهر الفرات فقد بلغت 31,4مليار م^3/سنة وهذا قبل بناء سد أتاتورك[3].
- **هضبة الجولان :** تعتبر الجولان أرض مرتفعة بين سوريا وإسرائيل ، تقع في جنوب غرب سوريا ، كذلك تمثل الحدود بين لبنان شمالا والأردن جنوبا ، وهي تعني في اللغة العربية الأرض المملوءة بالأتربة، تطل في الشرق على الأودية المؤدية لدمشق ، وفي الغرب على بحيرة طبرية ، وفي الجنوب الشرقي على نهر اليرموك ومرتفعات الأردن ، تتكون جغرافيا من قسمين : ففي الشمال سلسلة حرمون ، وهي أعلى السلاسل الجبلية في المنطقة ، مساحتها 60 كم ، وفي الجنوب هضبة الجولان ، أما القسم الثاني فهو غرب الجولان يشمل وادي الحولة

[1]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية "الحقائق والبدائل الممكنة" ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1996، ص،ص25،24.
[2]- فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، تر : ميخائيل نجم خوري ، قبرص : دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993، ص108.
[3]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص،ص50،49.

وبحيرة طبرية ، تتميز مناخيا بصيف جاف وشتاء ممطر ، مع تساقط الثلوج على المنطقة الشمالية المتمثلة في جبل الشيخ أو حرمون ، ويتراوح المعدل السنوي للتساقط بين 1000 ملم في الشمال و450 ملم في الجنوب[1].

تتوزع الأمطار فيها على النحو التالي :

- القنيطرة : 800- 1000 ملم ، إرتفاعها 941 م.
- الخشنية : 600- 800 ملم ، إرتفاعها 760 م.
- قيـــــق : 330- 450 ملم ، إرتفاعها 330 م.

ساعد التركيب الجيولوجي لتربة الجولان ، وغزارة الأمطار على تخزين المياه في جوف الأرض ، مما جعلها غنية بالمياه الجوفية والينابيع ، التي تشكل روافد رئيسية لنهر الأردن وبحيرة طبرية[2]. **(ينظر ملحق رقم 05 ص 130).**

2.2.2- الصراع الصهيوني السوري حول هضبة الجولان :

إن الصراع السوري الإسرائيلي حول مرتفعات الجولان ، هو من أكثر الصراعات الجوهرية في المنطقة ، لأنها تتعلق بالجانب السياسي والمادي الخاص بالأرض والمياه والثروات المختلفة ، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي ، بل ويتعدى ذلك[3] ، فلم تكن مرتفعات الجولان ضمن خطة الأمم المتحدة للتقسيم ، عند إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948م ، حيث احتلتها إسرائيل أثناء حرب 1967م ، وتصر سوريا على استعادة الجولان في أي إتفاق سلام بين الطرفين[4].

وبما أن الجولان ترتبط ببحيرة طبرية ، فإن النزاع كان شديد عليها ، حيث منعت إسرائيل السوريون من استغلال مياه البحيرة ، فرد السوريون بإطلاق النار على بعض السفن الإسرائيلية وانتقاما لذلك شن الصهاينة هجوما عنيفا على القرى السورية انطلاقا من البحيرة يوم

1- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق ، ص 44.
2- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع سابق ، ص 51،50.
3- علي بدوان ، هضبة الجولان "طريق السلام....طريق الحرب"، دمشق : إتحاد كتاب العرب ، 2004، ص 08.
4- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق ، ص43.

1955/12/10م ، أدى إلى مقتل 55 سوريا و3 مفقودا ، نتج عنه تصاعد التوتر العسكري بين الطرفين سنة 1962م[1].

فهضبة الجولان تعتبر حصن طبيعي للجليل ومرج عامر ، إذ تسيطر على موارد المياه في الجليل الأعلى لإسرائيل ، وعليه فإن إسرائيل تدعي أن سوريا بإمكانها نشر الجفاف ، إن تمكنت من استعادة الجولان[2].

ومنذ تاريخ احتلالها عملت الصهيونية على تغيير ملامحها الجغرافية والسياسية ، بداية بإقامة المستعمرات قرب تل القاضي لاستغلال الأراضي الزراعية ، بين بانياس ونهر اليرموك ، ثم شقت طريقا رئيسيا إلى ينابيع بانياس في 1967/09/19م ، وذلك بغرض استغلال مياهه حتى أنهم حولوا اسم ينابيع الحمة المعدنية إلى حمة جادر[3] ، فمنذ عام 1971م ، بدأت إسرائيل باستغلال مياه الهضبة في إطار الخطة الخماسية ، حيث حفرت شركة ميكوروث الإسرائيلية مجموعة من الآبار ، وكذا محطة لضخ المياه من بركة رام ، التي تقع أسفل جبل الشيخ ، وشق قنوات من الهضبة إلى داخل إسرائيل ، كما وضعت خطة لإنتاج الكهرباء على أساس الضخ عند بحيرة طبرية ، وربط شبكة المياه الجوفية في الشمال والوسط بجنوب الهضبة للاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية ، مستخدمة خط أنابيب التابلاين بطول 45 كلم ، مع إقامة محطة هيدروليكية تستغل تدفق الماء في الأنابيب[4] ، حيث استفادت بحوالي 20 مليون م^3/سنة من مياهها[5] ، وقد قدرت الاحتياجات المائية الإسرائيلية في الجولان سنة 1985م بحوالي 46 مليون م^3/سنة[6].

وفي هذا السياق ، أعلن مسئول في شركة المياه الإسرائيلية سنة 1993م ، عن اكتشاف ثلاث ينابيع مياه غزيرة للشرب ، تكفي قسم من المستوطنات بحاجاتها من المياه ، وعلى إثر ذلك كلفت الحكومة الإسرائيلية شركة تاهال بإجراء مسح شامل للثروة المائية في المنطقة،حيث توصلت إلى أن الجولان عائم على خزان من المياه. وعلى الرغم من تضارب الآراء ، إلا أن السفاح أرييل

1- هنري لورانس ، المرجع السابق ، ص182.
2- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص84.
3- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق، ص،ص 66،65.
4- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص92.
5- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص169.
6- المرجع نفسه ، ص172.

شارون اعترف أن 30% من المياه المستهلكة في إسرائيل مصدرها الجولان، مما ساعد في تطوير موارد إسرائيل المائية وإضافة موارد مائية كانت تسعى إليها[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم حقيقة سرقة إسرائيل لمصادر المياه العربية ، فأكثر من نصف أراضيها المزروعة هي أراضي مروية ، ومستوى معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه مرتفع جدا ، ولهذا فإن إسرائيل بحاجة إلى المزيد من المياه ، ليس لأن مياهها أقل من العادي ، بل لأن مشاريعها أكثر من العادي بكثير ، وطموحاتها تتسع لتشمل المنطقة بأسرها[2].

وخلاصة هذا المبحث ، أن إسرائيل تعاني من قلة الموارد المائية نظرا للاستهلاك الكبير باعتباره أعلى استهلاك في العالم ، وبما أنها ترغب في استقطاب يهود الشتات، حتى تتمكن من القضاء على غلبة العنصر العربي ، وبدوره القضاء على المطالبة بالدولة الفلسطينية ، خاصة وأن المستوطنين الجدد يحتاجون لموارد مائية جديدة ، كل هذا حول مشكلة المياه إلى هاجس أرق الكيان الصهيوني ، فاحتلت المياه المرتبة الثانية بعد أمنهم ، فلم يسلم حتى لبنان من أطماعهم المائية.

1- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص93.

2- صلاح زكي أحمد ، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي "صراع الأهداف والمصالح" ، القاهرة : دار العالم الثالث ،1995، ص 48.

3.: المياه في الصراع الإسرائيلي اللبناني.

لقيت المياه اللبنانية ، حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الحركة الصهيونية، حيث عرض هرتزل على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني سنة 1903م ، مبلغ مليون ليرة تركية ، مقابل منح السلطان حقا لليهود للاستقرار بمنطقة الجليل امتداد لبنان الجنوبي ، باعتبار نهر الليطاني قاعدة الازدهار في المنطقة.

وخلال مؤتمر باريس سنة 1919م طالبت الحركة الصهيونية بتوسيع حدود دولتها شمالا بهدف السيطرة على النهر، كما بعث حاييم وايزمن الصهيوني رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا سنة 1920م قال فيها : **«إذا قطعت فلسطين من نهر الليطاني ونهر الأردن ونهر اليرموك لم تعد كيانا مستقلا في المستقبل ، وستكون فقيرة ولا تخدم أية قوة»[1].**

ويؤكد ذلك ما قاله بن غوريون سنة 1982م : **«إنه من الضروري ألا تقع موارد المياه التي يعتمد عليها مستقبل وطننا ، خارج حدود الدولة العبرية المستقبلية ، ولهذا السب طالما طالبنا بأن تضم دولة إسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني ، ومنابع نهر الأردن ، وسهل حوران حول نهر العوجة جنوبي دمشق»[2].**

وعليه فإن الحدود الآمنة في الفكر الصهيوني ، هي حدود متحركة تتبع مسار ينابيع المياه فهو فكر توسعي عدواني يفسر كافة الوقائع الجيو- سياسية على حساب أراضي الغير ومنه أرض لبنان[3] ، وهذا ما سندرسه في هذا المبحث .

1.3: مصادر المياه اللبنانية.

تبلغ مساحة لبنان 10,452 كلم^2 ، عدد سكانه 562,000 مليون نسمة سنة 2000م يتكون من وحدات جغرافية تتمثل في :

- **السهل الساحلي :** يتراوح بين 10 كلم في الشمال ، وصفر في عدد من الأماكن التي يتصل فيها الجبل بالساحل.

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص91.
[2]- فاندانا شيفا ، المرجع السابق، ص99.
[3]- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص120.

- **جبل لبنان :** يتداخل في الجنوب مع الجليل الأعلى الإسرائيلي ، يبلغ أقصى ارتفاع له 3088 م.
- **البقاع :** امتداد لسهل الحولة الإسرائيلي ، عرضه ما بين 5-20 كلم ، يعتبر أهم منطقة للزراعة.
- **جبال مواجهة للبنان:** يصل ارتفاعها في جبل الشيخ إلى 2814 م[1].

مناخ لبنان هو مناخ شبه استوائي ، تتهاطل الأمطار ما بين شهري أكتوبر وأفريل بمعدل وسطي بين 70 و1000 ملم/سنة على الساحل ، ويصل إلى 1300 ملم في المرتفعات، فلبنان يعتبر واحة العرب المائية ، إذ تقدر كمية المياه الإجمالية بحوالي 4,5 مليار م^3 ، وإذا حسبنا كمية التسرب والتبخر تبقى 2,5 مليار م^3 فقط ، أما المياه السطحية فتقدر بـ 2000 مليون م^3/ سنة والجوفية نصف مليار م^3/ سنة[2].

يستمد لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية منها العاصي ، الكبير ، الحاصباني والليطاني ، الزهراني ، الدامور ، بيروت ، الكلب ، ابراهيم ، الجوز ، أبو علي ، أبو موسى الوزاني وغيره ، كل هذه المصادر تكفي احتياجاته المائية من شرب وزراعة وصناعة دون فجوة مائية ، فمتوسط نصيب الفرد سنة 2000م بلغ 1394 م^3/ سنة[3].

و تتمثل الأنهار الهامة في لبنان فيما يلي :

- **نهر العاصي :** سبق وأشرنا إليه ، ولا بأس أن نوجزه ولو قليلا ، فهو ينبع من نبع البوة شمال بعلبك ، ومن نبع الزهراء جنوب الموصل ، يجري هذا النهر شمالا مساحة 46 كلم في الأراضي اللبنانية ، قبل دخوله سوريا .
- **نهر الوزاني :** نهر صغير ينطلق من قرية الوزان الحدودية مع إسرائيل ، ثم يدخل أراضي شمال إسرائيل ، يبلغ طوله 17 كلم ، يصب في نهر الحاصباني قبل دخوله

[1]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص52.
[2]- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق ، ص91.
[3]- رمزي سلامة ، المرجع السابق، ص163.

إسرائيل ، حيث يصب في بحيرة طبرية التي تعتبر الخزان الرئيسي للمياه العذبة للكيان الصهيوني[1].

- **نهر الحاصباني :** تمت الإشارة إليه سابقا.
- **نهر الليطاني :** من أهم مصادر المياه السطحية ، ينبع من الجبال المحيطة بوادي البقاع ويسير باتجاه الجنوب والغرب يصب في البحر المتوسط على السواحل اللبنانية الجنوبية طوله 160 كلم[2] ، مساحة حوضه 2168 كلم^2، تبلغ جملة تصريفه في بحيرة القرعون 410 مليون م^3، وعند الخردلي 650 مليون م^3، تغذيه مياه العيون ، ويبلغ تصريفه عند مصبه على البحر المتوسط نحو 700 مليون م^3، يسمى بنهر القاسمية في المنطقة من جسر الوزان حتى مدينة صور ، كما يحتجز خزان القرعون على النهر 220 مليون م^3 يستخدم منها 200 مليون م^3 في الزراعة و الري و الشرب ...إلخ ، و يعتمد عليه لبنان في توليد 40% من طاقته الكهربائية[3] ، وتسهم المياه الجوفية بنحو ثلث تصريف النهر وهي العامل الرئيسي في جريانه عندما تتوقف الأمطـــــار خلال ستة أشهر في السنـــة ويقدر معدل التدفق الطبيعي للنهر بحوالي 920 مليون م^3/سنة ، مياهه عذبة وجيدة ، إذ لا تزيد ملوحتها عن 320 جزء من المليون ، وتختلف كمية تصريفه في السنة بين موقع وآخر على طول مجراه[4]. **(ينظر ملحق رقم 06 ص131).**

2.3: الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية.

برزت مسألة توفير الموارد المائية للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، لتلبية حاجات الاستيطان الدائمة ، المرتبطة بالنزعة التوسعية الاستعمارية ، من هذه الموارد نجد مياه الجنوب اللبناني ، التي عمدت قوات الاحتلال الصهيوني إلى محاصرتها وسرقتها خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982م[5].

1- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص،ص 54،53.
2- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص91.
3- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص 163.
4- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص54.
5- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص123.

وما يؤكد مطامع إسرائيل في مياه لبنان ، مشروع كوتون 1954م المضاد لمشروع جونستون ، حيث رفعت نصيبها من مياه الليطاني إلى 400 مليون م^3 ، كما درست الوزارة الإسرائيلية برئاسة بن غوريون ، إمكانية إثارة فتنة طائفية في لبنان ، تنتهي بقيام دولة مارونية حليفة لإسرائيل ، حتى تسهل عليها الاستيلاء على الليطاني وقد تحقق ذلك على يد سعد حداد[1].

زاد وضوح مطامعها أكثر، عندما تصدت بقوة للمشروع العربي عام 1966م لتحويل مياه ينابيع الحاصباني والوزاني في لبنان وسوريا ، حيث اعتبرته إسرائيل بمثابة إعلان حرب عليها[2] وموازاة مع تنفيذ الحكومة اللبنانية مشروع الليطاني لاستثمار مياهه ، في الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، باشرت إسرائيل بسرقة مياهه وعرقلة المشروع سياسيا ، أكد ذلك ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق سنة 1967م قائلا : «**هناك نصف مليار م^3 من مياه الليطاني تضيع سنويا في البحر ويجب استعمالها لصالح شعوب المنطقة ...إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه الليطاني المحولة**»[3].

وأثناء العمليات العسكرية سنة 1978م ثم الغزو في 1982م ، قامت مليشيات سعد حداد الموالية لإسرائيل بإغلاق بعض الآبار ومنع حفر أخرى ، كما وضعت إسرائيل خططا لتحويل من 5- 10 ملايين م^3/سنة من ينابيع نهر الوزاني ، مع العلم أن بعض التقارير أكدت على رفض سعد حداد لذلك باعتبار أن الأرض والماء من المحظورات على إسرائيل[4].

كما أن رغبة إسرائيل في احتلال جنوب لبنان ، كان بهدف السيطرة على مياه الليطاني وليس الانتقام لمقتل سفيرها بلندن كما ادعت ، بدليل اعتراف صحفيا أجنبيا رافق قوات الصهاينة التي اجتاحت لبنان سنة 1982م ، بأن المهندس الإسرائيلي يسير خلف الجندي بغية شق الطرق واستصلاح الأراضي والسيطرة على المياه ببناء القنوات لضخها إلى إسرائيل[5].

1- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص91.
2- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص130.
3- عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص129.
4- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق ، ص،ص 93،92.
5- سعد الدين الشاذلي ، الخيار ، المرجع السابق ، ص81.

وهنا نتساءل : كيف لجيش دخل لبنان بهدف تدمير المقاومة الفلسطينية ، أن يحضر مهندسين مدنيين لدراسة ثروات البلاد؟ أليس هذا دليلا واضحا على أن إسرائيل كان هدفها أوسع من القضاء على المقاومة الفلسطينية؟

ويتضح الجواب من خلال السياسة الصهيونية التي انتهجتها عقب غزو لبنان والمتمثلة فيما يلي:

- قيام القوات الإسرائيلية الصهيونية بمحاولات عديدة لجر مياه نبع الوزاني دون إحداث ضجة إعلامية وسياسية.
- منع أهالي بلدة دير ميماس من الوصول إلى ممتلكاتهم الواقعة على ضفاف نهر الليطاني بحجة اكتشافها لحفريات قديمة.
- بناء موقع عسكري يشرف على جسر الخردلي القائم على نهر الليطاني.
- السيطرة العسكرية على التلال المشرفة على الليطاني ، ومنع المزارعين من الدخول إلى المنطقة المحاذية له.
- مباشرة تحويل مياه الليطاني عام 1983م في سرية تامة. **(ينظر ملحق رقم 07 ص132).**
- في 1984م قامت لجنة مهندسين إسرائيليين ، بدراسة عينات من مياه وأتربة مجرى نهر الليطاني ، كما وضعت مضخات كبيرة للمياه ، وتم اقتطاع الهكتارات من منطقة الوزاني للسيطرة على مياهه.
- ركز الاحتلال الصهيوني مركزه في التلال والجبال المشرفة على نهر الليطاني ، لمراقبة المنطقة المحيطة بالنهر منذ 1985م.

كما اغتنمت إسرائيل الأوضاع الداخلية المزرية للبنان ، المتمثلة في الحرب الأهلية (1990/1975م) لسرقة مختلف المصادر المائية وجرها لفلسطين المحتلة[1].

وعليه فقد مارست إسرائيل استغلالا مروعا للمياه اللبنانية ، فبعد أن ربطت مجرى نهر الليطاني مباشرة بأراضيها عبر نفق بطول 17 كلم ، سيطرت على 500 مليون م^3/سنة من المياه مما أدى إلى خفض كميات المياه التي يحتاجها المزارعون اللبنانيون ، مما انعكس سلبا على لبنان

[1]- عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ، ص- ص130-132.

الذي خسر ما قيمته 1,4 مليار م^3 من المياه سنة 1965م ، كما تمكنت كذلك من السيطرة على منابع الجوز التابعة لمزارع شبعا المحتلة ، وسحبها إلى المستوطنات التي أقامتها هناك[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل كانت هناك مشاريع مضادة من طرف لبنان لحماية مصادره المائية؟

في الحقيقة أن لبنان حاول ذلك ، من منطلق أن الحكومة اللبنانية أنشأت مصلحة الليطاني لتنمية وصيانة النهر سنة 1954م ، إضافة إلى مشروع الخمسة عشرة سنة للإرواء بواسطة لجنة وزارية لري 50.000 هكتار بمبلغ 235 مليون ليرة لبنانية ، حيث أقيم سد المدفون لتخزين مياه نهر الحاصباني وسد الخردلي على الليطاني ، لكن قيام حرب 1967م أوقفت اكتمال المشروع.

كما أن مشروع الليطاني،أدى إلى امتلاء بحيرة القرعون وإعادة توزيع المياه في وادي البقاع[2] ومع ذلك تبقى هذه المحاولات محتشمة ، مقارنة بالمشاريع الصهيونية لاستغلال مصادر المياه ، ذلك أن إنشغال اللبنانيين بأوضاعهم الداخلية المزرية ، طيلة 15 سنة سهلت مهمة الكيان الصهيوني في سرقة مياه لبنان وإنجاح مشاريعه ، بدليل أن وكالة الصحافة الفرنسية ذكرت سنة 1990م قدوم خبراء وضباط إسرائيليين لتحليل مياه نبع الجوز بعد اكتشاف تلوث في مياه الشفة في منطقة تل أبيب ، بعد ذلك بعام صرح قادمون من قرية مرجعيون على الشريط الحدودي أن القرية تتعرض للعطش بعد ضخ مياهها لصالح مستعمرة إسرائيلية بواسطة أنابيب تم تركيبها في مراحل سابقة[3].

وبالرغم من انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني سنة 2000م تحت ضغط حزب الله ، إلا أنها لا تزال تستغل كميات كبيرة من المياه اللبنانية بدليل عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 القاضي بانسحابها من جنوب لبنان ، إلا إذا حصلت على ضمانات باستغلال نهر الليطاني ، ولحد اليوم وحتى بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، بقي هذا الأخير عاجزا عن استغلال حصته المائية[4] ، فإسرائيل تتحكم في كامل تصريف نهر الحاصباني والوزاني بمجموع 145 مليون م^3/سنة ، حيث تقدر حصة لبنان القانونية بـ45 مليون م^3 ، وحاليا لا يستفيد لبنان من القسم

1- أحمد ثابت ، المقال السباق ، الجزيرة نت. 14سا و30 د ،2017/02/16.

2- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص95.

3- حسام شحادة ، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009، ص78.

4- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص131.

الأوسط من نهر الليطاني سوى بـ5 ملايين م^3/سنة ، وتشير التقديرات إلى أن الاحتياجات المائية الإسرائيلية ستصل في السنوات الأولى من القرن21 إلى أكثر من 2500 مليون م^3/سنة[1] ، أي عجز مائي يصل إلى 800 مليون م^3/سنة[2].

في سنة 2001م ، وجه مسئولون إسرائيليون تهديدات شبه مباشرة إلى لبنان ، بحجة تحويل نهر الحاصباني قرب حدود إسرائيل ، وقال مسئول أمني إسرائيلي ، أن موضوع المياه في الشرق الأوسط بالغ الحساسية ، وأن إسرائيل بسبب مشكلة المياه شنت حرب 1967م ، واحتلت أراضي تبلغ ثلاث أضعاف مساحتها[3].

إن ما يمكن أن نستنتجه من هذا المبحث ، أن لبنان دخل ضمن دائرة الأطماع الصهيونية منذ بدء التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود ، فبذلت الحركة الصهيونية جهودا كبيرة للاستيلاء على المياه اللبنانية خصوصا نهر الليطاني والحاصباني والوزاني ، عن طريق المشاريع والحروب أبرزها هجوم 1978م الذي أسمته عملية الليطاني ثم اجتياح لبنان 1982م ، الذي كان هدفه أراضي مصادر المياه ، وما يلفت الانتباه أن الخطر الإسرائيلي المائي ، امتد حتى النيل والفرات ، وهو الحلم الذي طالما سعى إليه زعماء بني صهيون لإنشاء دولة إسرائيل الكبرى **« من النيل إلى الفرات»** وهو مضمون المبحث الأخير من هذا الفصل.

---

[1]- أحمد ثابت ، المقال السابق ، الجزيرة نت. 14سا و32 د، 2017/02/16.

[2]- رفعت أحمد السيد ، الصراع ، المرجع السابق، ص194.

[3]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص94.

4.:أطماع إسرائيل في مياه النيل والفرات.

تتمثل حدود إسرائيل الصغرى كما يراها بني صهيون بنهر الليطاني والحاصباني وطبريا والبحر الميت ، وحدود إسرائيل المتوسطة بنهر الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس ، أما حدود إسرائيل الكبرى فهي تُحتضن بمياه النيل من الغرب ومياه الفرات من الشرق[1] ، ولقد برزت هذه الأطماع منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال السويسرية سنة 1897م ، حيث رفعت الحركة الصهيونية شعار « **حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل**»[2] ، هذه العقيدة التي تبناها بني صهيون كانت الطريق الذي سلكوه لتنفيذ خططهم الهادفة لتوسيع دائرة أطماعهم إلى مصر والعراق ، وهذا ما سنحاول الكشف عنه.

1.4: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل المصري.

يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر[3]، فقد اكتسب أهمية مميزة لأنه اقترن بوجودها «**مصر هبة النيل**» ، فكان بمثابة عصب الحياة لها ، إذ قامت على ضفافه أعرق حضارة في تاريخ الإنسانية وهي الحضارة الفرعونية التي لقنت العالم درسا في التطور والتحضر، كما يعتبر المورد المائي الوحيد لمصر وأهم طرق النقل الداخلي فيها ، محددا بذلك علاقات مصر الخارجية بدول شرق إفريقيا خاصة السودان وأثيوبيا[4]، فهو بالنسبة لها قضية أمن قومي باعتبار أن 97% من أراضيها صحراوية و3% المتبقية تعتمد زراعتها على مياه النيل كمصدر للري[5] ومن هذا المنطلق كتب الإنجليزي سكوت مونكريف إلى المعهد العلمي البريطاني سنة 1895م قائلا :« **يمكنني أن أوضح حقيقة جليلة ، هي أن من يستولي على أعالي النيل يملك زمام مصر**» ، كما اعترف مندوب بريطانيا في أوغندا سنة 1894م أن من يملك أعالي النيل يكون في استطاعته القضاء على مصر[6].

---

[1]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص129.
[2]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق، ص100.
[3] - MINISTRY OF WATER ROUSOURCES AND IRRIGATION, WATER SCARCITY IN EGYPT, EGYPT:[W,P,H] , 2014 , P02.
[4]- رمزي سلامة ، المرجع السابق، ص34.
[5]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص151.
[6]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص98.

1.1.4- جغرافية نهر النيل : أطول نهر في العالم ، يبلغ طوله 6650 كم[1] ، وتقديرات أخرى تقول 6825 كم ، تبلغ مساحة حوضه 3 ملايين كم^2 ، ينبع من أواسط إفريقيا ويصب في البحر المتوسط عابرا عدة دول[2] هي : بورندي ، الكونغو ، مصر ، أثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، السودان ، تنزانيا ، أوغندا[3]. دون أن ننسى جنوب السودان بطبيعة الحال.

يختلف إيراده السنوي من عام لآخر طبقا لكمية الأمطار المتساقطة ، حيث يبلغ متوسط إيراده عند أسوان 84 مليار م^3 ، وتتكون مصادر مياهه من :

- ✓ حوض الهضبة الاستوائية : تتكون من بحيرة فيكتوريا ، بحيرة ألبرت ، بحيرة إدوارد ، بحيرة تنجانيقا وبحيرة كيفو.
- ✓ حوض بحر الغزال : يقع في غرب السودان يتكون من بحر الزراف ، بحر العرب ، بحر لول ، بحر سويد ، بحر تولج ، بحر بونجو[4].
- ✓ هضبة الحبشة (أثيوبيا) : تضم النيل الأزرق ونهر عطبرة والسوباط حيث تسقط الأمطار الموسمية التي تعطي النيل فيضانه المعروف[5].

تأتي حوالي 85% من مياه النيل من أثيوبيا عن طريق النيل الأزرق و 15% من شبكة النيل الأبيض[6] ، ويشكل داخل مصر نهرا ضيقا طويلا بطول 475 ميلا وعرض ما بين 6-10 أميال ، بعد اجتيازه القاهرة يتجزأ إلى عدة فروع مشكلة المنطقة المثلثية لدلتا النيل[7]. **(ينظر ملحق رقم 08 ص133).**

أما بالنسبة لمصادر المياه الأخرى التي تعتمد عليها مصر فنجد : المياه الجوفية التي تصنف في المرتبة الثانية بعد مياه نهر النيل، إذ تقدر بحوالي 2,6 مليار م^3 ، كذلك مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها بحوالي 3,6 مليار م^3 ، مياه الصرف المعالجة حوالي 1,2 مليار م^3 تستخدم في ري الأراضي منذ أكثر من 60 سنة ، أما مياه الأمطار فتقدر بحوالي 1,43 مليار

1- مايكل كلير،المرجع السابق ، ص161.
2- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق، ص161.
3- عدنان حميدان وخلف الجراد ، المقال السابق، ص23.
4- رمزي سلامة ،المرجع السابق ، ص 38.
5- السيد السيد الحسيني ، نهر النيل في مصر"منحنياته وجزره – دراسة جيومورفولوجية-" ، مركز النشر لجامعة القاهرة : القاهرة ،1991، ص74.
6- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص 55.
7- مايكل كلير، المرجع السابق، ص162.

م^3/سنة ، حيث تروي بعض المساحات والمحاصيل الشتوية وتساعد في تغذية الخزان الجوفي وغسل التربة[1].

ونظرا لأهمية نهر النيل ، فقد وضعت عدة معاهدات لتنظيم استغلاله منها معاهدة سنة 1891م بين بريطانيا و إيطاليا ، بعدم إقامة منشآت على نهر عطبرة يعرقل تصريف النهر[2] كذلك اتفاقية 1903م بين بريطانيا وأثيوبيا بعدم وضع منشآت مائية تعترض جريان النهر[3]، أما اتفاقية عام 1929م فقد أعطت لمصر حق الاعتراض على إقامة مشاريع مائية على النهر تؤثر في حصتها من المياه ، وفي عام 1959م وقعت مصر والسودان اتفاقا للتعاون وتنظيم الانتفاع بمياه النيل[4].

2.1.4- السياسة المائية الإسرائيلية تجاه مياه نهر النيل:

ارتكزت المخططات الصهيونية على مصادر المياه الأبعد والأغزر والأضمن على مدى التاريخ[5] ، والواضح أن الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ليست وليدة الحاضر، بل تعود إلى سنة 1903م بين بريطانيا والمنظمة الصهيونية لنقل مياه النيل إلى سيناء لتوطين مجموعة من اليهود لكنه فشل[6] ، وما يؤكد هذه المطامع المشاريع التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية والمتمثلة فيما يلي :

- مشروع اليشع كالي مهندس المياه الإسرائيلي الذي نشر مقالا في جريدة معاريف سنة 1978م ، يهدف إلى توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة معدل تدفق المياه ، ثم تنقل أسفل مجرى قناة السويس بنسبة 1% ، ليسير في خطين بمحاذاة ساحل شبه جزيرة سيناء إلى خان يونس ، الخط الأول إلى تل أبيب والثاني إلى جنوب صحراء النقب[7].

وتوالت العروض المائية زمن السادات ، بطرح مشروع حفر قناة السلام لجر المياه إلى سيناء وصحراء النقب ، وفي حال استمراره ، وعد بإيصالها إلى القدس

[1]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص،ص56،55.
[2]- المرجع نفسه ، ص 98.
[3]- فاندانا شيفا ، المرجع السابق، ص 102.
[4]- فؤاد قاسم أمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم ، بغداد : دار الغد ، 2010، ص189.
[5]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص 134.
[6]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص168.
[7]- صبحي كحالة ، المرجع السابق ، ص50.

بإسم مشروع زمزم ، حتى تكون المياه في متناول حجاج بيت المقدس وكنيسة القيامة وحائط المبكى[1] ، مقابل تحرير غزة والضفة الغربية ، لكن المصريين رفضوا ذلك وانتهى الأمر بمقتل السادات[2].

- مشروع يؤر سنة 1979م : جر مياه نهر النيل من خلال شق ستة قنوات تحت مياه قناة السويس ، لنقل مليار م^3 ، من المياه سنويا لري صحراء النقب[3].
- كما عقدت جامعة تل أبيب سنة 1986م مؤتمر«أرماند هامر» للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ، أعيد طرح فكرة نقل مياه النيل عبر صحراء سيناء إلى النقب وقطاع غزة ، إلا أن التحرك العملي بدأ بالنشاط المكثف مع أثيوبيا لتهديد مصر مائيا بحكم أن 85% من احتياجات مصر المائية تنبع من إثيوبيا[4].
- مشروع استغلال الآبار الجوفية في سيناء : بدأت إسرائيل بتنفيذه سنة 1990م بعد دراسة استعانت فيها بالأقمار الصناعية لتحديد أماكن الخزانات الجوفية ، وحسب تقديراتهم فإن 200 مليار م^3 من المياه موجودة في المنطقة[5].

تستهلك مصر من مياه النيل 55,5 مليار م^3/سنة ، والسودان 18,5 مليارم^3/سنة ، بمعنى أن حصة الفرد المصري تبلغ 700م^3/سنة ، مع العلم أن سكان مصر بلغ 80مليون نسمة[6].

3.1.4- التنسيق الإسرائيلي الأثيوبي حول مياه نهر النيل :

بدأ التهديد الأثيوبي لمياه النيل منذ 1959م ، عندما اتفقت الحكومة الأثيوبية مع مركز الدراسات والأبحاث الأمريكية لتقديم دراسة تطويرية لمشاريع الري والطاقة في حوض النيل الأزرق ، وهذا في إطار الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والشرقي[7] ، من منطلق أن أثيوبيا لها الحق المطلق في استغلال كامل موارد النيل باعتبارها دولة المنبع كما رفضت الانضمام إلى تجمع الأندوجو ، الذي يضم دول الحوض سنة 1983م ، ومما يزيد من خطورة الموقف الأثيوبي العلاقات الوثيقة في جميع الميادين مع إسرائيل ، هذه الأخيرة تحاول الضغط على مصر من

1- محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط ، القاهرة : دار المستقبل ،1991، ص137.
2- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص169.
3- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص 135.
4- عايدة سري الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ، دار الآفاق الجديدة : بيروت ، 1998، ص117.
5- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص136.
6- فؤاد قاسم أمير ، المرجع السابق ، ص189.
7- منذر خدام،الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، (ط2) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2003، ص125.

خلال إنجاز بعض المشاريع أبرزها 26 سدا على النيل الأزرق ، والسوباط لري 400 ألف هكتار ، وإنتاج 38 مليار كيلو واط من الطاقة الكهرومائية ، مما يحرم مصر من 5 مليارات م^3 من المياه متجاوزة الاتفاق الذي حدد اقتسام نهر النيل[1].

وليس هذا فحسب ، بل إن أثيوبيا شرعت في تشييد سد النهضة منذ سنة 2011م على النيل الأزرق بكلفة تصل إلى 4,7 مليار دولار ، يقع على مسافة تتراوح بين 20 و 40 كلم من الحدود السودانية ، ويتوقع اكتمال تشييده سنة 2017م ، ليكون أكبر سد إفريقي وعاشر سد لإنتاج الكهرباء على مستوى العالم[2]، وقد أثار المشروع سخط مصر لأنه سيحرمها من 17 مليار م^3 من المياه ، خاصة وأن الدور الإسرائيلي يقف وراء فكرة بنائه ، مما يجعل الأمر محاطا بالشك[3] كما أن أثيوبيا استفادت من خبراء إسرائيليين في مجال الصحة والاقتصاد ، لبحث إمكانية الاستثمار فيها وتهجير أعداد كبيرة من يهود الفلاشا[4] في إطار عملية لم الشتات اليهودي من كامل دول العالم[5].

وحسب تقرير نشر في مصر فإن احتياجاتها المائية ابتداء من 2017م سترتفع بسبب زيادة الطلب وارتفاع السكان والتوسع الصناعي[6] ، والواقع يثبت أن مصر ستحتاج سنة 2025م إلى 49 مليارم^3 من المياه ، وفي عام 2050م إلى 94 مليارم^3 ، أي نهر نيل آخر أكثر غزارة[7]. وأمام هذه الأوضاع جاءت عدة مبادرات أهمها مبادرة حوض النيل 1997م لنزع فتيل التوترات بين بلدان الحوض ، ثم اجتماع الإسكندرية2009م لتعديل اتفاقية 1929م لكنه فشل ، كذلك زيارة مسئول مصري أثيوبيا في ديسمبر2009م للتعاون في مجال المشاريع المائية على نهر النيل وفي هذا الصدد يصرح السفير أحمد حجاج أمين عام الجمعية الإفريقية قائلا: «**إن ما يثار من خلافات حول حصص المياه في دول حوض النيل ، يرجع إلى سعي الكيان الصهيوني للضغط على**

---

[1]- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، المقال السابق، ص23.

[2]- محمد الشوادفي ، سد النهضة الإثيوبي قضية مائية تتحول إلى سياسية ومصر تتجه نحو تدويلها ، **جريدة العرب** ، دراسات وأبحاث ، عدد 9472 ، السنة36 ، 17 /2014/02 ، ص7.

[3]- عبد الزهرة الركابي ، "أزمة المياه بين مصر وأثيوبيا ، العربية نت" ،09 /2013،12/06سا و11د.
http://WWW.ALARABIYA.NET/AR/POLITICS/2013/06/09

[4]- يهود الفلاشا : هاجروا من الجزيرة العربية إلى الحبشة برعوا في مجال الصرافة ، فأطلق عليهم الفلاسون وحدث إبدال في اللغات السامية بين السين والشين ، ومن ثم عرفوا بالفلاشا.ينظر: محمد جلاء إدريس ، يهود الفلاشا"أصولهم ومعتقداتهم وعلاقتهم بإسرائيل"، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993، ص88.

[5]- المرجع نفسه ، ص187.

[6]- فؤاد قاسم أمير، المرجع السابق ، ص191.

[7]- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص47.

الحكومة المصرية ، بهدف الحصول على مياه النيل وهو مالم يحدث ولن يحدث»[1] ، ومع أنه عقدت ثلاث جولات كان آخرها في 2014م ، إلا أنها باءت بالفشل نتيجة رفض أثيوبيا المطلق لإيقاف أعمال السد[2].

.2.4: الأطماع الإسرائيلية في نهري دجلة والفرات.

تعرف منطقة ما بين النهرين ، بأنها مهد الحضارات كيف لا وهي احتضنت على ضفافها حضارة السومريين والبابليين والكلدانيين ، الذين مارسوا الزراعة بحفر القنوات والبحيرات لتنظيم الري ومنع الفيضان[3] ، كما أثبت التاريخ القديم أهمية النهرين ، حيث توجد لوحات عديدة في العراق تبين إله المياه إنكي جالسا على عرشه ، حاملا بيده الإناء الفوار الذي يجري منه مجريان للماء (دجلة والفرات) يقدمهما للبشر[4] وترجع النزاعات المائية في الحوضين إلى 6000 سنة ، إذ يوضح التاريخ المعاصر الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للمنطقة انطلاقا من الحروب التي شهدتها منذ القدم إلى الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988م) ثم هجوم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق(1991م و2003م)[5] ، فكانت بالفعل وادي الرافدين منطقة صراعات ومحل أطماع العالم الغربي على رأسهم اللوبي الصهيوني.

وفي هذا الخصوص سنحاول تعريف القارئ بهذين النهرين المهمين ليس فقط للعراق وإنما لسوريا وتركيا باعتبارهم الدول المتقاسمة لمياه النهرين.

-1.2.4 جغرافية نهر الفرات : سبق وأن أشرنا إليه في مبحث سابق ، ومع ذلك سنحاول الاستزادة من المعلومات التي تفيد الباحث والقارئ على حد سواء.

إذن فنهر الفرات ينبع من تركيا ، يبلغ طوله 2300 كلم ، منها 420 كلم في تركيا و680 كلم في سوريا و1200 كلم في العراق[6] يصب في شط العرب بعد التقائه بنهر دجلة لتصل مياههما إلى الخليج العربي ويسير الفرات في اتجاه جنوب غربي إلى شمال سوريا الوسطى ، تغذيه روافد هي نهر البليخ والخابورالأكبر.

---

[1]- فؤاد قاسم أمير، المرجع السابق، ص191.
[2]- هاني رسلان ، (رؤية نقدية لدراسة أزمة سد النهضة) ، **مجلة السياسة الدولية** ،عدد199 ، جانفي2015 ، مج50 ، ص- ص132-135.
[3]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص106.
[4]- فؤاد قاسم أمير، المرجع السابق ، ص58.
[5]- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق، ص160.
[6]- أميرة إسماعيل العبيدي ، (إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا) ، **مجلة التربية والعلم**، مج17 ، عدد2 ، 2010 ، ص59.

2.2.4- جغرافية نهر دجلة : ينبع من منطقة شرق الأناضول في تركيا ، ينساب على طول الحدود السورية لمسافة 50 ميلا ، قبل أن يندفع إلى العراق حيث يجري في اتجاه جنوب شرقي إلى شمال العراق ، تنضم إليه بضعة روافد هي الزاب الكبير الذي ينبع من تركيا أما الزاب الصغير والأوزيم والديالا فتنبع من جبال زاغروس في إيران[1].

ويخضع النهران لتقلبات شديدة في فيضانهما الموسمي ، ويعاني نهر الفرات من نسبة تبخر عالية نظرا لجريانه الطويل في أماكن مكشوفة. **(ينظر ملحق رقم 09 ص134).**

كما كان نهري دجلة والفرات تحت إدارة واحدة في القديم والوسيط والحديث ، وهذا إلى غاية سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فالعراق يتحصل على 100% من إمداد النهرين ، ففي عام 1990م استهلك مابين 13و15 بليون م^3 من المياه واستمر ذلك إلى غاية 2000م[2] ، أما سوريا فتحصل على 85% من إجمالي إمدادها المائي القابل للتجدد من الفرات بالمقابل فإن تركيا أقل اعتمادا على نهر الفرات نظرا للفائض المائي لديها[3].

حاولت سوريا ضبط مياه الفرات ، بسبب ضعف مواردها المائية مقارنة بالعراق ، وذلك من خلال إنشاء سد الطبقة على مسافة 40 كلم من حدود تركيا، كما تم سنة 1976م صب 14,2 بليون م^3 من المياه في بحيرة الأسد[4] ، كذلك بناء سد البعث الذي يحجز 90 مليون م^3 وسد تشرين لتوليد الطاقة ، أما العراق فقد أنشأ على النهر سد القادسية وسد البغدادي وسد الحبانية بتخزين إجمالي وصل إلى 11,600مليارم^3 ، في حين تركيا وضعت مجموعة من السدود تجاوزت 12 سدا[5]. أبرزها سد كيبان الذي أنجز عام 1974م لتوليد الطاقة الكهربائية، سد قرة إيه اكتمل سنة 1986م سعته 9,54 مليارم^3 يهدف إلى توليد الكهرباء ، سد أتاتورك الذي يعتبر رابع سد في العالم بسعة تخزينية وصلت إلى 48,7 مليارم^3 هدفه إرواء 870 ألف هكتار من

[1]- مايكل كلير، المرجع السابق ، ص،ص185،184.
[2]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص-ص106-108.
[3]- مايكل كلير ، المرجع السابق ، ص186.
[4]- فيليب روبنس ، المرجع السابق ، ص109.
[5]- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، المقال السابق ، ص24.

الأراضي وإنتاج الطاقة الكهربائية ، كذلك نفق أورفة لنقل مياه الفرات إلى سهول أورفة وحران التركيتين[1] كل هذا أدى إلى تصعيد التوتر في المنطقة.

3.2.4- السياسة المائية الإسرائيلية تجاه مياه الفرات :

تأكدت أطماع إسرائيل في نهر الفرات بوضوح من خلال ما قالته غولدا ماتير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة:**«إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا، يعني أن أكبر نهرين في المنطقة- النيل والفرات- سيكونان في قبضتنا»**[2] ، حيث وصلت أطماعها إلى نهري سيحان وجيحان في تركيا من خلال مشروعات الشرق أوسطية ، بدليل أن تيودور هرتزل اعتبر أن البناة الحقيقيين لدولة إسرائيل هم مهندسو المياه.

وعليه انتهجت إسرائيل سياسة التعاون الإقليمي من أجل المياه ترجمه تصاعد التقارب بينها وبين تركيا في التسعينات من القرن الماضي ، خاصة وأن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل سنة 1948م[3] ، فبدأ تعاونهما من خلال اتفاقية التدريب العسكري وشراء أسلحة إسرائيلية في فيفري 1996م ، ونظرا لخبرة إسرائيل المتقدمة في التعامل مع مصادر المياه عقدت سلسلة من المؤتمرات عكست طبيعة الأطماع الصهيونية في مياه الفرات تمثلت فيما يلي:

- مؤتمر سلسلة الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون الأمريكية في 1976/01/24م بحضور وفد من الكيان الصهيوني ومسئولين أمريكيين وبعض وفود الدول العربية ، لدراسة مشاكل المياه والري في منطقة الشرق الأوسط[4].
- مشروع الأناضول (GAP) سنة1980م : أعلن رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال عن مشروع مائي للاستفادة من مياه الحوض الأعلى لنهر الفرات ، يتضمن 22 سدا لتوليد الكهرباء بمقدار 27 مليار كيلو واط/سا بخبراء وفنيين إسرائيليين[5] ، مع أن بداياته تعود إلى 1936م ، يعتمد على 80% من مياه الفرات و20% من مياه دجلة ، كان مخطط

1- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق، ص،ص29،28.
2- مشعل بن عبد الرحمن المويشير ، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا ، [د.م]:[د.د]،[د.س]، ص253.
3- المرجع نفسه ، ص- ص249-251.
4- أميرة إسماعيل العبيدي ، المقال السابق ، ص64.
5- إيف لاكوست ، الجغرافيا السياسية للمتوسط ، تر: زهيدة درويش جبور، أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ، 2010، ص371.

إنجازه كاملا سنة 2005م هدفه إذابة تطلعات الأكراد لتأسيس وطن قومي لهم من خلال إعادة وتطوير مناطق جنوب شرق تركيا ، كما سيعمل على إنقاص تدفق الفرات من 30-50% إلى سوريا والعراق[1].

- إرسال بعثة تركية إلى إسرائيل سنة 1989م لتلقي الخبرة والتقنية في تكنولوجيا توفير المياه لتقليصها عن دول سوريا والعراق وبالمقابل وصول وفود من الخبراء الإسرائيليين إلى أنقرة لتقديم خبراتهم في مجال الأمن الغذائي[2].
- مشروع أنابيب السلام : لنقل جزء من مياه النهرين عبر سوريا إلى بلدان الخليج والأردن والسعودية ، والملفت للانتباه في هذا المشروع هو تصريح وزير الأشغال العامة والإسكان جنكيز ألتن كايا في حديث بثه التلفزيون التركي في 1990/12/13م ، أن المشروع يتضمن تزويد إسرائيل بالمياه عبر هذه الأنابيب[3] ، وفي هذا المجال صرح شمعون بيريز الصهيوني في أفريل 1991م قائلا :**«أن رئيس الوزراء التركي مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه..»**. ومع ذلك يبقى هذا المشروع مرهونا بالتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل[4] ، لذلك لم يوافق العرب عليه وذلك لعدة أسباب:
  - اعتماد العرب على تركيا في مسألة المياه.
  - الضغوط التي تتعرض لها الدول الواقعة في أعلى مجرى الخط.
  - سهولة هجوم إسرائيل على خطي الأنابيب خاصة الغربية ، وهذا في إطار الصراع الإسرائيلي العربي.
- مشروع آخر يتمثل في نقل مياه نهر مانفعات الذي يصب في خليج أنطاليا التركي عن طريق ناقلات صهاريج بلاستيكية من تركيا إلى إسرائيل ، حيث شكلت لجنة تنفيذية تركية إسرائيلية في 1999م لتنفيذ المشروع من قبل شركة تاجال الإسرائيلية[5].

الواقع أن تركيا تستعمل سلاح المياه ضد العرب خاصة سوريا من أجل تحقيق عدة أهداف وهي :

1- عبد الناصر محمد سرور،(التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات)،**مجلة الجامعة الإسلامية**،جامعة الأقصى، مج16، عدد01 ، جانفي 2010، ص190.
2- مشعل بن عبد الرحمن الموبشير، المرجع السابق، ص254.
3- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، المقال السابق ، ص25.
4- عبد الناصر محمد سرور، المقال السابق، ص190.
5- أميرة إسماعيل العبيدي ، المقال السابق ، ص66.

- مساومة سوريا لوقف مطالبتها بلواء الإسكندرون[1].
- الضغط على سوريا بوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني المعارض للحكم والمطالب بدولة كردية مستقلة.
- محاولة تأثيرها في دمشق في إطار الصراع الإسرائيلي العربي لصالح إسرائيل.

وعليه أصبحت تركيا تتصرف بمياه دجلة والفرات وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة على حساب مصالح العراق وسوريا، وهو أمر يتعارض مع القواعد القانونية الدولية التي تشدد على الانتفاع المنصف وفقا للحقوق المكتسبة لموارد المياه[2] ، بدليل تصريح تركيا أن لها مطلق السيادة في مياه أراضيها انطلاقا من العبارة التي أطلقها الأتراك :**«إن مياهنا ملك لنا مثلما نفط العراق ملك لهم»**[3]

وبات واضحا أن إسرائيل ماضية في تنفيذ سياستها الاستغلالية بكل الطرق في الشرق الأوسط أكده تصريح رئيس وزرائها عام 1991م قائلا :**«إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها النفط السعودي+ الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية»**[4] ، وذلك لتحقيق حلمها القديم بالالتحام جغرافيا بالبر الأوروبي عبر الجسر التركي ، والسؤال المطروح لماذا تركيا تنسق مع إسرائيل رغم خطورة الوضع؟

الواضح أن تركيا ترى بدورها إسرائيل الجسر الذي يوصلها إلى أبواب الإتحاد الأوروبي الذي طالبت الانضمام إليه دون جدوى من خلال إرضاء اللوبي الصهيوني الأمريكي ، المسيطر على القرارات العالمية ، وذلك بتوفير فرصة قانونية لإسرائيل للسيطرة على الموارد المائية والتحكم في السياسات العربية بوضع الأمن المائي العربي في الخزانات والسدود التركية[5].

من خلال ما سلف ذكره يتضح أن إسرائيل تهدف إلى محاصرة المياه العربية من النيل إلى الفرات، ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي بتحريض دول الجوار الجغرافي كأثيوبيا وتركيا المشاركة في أحواض الأنهار، لإشعارها بالظلم الناتج عن الإسراف العربي للمياه ، فاتخذت من

1- لواء الإسكندرون : يسمى إقليم هاتاي ، تم تسليمه إلى تركيا من قبل فرنسا سنة 1939م ، وهو أصلا جزء من سوريا.ينظر:مايكل كلير،المرجع السابق، ص186.

2- أميرة إسماعيل العبيدي ، المقال السابق ، ص67.

3- فاندانا شيفا ، المرجع السابق، ص97.

4- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، المقال السابق، ص26.

5- عبد الناصر محمد سرور، المقال السابق ، ص193.

المشاريع المائية السلمية الطريق المشروع للسيطرة بالرغم من أن الكثير من مشاريعها لم تتحقق في أرض الواقع.

في ضوء ما درسناه في هذا الفصل ، يتضح لنا أنه لم يكن هناك حلم استعماري ارتبط بالمياه كما كان الحلم الصهيوني وارتباطه بمياه النيل والفرات مرورا بدجلة والأردن واليرموك والليطاني ، لتأسيس الأمن القومي الإسرائيلي من النيل إلى الفرات ، باعتباره واجب ديني وفق الأسطورة القديمة المؤسسة لفكرهم :**[سأعطي نسلك هذه الأرض من وادي العريش إلى النهر الكبير ، نهر الفرات]** ، فاتجهت السياسة الإسرائيلية إلى تبني إستراتيجية عسكرة المياه على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي تزداد سيطرتها على مصادر المياه التي احتلتها بالقوة ، وعلى الصعيد الخارجي فإن سلوكها السياسي يسعى إلى السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر المياه لسد احتياجاتها ، والملاحظ أنه وبصورة مخطط لها سلفا فإن جميع الأراضي التي ضمتها إسرائيل منذ نشوء كيانها كانت توفر لها الأمن والمياه ، وبالتالي فالصراع على المياه بين إسرائيل والعرب هو صراع وجود ، فمن يسيطر على المياه أكثر يبقى أكثر باعتبار أن إسرائيل ترى أن تحكم العرب في مصادر المياه يعني قيام مشروع أمن قومي عربي يهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة ، لذلك عملت على تخريب الأمن القومي العربي عن طريق فتح جبهات طائفية وحدودية وإقليمية ، خاصة مع الدول المجاورة للدول العربية كأثيوبيا من خلال تغلغلها داخل القارة الإفريقية باسم الاستثمار وتركيا من خلال المشاريع العسكرية والاقتصادية المشتركة ، وبما أن نقص الماء مرتبط بنقص الغذاء وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربي عامة والشرق الأوسط خاصة من منطلق أن الغذاء أصبح سلاحا يستخدم في العلاقات الخارجية بين الدول المصدرة والمستوردة ، بات من الضروري تبني إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة من يريد تهديد مياهه بالتوجه للعمل المشترك الذي يخدم الأمة العربية ويحافظ على ثرواتها ، والتدخل الدولي لإيجاد حل لهذه المشكلة ضمن إجراءات التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

وفي إطار هذا الصراع فُتحت مفاوضات سلام كمتغير جديد في المنطقة كان ملف المياه أهم نقطة تناولها أطراف النزاع وهو مضمون الفصل الثالث من هذه المذكرة.

الفصل الثالث:

مشكلة المياه في المفاوضات العربية الإسرائيلية.

كان النزاع على المياه ، أحد أبعاد الصراع الإسرائيلي العربي وكان التطلع للحصول عليها أو عرقلة تدفقها وراء استخدام القوة العسكرية ، وكما قلنا سابقا فإن من نتائج حرب 1967م السيطرة المطلقة لإسرائيل على مصادر المياه التي ليس لها حق فيها حيث قامت بتنفيذ عدة مشروعات انعكست سلبيا على دول الطوق العربي المجاورة [1] ، ففترة الجفاف والقحط الطويل في الثمانينات ، ولدت لدى أصحاب القرار السياسي شعورا بالحاجة الملحة للتعامل مع الأزمة ، حيث لم يكن بالإمكان إدارة الظهر لهذه المشكلة ، فتعالت الأصوات تطالب بضرورة الانتقال من فكرة الصراع العسكري لحل الخلافات المائية إلى التعاون المشترك حيالها[2].

وانطلاقا من محاولة إيجاد حل لمشكلة عدم اكتفاء إسرائيل ومطالبتها المستمرة بالمياه كشريكا تاريخيا في مصادر مياه المنطقة ، تمركزت المبادرات والمباحثات لإيجاد صيغة شرعية لإشراك إسرائيل في ذلك ، من خلال وضع حلول للمشكلة في منطقة الشرق الأوسط[3] فجاء مؤتمر السلام في سياق توافق دولي وعربي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لها الدور الرئيسي في صياغته ، إذ يقوم على ضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع ، وبما أن هناك قضايا مهمة مثل قضية المياه استلزم مشاركة جميع الأطراف المهتمة بهذه المسألة للتفاوض وإيجاد حل عادل للقضية[4].

1.: المياه في مفاوضات السلام (مدريد وأوسلو).

فرضت قضية المياه نفسها على منظمي مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل غداة حرب الخليج الثانية ، حيث شكلت لجنة للمياه في إطار المفاوضات لإيجاد حل للمشكلة ووفقا لأقوال بعض المشاركين في تلك المفاوضات فإن المشكلة معقدة بشكل خاص ، فلم

---

[1]- صلاح الدين عامر، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف» ، **(المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1994 ، ص452.

[2]- حسام شحادة ، المرجع السابق ، ص90.

[3]- عايدة العلي سري الدين ، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل ، بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ،1997 ، ص33.

[4]- ناصيف حتى ،«لبنان ومفاوضات السلام الجارية» ، **(المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، ص233.

يفصل التقنيون في مختلف الدراسات واقتراحات التسوية ، خاصة وأن القرار النهائي يعود إلى الطبقة السياسية بالدرجة الأولى[1].

وفي 1991/10/30م ، أفتتح مؤتمر مدريد بمشاركة كل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ، ولأول مرة يشارك وفد فلسطيني ، كان هذا المؤتمر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية يمثلها الرئيس جورج بوش وميخائيل غورباتشوف رئيس الإتحاد السوفياتي آنذاك وممثلين لكل من الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ومصر ومراقب من مجلس التعاون الخليجي ، وذلك في مستويين للتفاوض ، الأول المستوى الثنائي ، والثاني المستوى المتعدد الأطراف ، واستمر لغاية شهر نوفمبر من نفس السنة[2] ، وما يلفت الانتباه في هذا المؤتمر هو اعتراض شامير الإسرائيلي على عقده نظرا لتطرفه وكرهه للعرب وعدم الاعتراف نهائيا بحق الفلسطينيين ، فبدلا من إرسال وفد فقط ، قام هو بالمشاركة بهدف تخريب المؤتمر حيث أطلق سهام التصريحات ضد سوريا فواجهته سوريا بفضيحة مشاركته في عملية اغتيال شخصية سياسية أمريكية سنة 1948م ، كما أن حركة حماس أدانت المؤتمر واعتبرته استسلام للعرب وامتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن مساندته ، حيث صرحت حنان العشراوي المتحدثة الرسمية باسم منظمة التحرير الفلسطينية بعد المؤتمر أنه في حالة فشله فمنظمة التحرير لن تلطخ ، وفي حالة النجاح سيكون هناك الوقت لشرح كيف كانت منظمة التحرير وراء نجاحه وحسب بطرس غالي رئيس هيئة الأمم المتحدة آنذاك فإن المؤتمر لم يصل إلى صيغة للتفاهم بين أطراف النزاع[3] ، ولكنه فتح الطريق أمام سلسلة من المفاوضات على مدى السنوات الموالية.

2.1.: الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية.

أعتبر اتفاق تاريخي باسم اتفاقية إعلان المبادئ ، وقعت بين المنظمة الفلسطينية وإسرائيل في 1993/09/13م بواشنطن حيث افتتح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الحفل في الساعة الثالثة بعد الزوال وأربعة عشرة دقيقة بتوقيت غرينتش ، وذلك بحضور رئيس

1- حبيب عائب ، المرجع السابق ، ص24.

2- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص158.

3- بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز ، ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الشروق ،2007، ص320.

وزراء إسرائيل إسحاق رابين ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، وبطرس غالي رئيس هيئة الأمم المتحدة وكذا جيمي كارتر وجورج بوش الرئيسين الأسبقين للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وحسب الملحق الثالث من بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني الخاص بالبرامج الاقتصادية والتنمية فإن الجانبان يتفقان على إقامة لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز عملها على ما يلي:

- التعاون في مجال المياه من خلال تطوير مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف بما فيها الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة و تنفيذها أثناء وبعد الفترة الانتقالية.

أما الملحق الرابع والذي يمثل بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية فقد جاء كما يلي :

- سوف يتعاون الطرفان من خلال مبادرة السلام المتعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية المنطقة ، خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بمبادرة الدول السبع الكبار وإشراك دول أخرى مهتمة بهذا البرنامج ، مثل أعضاء منظمة التعاون.
- يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية من :

• تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .
• إنشاء قناة البحر المتوسط (غزة) البحر الميت.
• تحلية المياه إقليميا ومشاريع أخرى لتطوير المياه.
• خطة إقليمية للتنمية الزراعية وتتضمن مسعى إقليمي للوقاية من التصحر[2].

ثم اتفاقية القاهرة – عزة- أريحا أولا ، التي وقعت يوم 1994/05/14م ضمت الاشتراك في إدارة وتشغيل كافة شبكات المياه في المناطق الفلسطينية ، وتشغيل بعض الآبار في قطاع

1- جوزيف الخوري طوق ، الاتفاقات العربية الإسرائيلية"اتفاق غزة - أريحا"، بيروت : دار نوبليس ، 1996، ج3، ص248.
2- المرجع نفسه ، ص- ص239-242.

غزة ، مقابل قبول الفلسطينيين باستمرار عمل شركة ميكوروث الإسرائيلية في تشغيل شبكات المياه للمستوطنات والمنشآت العسكرية في الأراضي الفلسطينية ، موازاة مع احتفاظ المستوطنين بحقهم في استخراج كميات المياه التي كانوا يستخرجونها قبل الاتفاقية ، كما تقوم إسرائيل بتقديم بيانات شاملة عن عدد الآبار ونوعية مياهها وكميتها التي تضخ إلى الفلسطينيين شهريا.

أما بخصوص اتفاقية طابا أو أوسلو (02) ، التي تمت في 1995/09/28م ، فقد اعترفت إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية ، وحاجتهم المستعجلة لمياه إضافية قدرت بـ 28,6 مليون م^3 من المياه العذبة[1].

وعليه فقد كانت مسألة المياه من بين المسائل الأكثر تعقيدا بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث أن المسائل التقنية البحتة تم إرجاؤها إلى للمرحلة الثانية من المفاوضات ، التي يجب أن تتناول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية ، والتي بدأ التفاوض حولها في ماي 1996م من منطلق التعاون في تنفيذ المشروعات واستيراد المياه وتحلية مياه البحر والاستفادة من تجمعات مياه الأمطار، وإعطاء الاهتمام للطرف الأقل نموا ومساعدته على التمويل اللازم بشروط ميسرة ، إضافة إلى التعاون في المجالات المتصلة بالمياه كالمناخ والأرصاد الجوية والحفاظ على البيئة ومحاربة التصحر[2] ، وإذا كانت إسرائيل قد اعترفت للفلسطينيين بحقوق مشروعة في مياه نهر الأردن والضفة الغربية ، إلا أنها لم تتطرق لمسألة السيادة المرتبطة بشكل مباشر بالمياه[3].

.2.1: إتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل.

وقعت هذه الاتفاقية سنة 1994م في منطقة وادي عربة الحدودي ، في إطار اتفاق السلام بين الطرفين[4] ، وذلك بخصوص تقاسم موارد المياه حيث كانت مصدر خلاف بين الطرفين لاسيما استخدام مياه نهر الأردن و أحد روافده اليرموك[5] وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد أن

[1]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص، ص226،227.
[2]- طاهر شاووش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"الآمال والتحديات"، القاهرة : دار الشروق ، 1999 ، ص171.
[3]- حبيب عائب ، المرجع السابق، ص162.
[4]- إيف لاكوست ، المرجع السابق، ص519.
[5]- جوزيف الخوري طوق ، الإتفاقات العربية الإسرائيلية"اتفاق الأردن- إسرائيل" ، بيروت : دار نوبليس ، 1996 ، ج5 ، ص252.

التزم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بمساعدة الأردن اقتصاديا ، سواء بإلغاء ديونه المستحقة أو تقديم مساعدات أخرى.

وفي هذا الصدد صرح شيمون بيريز أنه اتجه رفقة رابين بعد إمضاء الاتفاقية إلى كلينتون لإقناعه بمسح ديون الأردن التي وصلت إلى 06 مليارات دولار وتشجيعه على إطلاق برامج اقتصادية أردنية إسرائيلية[1].

وقد اتفق البلدان على مبدأ تقاسم عادل لموارد المياه وفق النقاط التالية:

1- : الاعتراف بمبدأ التوزيع العادل للمياه بين الطرفين:

- يتفق الطرفان على مبدأ التوزيع العادل لمياه نهر اليرموك ، حيث تحصل إسرائيل في فترة الصيف من 15 ماي حتى15 أكتوبر على 13 مليون م^3/ سنة ، و يحصل الأردن على باقي التدفق.
- يحق للطرفين الاستفادة من الفيضانات الزائدة لنهر اليرموك.
- بالنسبة لنهر الأردن يتم توزيع الماء في فترة الصيف من 15 ماي حتى 15 أكتوبر من كل عام ، مقابل موافقة الأردن لإسرائيل بضخ كمية إضافية شتاء ، المبينة في بند نهر اليرموك كما توافق إسرائيل على نقل 30 مليون م^3 ، من نهر الأردن خلال فترة الصيف للأردن.
- يحق للأردن تخزين 20 مليون م^3/ سنة من فيضان نهر الأردن جنوب التقاء نهر اليرموك به في فترة الشتاء من 16 أكتوبر إلى 14 ماي ، مع استعمال المياه التي تذهب هدرا لصالح الطرفين.
- يحق لإسرائيل الحفاظ على استعمالاتها لنهر الأردن بين نقطة التقاء نهر اليرموك ونقطة التقاء وادي اليابس ، ويتحصل الأردن على كمية متساوية كالتي تستعملها إسرائيل دون الضرر باستعمالات هذه الأخيرة تحت مراقبة لجنة المياه المشتركة.
- تستفيد الأردن من 10 مليون م^3 من المياه المحلاة ، من مجموع 30 مليون م^3 من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن ، ونظرا لعدم تشغيل منشآت التحلية تزود إسرائيل

[1]- بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز ، المصدر السابق ، ص341.

الأردن بـ 10 مليون م^3 من مياه نهر الأردن في تواريخ يختارها الأردن خارج فترة الصيف مع مراعاة طاقة النقل القصوى.[1]

- يحاول الطرفان إيجاد مصادر تزويد الأردن بكميات مياه للشرب تصل إلى 50 مليون م^3 ، وذلك بإعداد خطة من طرف لجنة المياه المشتركة في ظرف سنة واحدة من نفاذ مفعول المعاهدة.
- تبقى الآبار الجوفية التي حفرتها إسرائيل في وادي عربة لصالحها ، لكن تحت السيادة الأردنية ويمنع أي إجراء قد يؤدي إلى تقليل إنتاجها أو نوعية مائها.
- يتم ترخيص من طرف الأردن للآبار المعطلة التي حفرتها إسرائيل ، وفقا للقوانين المعمول بها ، كما تقوم إسرائيل بتزويد الأردن بالبيانات الجيولوجية والفنية عن كل بئر لتتمكن من حفظها ، ويحق لإسرائيل زيادة الضخ من الآبار الأردنية بما سعته 10 مليون م^3 ، وهذا بإشراف لجنة المياه المشتركة[2].

2- : الأخذ بمبدأ التعاون في تنمية الموارد المائية وعدم الإضرار:

- يتعهد الطرفان بعدم الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر ، بموجب الفقرة 02 من المادة السادسة من الاتفاق ، و لا يجرى أي تغيير اصطناعي في مجرى نهر الأردن أو اليرموك إلا باتفاق ثنائي.
- يصرح كل طرف على المشاريع التي ينوي إنجازها ، وقد تؤدي إلى تغيير في تدفق مياه النهرين على طول الحدود ، وهذا قبل ستة أشهر ، لتتاح الفرصة للجنة المياه المشتركة دراسة ومناقشة هذه المشاريع.

3- : حماية البيئة النهرية والحفاظ عليها[3]:

- تعالج المياه المستعملة قبل صبها في النهرين ، ويتعين على الطرفين تزويد بعضهما بنفس نوعية المياه ، وعدم صب الفضلات الناتجة عن عملية تحلية المياه في النهرين.

1- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص157.
2- جوزيف الخوري طوق ، المرجع السابق ، ج5 ، ص199.
3- رمزي سلامة ، المرجع السابق ، ص159.

- التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في البحث عن مصادر مياه جديدة ، وحسن استعمالها تحت إشراف لجنة المياه المشتركة.
- السماح بجريان المزيد من الماء إلى قناة الملك عبد الله من نهر الأردن مباشرة عبر بناء سد تحويلي[1].

وعقب هذه المعاهدة صرح كبير المفاوضين الأردنيين حول المياه ، بأن الأردن يتمسك دائما بقرار اللجنة الفنية العربية التي شكلتها الجامعة العربية سنة 1953م ، والتي حددت حصة إسرائيل من مياه اليرموك بـ25 مليون م^3/ سنة ، وتم الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي على ذلك وسترتفع حصة الأردن من 170 مليون إلى 235 مليون م^3/ سنة وذلك من المياه التي يتم تحليتها من الينابيع المالحة التي تصب في نهر الأردن[2].

وبالنظر إلى بنود الاتفاقية فإن الكثير من المحللين يرونها لا تتعدى الاعتراف بالوضع القائم بعد فشل المفاوضات الأولى التي جرت في الخمسينات عن طريق وساطة الولايات المتحدة الأمريكية ، فاستطاعت إسرائيل فك الاعتراف بمشروعية استغلالها مصادر المياه التي استحوذت عليها منذ الستينات ، ولا يتعد هذا الاتفاق مشروع جونستون الشهير ، حيث تم إدخال بعض التعديلات ضئيلة الأهمية عليه[3].

3.1: <u>مفاوضات السلام بين (سوريا ، لبنان) وإسرائيل.</u>

عرفت محادثات السلام بين السوريين واللبنانيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى مسارا بطيئا وعقيما نظرا لعدة تحفظات.

بالنسبة لسوريا كانت هضبة الجولان هي الفاصل الأساسي في تحديد مسار المفاوضات ذلك أن أهمية الموارد المائية للهضبة جعل طرفي النزاع في حالة اللاتفاهم ، إذ يعتبر قادة إسرائيل الإبقاء على هذه المنطقة الغنية بالمياه مسألة أمنية ، ودفعت هذه المسألة برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين إلى القول « **إن اتفاقية سلام مع سوريا تتضمن الانسحاب**

[1]- مايكل كلير ، المرجع السابق ، ص182.
[2]- عطا فهد عبد الرحمن المناصير، المرجع السابق ، ص94.
[3]- حبيب عائب ، المرجع السابق ، ص160.

الكامل من مرتفعات الجولان يجب أن تخضع للاستفتاء الوطني قبل توقيعها»[1] ، وفي الطرف المقابل صرّح الرئيس السوري حافظ الأسد آنذاك قائلا : « **....لن يكون هناك سلام في المنطقة ، لو عشنا عشرات ومئات السنين ونحن نعيش بعون الله عقودا وعقودا متتابعة ، فلن يكون هناك سلام ما لم تعد الأرض بكاملها غير منقوصة»**[2].

انطلقت المفاوضات بين الطرفين على عدة فترات من 1991م إلى غاية 1996م ، ففي الجولة الأخيرة ابتداء من 1996/01/01م إلى غاية 1996/03/14م ، استأنفت المفاوضات بين الطرفين بمحادثات مغلقة في مركز المؤتمرات في ولاية ميريلاند الأمريكية ، وعلى جدول أعمالهم قضيتا المياه والأمن بعد انسحاب إسرائيلي محتمل من الجولان ، وقد استبعد وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر تحقيق نتائج غير عادية للمفاوضات[3] ، حيث تبرز نقاط الخلاف حول رفض إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان إلى خطوط 04 حزيران 1967م ، من منطلق أنها غير مستعدة للتنازل عن مصادر المياه إذا تمكنت سوريا من الوصول إلى ضفاف بحيرة طبرية ، وإذا علمنا أن سوريا قد صرحت بالتزام إسحاق رابين الانسحاب من هضبة الجولان ، ويجب أن يكون البند الأساس الذي تتم عليه المفاوضات المستقبلية[4] ، إلا أن إيهود باراك الذي انتخب خلفا لرابين اعتبر الانسحاب من الجولان بالحل المؤلم ، مقدما عروضا تفاوضية تشمل انسحابا من هضبة الجولان دون تمكين السوريين من الوصول إلى ضفاف بحيرة طبرية ، وذلك بتشكيل شريط ضيق يتراوح عرضه من 2-3 كم كمنطقة منزوعة السلاح تحت السيادة السورية[5].

وإذا كانت إسرائيل تقبل التخلي عن الجولان فإنها ستضطر بالمقابل التخلي عن منابع بانياس واليرموك والحاصباني ، إذا ما انسحبت بالطبع من جنوب لبنان ، مما سيؤدي إلى وقف تام لجريان تلك الأنهار نحو أجزائها السفلى ، ولذلك تسعى إلى فك الاعتراف بحق استخدام مياه أعالي نهر الأردن من سوريا ، مقابل السيادة السورية على الجولان ، ومع أن سوريا

---

[1]- حسام شحادة ، المرجع السابق ، ص91.
[2]- جوزيف الخوري طوق ، المرجع السابق ، ج5 ، ص229.
[3]- جوزيف الخوري طوق،الإتفاقات العربية الإسرائيلية"الشخصيات التي اشتركت في المفاوضات" ، بيروت : دار نوبليس ، 1996 ، ج06 ، ص215.
[4]- تقريرمركز دراسات الشرق الأوسط ، توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك،سبتمبر- نوفمبر1999 ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 1999، ص128.
[5]- التقريرنفسه ، ص131.

رفضت ذلك إلا أنه في ظل تعقد وتأزم الوضع بين الطرفين ، وعدم وجود تسوية تامة فقد تلجأ إلى تأجير هذه المنابع لإسرائيل مدة 99 سنة[1] ، خاصة وأن المباحثات التمهيدية بين الجانبين قد عرقلت في وست فرجينيا في جانفي 2000م ولم يتم الإبلاغ عن أي تقدم ، وتم تعليق المحادثات بسبب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في جوان 2000م فبقي الوضع غامضا[2].

أما لبنان فإن المسار التفاوضي كان مرتبطا مع سوريا ارتباطا وثيقا لاعتبارات سياسية وإستراتيجية متعددة[3] .

كما أعتبر تنفيذ قرار 425 محور المفاوضات مع إسرائيل ، إذ يعتبر لبنان نفسه غير معني بقراري مجلس الأمن 242 و398 لأنهما يتناولان العدوان الإسرائيلي سنة 1967م لكن لبنان احتلت بعد ذلك ، باعتبار أن تخطي قرار 425 يفتح الباب لمساومة إسرائيل على خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية ، كما قرر إثارة موضوع احتلال مزارع شبعا العشرة خلال حرب 1967م ، طالبا من الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تنفيذ قرار 425 ، خاصة وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي مخاطره المائية على لبنان ، وبالفعل بدأت في بيروت في 1992 /04/01م أول الاجتماعات الدبلوماسية ثم جولات أخرى.

ويمكن إرجاع مشاركة لبنان في المفاوضات إلى عدة أسباب أهمها :

- جاءت المحادثات في إطار توافق عربي دولي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبقاء خارجه هو إضعاف للبنان ، خاصة وأنه يدرس قضايا حاسمة مثل قضية المياه التي تعتبر مهمة للبنان.
- حث أمريكا وفرنسا والدول العربية على ضرورة مشاركته في المحادثات.
- مشاركة سوريا حتم على لبنان المشاركة بحكم معاهدة الإخاء والصداقة والتعاون بين البلدين.

---

[1]- حبيب عائب ، المرجع السابق ، ص171.
[2]- مايكل كلير، المرجع السابق ، ص184.
[3]- مركز دراسات الشرق الأوسط ، التقرير السابق ، ص134.

- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على تنفيذ قرار 425 وهو في صالح لبنان تزامنا مع تراجع الأمم المتحدة عن دعم دخول الجيش اللبناني إلى مناطق قوات الطوارئ ، بسبب عدم توفر ضمان أمريكي إسرائيلي في افتعال مواجهة عسكرية مع الجيش اللبناني[1].
- وجود توافق لبناني نواته القوى الرئيسي اللبنانية التي وفرت غطاء طائفيا شاملا للمشاركة.

والملاحظ أن إسرائيل اشترطت لتنفيذ الاتفاق الثنائي مع لبنان تجاوب كل من سوريا والمنظمة الفلسطينية مع مطالبها ، دون أن يكون هذان الطرفان في المفاوضات ، وبالطبع لم تقبل سوريا والمنظمة بذلك خوفا على مصالحهما ، وبذلك ولد الاتفاق ميتا[2].

فالجنوب اللبناني هو المكان الوحيد الذي تواجه فيه إسرائيل ضغوطا عسكرية لعقد سلام بشروط سورية والسعي لاحتواء حزب الله كزعيم للمقاومة في الحياة السياسية اللبنانية وإضعاف قدراته العسكرية[3] ، مع العلم أن ارتباط المسارين السوري واللبناني لا يلغي الشروط الإسرائيلية الخاصة للانسحاب من جنوب لبنان ، ذلك أن إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية تتجاهل القرار 425 وإسقاط اتفاقية الهدنة ، والدعوة إلى معاهدة سلام منفردة مما يؤدي إلى الضغط على سوريا وإرباكها ، من خلال جذب كل من لبنان والأردن بعيدا عن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لإضعاف الموقف التفاوضي لهما ، إذ يصرح رابين في هذا الشأن أن المفاوضات مرتبطة بقضيتين ، الأولى متعلقة بحل المشكلة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وهي بدورها ستحل مشكل الأردن ، أما الثانية فهي مرتبطة بسوريا لأنها الحل للمشكل مع اللبنانيين ، وإلى جانب تحقيق الأهداف السياسية والأمنية لإسرائيل بواسطة الطرف اللبناني فإن استمرار الوضع قد يؤدي إلى تمكين إسرائيل من التفاوض مع لبنان من موقع القوة على أساس مبدأ الأرض مقابل المياه باعتبار أن الأطماع الإسرائيلية في لبنان قديمة.

---

[1]- ناصيف حتى ، المقال السابق ، ص- ص231-233.

[2]- المقال نفسه ، ص236..

[3]- مركز دراسات الشرق الأوسط ، التقرير السابق ، ص135.

وعليه يظهر جليا أن إسرائيل تمارس عملية تقطيع الوقت بانتظار ما يجري على الجبهات الأخرى[1] ، وإلى حين حدوث ذلك تبقى المفاوضات بين الطرفين تحت المجهر الأمريكي والإسرائيلي بانتظار حصول تقدم في المسار التفاوضي الإسرائيلي السوري.

ومع أن مصر لم تفاوض إسرائيل في مسألة مياه النيل بشكل مباشر في هذه المفاوضات ، إلا أنها عرضت تصور خبرات سابقة وتوظيفها ، كان منها تجارب تقسيم المياه بالنسبة للراين والدانوب ، وعلاقات الدول التي يجري بها مجرى مائي واحد ، إضافة إلى مشروعات المياه والأمن والاقتصاد التي سبق أن طرحتها الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط[2] واعتبرت موضوع مياه النيل خارجا تماما عن اختصاص مجموعة العمل في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف ، وأن مصر تلتزم بمجموعة من التعهدات والالتزامات باعتبار أن المفاوضات بشأن النيل تتم مع الدول التي يجري النيل في أقاليمها ، وليست من بينها أية دولة تشارك فيها ، وحتى ولو وجدت دولة ، فلن يكون عمل لجنة الموارد المائية في مفاوضات السلام مكانا مناسبا لإجراء أي نوع من المفاوضات بشأن النيل.

إن ما يتردد على لسان بعض الباحثين الإسرائيليين ، بشأن النيل وفائض مياهه وربطه بمشكلة نقص موارد المياه في بعض دول المنطقة ، يعبر عن أماني وآمال لن تجد طريقها إلى مائدة المفاوضات المتعددة الأطراف ، لأن نقل المياه من نهر النيل إلى خارج الأراضي المصرية يعتبر تجاوزا لحقوق مصر في مياه النهر وإدخال دول جديدة إلى دول حوض نهر النيل ، وهو أمر يخرج عن حدود صلاحيتها القانونية[3] .

من خلال ما طرحناه يمكن القول أن مفاوضات السلام لن يتأتى أكلها إلا بالتزام إسرائيل بقراري 242و338 والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ1967م ، كما أن ملف المياه لن تنطلق عجلته بسرعة إلا بعد أن تلتحق سوريا ولبنان كطرفين لا يمكن تصور أي نقاش من دونهما ، وأن تسلم إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية الثابتة ، لتتأكد الآثار التي انبثقت وتشكلت على طرفي الصراع وأثرت على هذا الملف بالذات.

---

[1]- ناصيف حتى ، مقال سابق ، ص- ص242- 245.

[2]- أحمد فخر ، "مصر ومفاوضات السلام الجارية"، **(المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1994، ص،ص273،272.

[3]- صلاح الدين عامر ، المقال السابق ، ص،ص 482،481.

2.: انعكاس النزاع المائي على طرفي الصراع في ظل المفاوضات.

أثبت الصراع الإسرائيلي العربي على المياه ، حاجة الطرفين إلى التفاهم السلمي بعد فشل الحل العسكري الذي أدى إلى حروب بين الطرفين استمرت لعقود طويلة وخسائر كبيرة على كل المستويات ، فالجانب العربي فقد السلطة سواء التامة أو الجزئية على مصادره المائية رغم الاعتراف ببعض الحقوق في ظل المفاوضات ، والجانب الإسرائيلي مازال يطمع في المزيد من مصادر مياه المنطقة فتولدت انعكاسات كان لها الأثر على السياسة المائية في منطقة الشرق الأوسط.

1.2: على المستوى السياسي والجيوستراتيجي.

لا يوجد شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، فتحقيق الأول يقود إلى ضمان الثاني ، والدولة التي لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية ، فهي دولة عاجزة عن تحقيق أمنها السياسي والاقتصادي ، فحين تضعف دفاعات الدولة ضد المطامع الخارجية في ثرواتها المائية فهي بالتدريج ستفقد سلطتها على الكيان الجغرافي والسياسي والاجتماعي ، وبذلك تفقد جزءا من سياستها ثم جزءا من أراضيها[1].

هذا التحليل ينطبق على ما وصلت إليه الدول العربية المتاخمة لإسرائيل ، إذ أن خسارتها للحروب من جهة والمفاوضات بين طرفي الصراع من جهة أخرى وفرت لإسرائيل وضعا إقليميا ودوليا في المنطقة ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم منها في استخدام إدعاءات المياه لفتح سبيل للتفاوض ، حيث وضعت يدها المطلقة على مصادر المياه.

وفي هذا المجال فرضت إسرائيل جدولتها الخاصة لتنفيذ بنود الاتفاق ، بحجة أن فترته الزمنية غير مقدسة ، فدفعت نحو تفريغ المفاوضات والاتفاقات ضمن فترة الترتيبات الانتقالية بلغ عددها تسعة اتفاقيات ، كما نقلت العديد من القضايا الانتقالية إلى جدول أعمال الوضع الدائم على رأسها قضية المياه ورفعت حكومة حزب العمل وتيرة الاستيطان.

---

[1]- فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط،تق : محمد عبد الهادي راضي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،1997 ، ص،ص 37،36.

كما استفادت إسرائيل من تراجع الضغط الفلسطيني والإقليمي ، الذي سرعان ما اندفعت أطرافه للتطبيع بدعوى الحل المنجز فلسطينيا ، إضافة إلى تبادل مكاتب المصالح وانعقاد المؤتمرات سنويا ، أما على المستوى الدولي فقد تراجع دور الأمم المتحدة وبداية تآكل القرارات الشرعية الدولية التي تخدم القضية العربية خاصة المائية[1].

لقد اعتبرت إسرائيل الاعتراف بالحقوق المائية العربية لا يتعدى المنحة الإنسانية التي تقدمها برغبتها فكان التنفيذ مربوطا بإرادتها ، كما تأكدت زيادة الفجوة المائية بعد المفاوضات خاصة بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين ، حيث أن استهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية لا يتعدى 65 لترا في اليوم ، مقابل 584 لترا للمستوطن اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة موازاة مع اختلاف نوعية المياه المستهلكة بين الطرفين[2].

لقد رفضت إسرائيل في كل المباحثات الخاصة بتقسيم مصادر المياه سواء كانت مباحثات متعددة الأطراف أو المباحثات الثنائية ، إعطاء أي معلومات عن الثروات المائية وفي هذا المجال صرح مسئول إسرائيلي في الفترة التي واكبت مفاوضات توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية قائلا :« **لن يفيد اقتسام المياه وعلينا تطوير مصادر جديدة بواسطة مشاريع التحلية ، وإعادة المعالجة والتركيز على التوصل إلى إدارة مشتركة لموارد المياه**» ، وهي تسعى من وراء هذا الرفض إلى توجيه المباحثات للتركيز على موضوعين :

- **الأول :** يتمثل في نقل المياه من مناطق الفائض إلى مناطق الحاجة.
- **الثاني :** تكنولوجيا تحلية المياه[3].

ونظرا لأن معيار القوة والنفوذ هو الذي يسيّر سياسة إسرائيل المائية بعيدا عن المفاوضات والمعاهدات ، فإن المعاهدة الإسرائيلية الأردنية كان لها الكثير من السلبيات السياسية أبرزها تراجع إسرائيل عن رغبتها في تخفيض كميات المياه من بحيرة طبرية المتفق عليها ، بحجة

1- قيس عبد الكريم أبو ليلى وفهد سليمان وآخرون ، خمس سنوات على اتفاق أوسلو ، بيروت : دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999، ص،ص 19،20.

2- ياسر إبراهيم عمر سلامة ، المرجع السابق ، ص229.

3- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص،ص 194،195.

قلة الأمطار ، خاصة وأن الاتفاقية لم تدرس التفصيلات الواجب تنفيذها في سنوات الجفاف كما تمكنت من الإبقاء على مستوطنة **"تسوفار"** بوادي عربة والأراضي الزراعية المتاخمة لها تحت السيادة الإسرائيلية عبر استئجارها لمدة 25 سنة قابلة للتجديد[1] ، وبما أن إسرائيل تملك ترسانة صناعية نووية وكيماوية شكلت بها خطرا على البيئة والمياه ، ضاربة عرض الحائط كل القوانين الدولية والتزاماتها بتنفيذ بنود الاتفاقية مما ألحق أضرارا وخيمة بالتنمية في الأردن[2].

إن الأطماع والسيطرة الصهيونية قد تأكدت حربيا وتفاوضيا ، بدليل الدراسة التي أصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن والمعنونة بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط ، حيث دعت إلى أن تبذل الحكومة الأمريكية جهدا لتأمين سيطرتها على الشرق الأوسط ، واعتبار المياه أداة إبتزاز سياسي وضغط جديد على حلفائها وخصومها في آن واحد ، خاصة وأن الصراع حول المياه قد ساهم في تمزيق الروابط الهشة بين دول المنطقة ، وأصبحت قضية ربط المياه وقضية الصراع الإسرائيلي العربي ، جزء من السياسة الخارجية الأمريكية والصهيونية ، بهدف دمج إسرائيل في المنطقة باعتبارها قوة إقليمية[3] وقد نجحت في ذلك إلى حد ما ، فأعطاها القدرة للتسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة كالأرض مقابل السلام ، بناء الثقة....إلخ.

كما أن الأطراف العربية سواء دخلت الحروب أو المفاوضات فالمؤكد أنها دخلتهما في لحظة ضعف وغياب التنسيق في علاقاتها مع بعضها البعض ، مما أدى إلى عدم تبني الأطراف العربية لموقف موحد أو إنشاء ربط واضح بين التقدم في المسار التفاوضي خاصة والمسار الصراعي عامة ، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى غياب عامل الثقة بين العرب أنفسهم واعتبار الكيان الصهيوني الاتفاقات السلمية مجرد حبر على ورق ، بدليل أنها تحولت إلى مجموعة صراعات جزئية : أزمة مصرية إسرائيلية ، مشاكل حدود لبنانية إسرائيلية ، نزاع

[1]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص195.
[2]- ياسر إبراهيم عمر سلامة ،المرجع السابق ، ص231.
[3]- رواء زكي يونس الطويل ، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه ، عمان : دار زهران ، 2010، ص145.

حدودي سوري لبناني ، علاقات أردنية إسرائيلية غير مستقرة ، أدى بدوره إلى عدم استقرار المنطقة بكاملها[1].

وعلى صعيد مياه النيل وكما قلنا سابقا أن إسرائيل كان لها اليد الخفي وراء النزاعات القائمة بين الأطراف المشاركة في هذا المصدر المائي ، وذلك بهدف السيطرة عليه من طرف إسرائيل ، أدى إلى خفض نصيب مصر والسودان من مياه النهر ، حيث خسرت مصر مليار م^3/سنة[2].

ومن الأحداث التي حاولت إسرائيل الاستفادة منها هو قيام دولة جنوب السودان بعد أن لعبت دورا كبيرا في تفتيت السودان وتقسيمه ، لتباشر شراء مياه النيل عن طريق مصر بعد دفع رسوم المرور المقررة لذلك ، كما أن البنك الدولي لعب دورا رئيسيا في تسهيل تنفيذ هذا المخطط بصورة قانونية ، إلا أن السيناريو تغير بعد أحداث ثورة 25 جانفي 2011م ووصول الإخوان المسلمين للحكم بقيادة محمد مرسي ، الذي كان حازما في هذا الأمر فلجأت إسرائيل إلى ورقة الضغط الأساسية ألا وهي سد النهضة الأثيوبي.

وفي هذا الصدد بالتحديد صرح خبير المياه الأستاذ في هندسة القاهرة أحمد مغاوري :**«إن واشنطن وتل أبيب تسعيان لجر مصر إلى مستنقع حرب لا ينتهي في منابع النيل من خلال تحرك وزارة الزراعة الأمريكية بتقديم دراسات تفصيلية لإثيوبيا منذ سنة 1962م ، لإنشاء 33 سدا على مجرى النهر»** كما أن الطرفين يعملان على إقناع بقية دول حوض النيل بضرورة إنشاء السدود على مجرى النهر بهدف الوصول إلى تنمية حقيقية على كل الأصعدة[3].

وأمام هذه التطورات الخطيرة ، تم وضع اتفاق مبادئ إطاري بخصوص سد النهضة المشروع الذي تبنته أثيوبيا بمساعدة إسرائيل في 2015/03/23م ، الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث الممثلين برئيس مصر عبد الفتاح السيسي الذي تقلد زمام الحكم بعد الانقلاب على الشرعية وإزاحة محمد مرسي من الحكم ، ورئيس السودان عمر

---

[1]- خضر عباس عطوان ، (الرؤية الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي "الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا") ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد12 ، خريف2006 ، ص- ص96-98.

[2]- عايدة العلي سري الدين ، العرب والفرات ، المرجع السابق ، ص327.

[3]- عمر فضل الله،حرب المياه على ضفاف النيل"حلم إسرائيلي يتحقق" ، (ط2) ، القاهرة : دار نهضة مصر للنشر، 2014 ، ص،ص 36،35.

البشير ، ورئيس إثيوبيا هيلا مريام ديسالجين في العاصمة السودانية الخرطوم تضمن عدة نتائج أبرزها :

- ✓ تقييم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل من خلال الالتزام بمبادئ القانون الدولي.
- ✓ التعاون بين بلدان حوض النيل وحصر عمل سد النهضة في توليد الكهرباء.
- ✓ دفع التعويض في حالة الضرر.
- ✓ الاستخدام المنصف للموارد المائية موازاة مع نسبة السكان والأوضاع المناخية والجغرافية والمائية والبيئية.
- ✓ تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية حول تشغيل السد.
- ✓ التسوية السلمية للمنازعات وحل الخلافات بالوساطة ، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول والحكومات ، والعمل على بناء الثقة واستكمال أثيوبيا للتوصيات الخاصة بأمان السد.

وحسب الكثير من السياسيين منهم وزير الموارد المائية الإثيوبي إلمايهو تيجينو ، فإن هذه الاتفاقية عبارة عن وثيقة سياسية ليس لها علاقة بالجوانب الفنية الخاصة بالسد ، في حين اعتبر وزير الري المصري أن الوثيقة مكملة للدراسات الفنية في إطار سياسي يضمن تنفيذها ، كما يرى كثيرون أن الاتفاق يفتح الطريق أمام تفاهمات أوسع مع دول منابع النيل فيما يتصل بالمسألة المائية في ظل الأطماع الصهيونية في مياهه[1].

والحقيقة أن أثيوبيا تحرص على استغلال واستثمار ملف الأزمة المائية في تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- الهروب من مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية إلى الأمام ، بافتعال أزمة خارجية مع مصر.
- تأكيد قدرتها على مساعدة إسرائيل في تحقيق حلمها باقتناص حصة من مياه النيل بدليل زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لإثيوبيا ودول المنبع في سبتمبر

[1]- زكي البحيري ، مصر ومشكلة مياه النيل "أزمة سد النهضة" ، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، 2016، ص- ص550-552.

2009م ، باعتبارها أول زيارة لوزير إسرائيلي لإثيوبيا منذ أكثر من عشرين سنة[1].

أما بالنسبة لقضية دجلة والفرات ، فإن الجامعة العربية تدخلت محاولة فض النزاع بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى ، وقد نتج عن ذلك عدة قرارات في دورات متوالية منذ 1996م ، لوضع اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق سائر الأطراف وفقا لأحكام القانون الدولي المنظم للمياه الدولية نوجزها في النقاط التالية :

- ✓ دعوة الحكومة التركية إلى وقف الإجراءات المتعلقة بإقامة سدود على مجرى الفرات ودجلة دون التشاور مع الدول المتشاطئة ، وتكليف الأمين العام بمتابعة الموضوع.
- ✓ دعم حقوق سوريا والعراق في مياه النهرين.
- ✓ إنشاء مركز للدراسات المائية لتوفير المعطيات العلمية والتطبيقية والقانونية والسياسية في مجال الموارد المائية[2].

غير أن المشاريع التركية واصلت طريقها بدليل اتهام مسئول من الجامعة العربية إسرائيل وتركيا بمواصلة سرقة مياه العرب ، مطالبا الدول العربية بحماية حقوقها[3].

وحسب استنتاجنا الخاص فإن إسرائيل أصبحت تتحكم في الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط ، بدءا بجر العرب إلى الاحتكاك والتوتر واستخدام العنف والتهديد من خلال زرع الفتنة بين الأطراف المشتركة في مصادر المياه ، وانتهاء بالصراع العسكري المسلح مما يؤدي إلى خلق دويلات طائفية وعرقية تغير الخريطة الجغرافية للمنطقة وتهدد الاستقرار السياسي للشرق الأوسط خاصة والعالم العربي عامة .

1- عمر فضل الله ، المرجع السابق ، ص،ص 70،71.
2- عايدة العلي سري الدين ، العرب والفرات ، المرجع السابق ، ص،ص 323،324.
3- المرجع نفسه ، ص318.

2.2.: على المستوى الاقتصادي.

ظهرت الآثار المتتالية التي طبعت الصراع على المياه ، باعتبارها لب الاقتصاد الذي يعتبر شريان حياة كل دولة في العالم ، خاصة الدول المجاورة لإسرائيل بما فيها الأراضي الفلسطينية ، وامتدت الانعكاسات إلى العراق رغم أنه لا يملك حدودا مع الكيان الصهيوني.

بدأت النتائج السلبية على الفلسطينيين تظهر جليا من مواصلة الكيان الصهيوني إصراره على أن تبقى مصادر مياه الضفة الغربية تحت سيطرته حتى وإن كان في إطار التسوية الدائمة ، مما يؤكد أن العصب الحيوي للحياة الفلسطينية في قبضة الاحتلال[1] ما نتج عنه تدهور وانحدار ، وتراجع في الناتج المحلي والقومي الإجمالي ، وزيادة الفقر والبطالة والكساد الإنتاجي وانهيار العديد من المشاريع الإنتاجية الوطنية[2].

ومن المناظر المألوفة للفلسطينيين في الضفة الغربية حاليا ، مشاهدة المستوطنين الإسرائيليين يتمتعون بالسباحة في حمامات منازلهم مقابل عجز سكان القرى الفلسطينية عن ري مزارعهم القاحلة بسبب عدم توفير مياه الري[3] ، وفي هذا المجال بالتحديد صرح وزير إسرائيلي أن الفلسطينيين ليسوا بحاجة للمياه ، لأنهم لا يغتسلون كثيرا مثلما يفعل الإسرائيليون[4]. ونحن نرد على هذا التشويه للشخصية العربية المسلمة باعتبار الإسلام يحث على النظافة والطهارة ، ويكفي فقط أن الوضوء للصلاة يكون خمس مرات في اليوم.

ويشهد قطاع غزة زيادة سكانية بمقدار مليون نسمة مع حلول عام 2020م ، ووفق تقديرات رسمية فإن أكثر من 65% من المياه المستخرجة من الخزان الجوفي استعملت للأغراض الزراعية ، ونظرا لفقر الموارد المائية في القطاع فمن المقدر أن تصل الاحتياجات المائية خلال الفترة من 2000-2020م إلى ما يقارب 261,70 مليون م^3/ سنة وانطلاقا من هذا فإن عطش المناطق الفلسطينية وتوقف مصير الوجود الفلسطيني على مدى توفر المياه يشكل عاملا إضافيا لاستمرار الصراع بين الطرفين ، مما يؤكد السياسة الإسرائيلية التي تعتبر المصادر المائية التي يشير إليها المفاوض الفلسطيني غير موجودة

---

[1]- مركز دراسات الشرق الأوسط ، التقرير السابق ، ص172.

[2]- قيس عبد الكريم أبو ليلى وفهد سليمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص20.

[3]- طاهر شاووش ، المرجع السابق ، ص174.

[4]- أحمد سعيد نوفل ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، (ط2) ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010 ، ص131.

بدعوى نضوب مخزونها المائي ، وعلى الفلسطينيين الاعتماد على تحلية مياه البحر وتقليص مياه الزراعة في ظل سيادة إسرائيل المفردة على مصادر المياه دون منازع[1].

وتدعيما لسياستها المائية طرحت إسرائيل حلولا لمسألة الاستيطان المرتبطة بالمياه من خلال ثلاث خطط تتمثل في :

1. **الخطة (أ) :** تتمثل في العودة إلى خطوط 4 جوان 1967م مع القدس والمناطق اللازمة لجعل الخط الأخضر أو كما يسمى خط الهدنة مستقيما ، وهذا الحل مرفوض لأنه لا يتيح الاستمرار في ترتيبات الأمن والمياه.
2. **الخطة (ب) :** الاستيلاء على 11 منطقة من مناطق الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية حتى تتيح لإسرائيل استمرار استغلالها لمصادر المياه التقليدية عن طريق ضم الأراضي الواقعة فوق الخزانات الجوفية.
3. **الخطة (ج) :** إقليم ذو وضع خاص قائم على التقسيم الوظيفي ، دون أي تقسيم جغرافي نهائي[2].

يتضح من هذه الخطة أن إستراتيجية إسرائيل المائية مرتبطة بالجانب الاقتصادي المتوقف على الماء في فلسطين كعامل أساسي للاستيطان والاستقرار.

كما أن إسرائيل تأمل في الاستفادة من المشاريع التي أعلنتها في إطار الاتفاقيات مع الطرف العربي مثل مشروع قناة البحرين (الأحمر- الميت) في الأراضي الأردنية[3] ، رغم أنه لم يتحقق بعد على أرض الواقع.

وبمناسبة الحديث عن الأردن فقد دخل مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية لسكانه حيث ارتفعت بشكل ملفت في مجال الصناعة والاستهلاك المنزلي ، كما تطورت الزراعات المروية في الربع الأخير من القرن العشرين مما استلزم ارتفاع الاستهلاك الزراعي إلى 650 مليون م^3 ، وهو مرجح للارتفاع مستقبلا[4].

---

[1]- حسام شحادة ، المرجع السابق ، ص104.
[2]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص،ص 196،195.
[3]- حسام شحادة ، المرجع السابق ، ص93.
[4]- حسام شحادة ، مرجع سابق ، ص105.

للإشارة فإن 80% من المياه التي تأخذها إسرائيل من نهر الأردن تستخدم لأغراض الزراعة ، وأن المياه التي تستخدمها العاصمة الإسرائيلية تل أبيب تبلغ 500م^3 وهذه الكمية تساوي الكمية التي تستخدمها الأقطار الصناعية المتطورة ، التي تملك موارد مائية تفوق بكثير موارد إسرائيل[1].

وبخصوص لبنان الذي يكتفي بنحو 10 ملايين م^3 من المياه من أصل 55 مليون م^3/ سنة وهو حقه الطبيعي الذي حرم منه ، فجملة المياه التي يتحصل عليها سنويا لا يتعدى ثلاثة مليارات م^3 ، اثنان منها يروي الأراضي الزراعية والمليار الثالث يستهلكه السكان فيما ينال القطاع الصناعي 300 مليون م^3 ، ما يعني عجز لبنان مائيا بمقدار 300 مليون م^3/ سنة وهو أمر مرشح للتفاقم في ظل عدم استكمال المشاريع الاقتصادية التنموية[2].

أما مصر فإن سد النهضة قد يشكل خطرا على كل المستويات ، خاصة وأن إسرائيل استفادت مما تقدمه لإثيوبيا من معونات ، بحكم أن هذه الأخيرة تصنف من أفقر ثماني دول في العالم تبحث عن سد الفجوات الغذائية لشعبها الذي يبلغ 85 مليون نسمة ، 40% منه تحت خط الفقر، مما أعطى الفرصة لإسرائيل بمحاولة السيطرة على مياه النيل ، لتطويق مصر والسودان وهذا ما تدور أحداثه الآن[3].

وحسب الكثير من المحللين الاقتصاديين فإن انعكاسات سد النهضة على مصر والسودان تتمثل فيما يلي :

- ✓ نقص المياه بمقدار 12 مليار م^3 ، القادمة إلى مصر والسودان أثناء فترة ملء الخزان والمقدر لها بـ 6 سنوات ، خاصة وأن مصر لديها عجز مائي يقدر بـ 7 مليارات م^3 وسيرتفع إلى 15 مليار م^3 .
- ✓ سيحدث انخفاض في مستوى بحيرة السد العالي بنحو 15 م ، واضطراب في النظام الزراعي موازاة مع تناقص كمية الكهرباء المولدة من السد العالي ما بين 30 و40% وستتلف أكثر من 2 مليون فدان من الأراضي الزراعية .

1- عمر فضل الله ، المرجع السابق ، ص50.
2- حسام شحادة ، المرجع السابق ، ص106.
3- عمر فضل الله ، المرجع السابق ، ص،ص 51،50.

- ✓ التأثير السلبي على كميات المياه المستخدمة في منازل القرى والمدن وفي الصناعة وزيادة معدلات التلوث والخلل في نظم الحياة البيئية في بحيرة السد العالي ، وتناقص الأسماك من نهر النيل لوقت لا يقل عن 5 سنوات ، مما يؤثر على الحياة المهنية للإنسان المصري خاصة الصيادين[1].

كما أن انخفاض مستوى نهر الفرات سيؤدي إلى أضرار بالغة خاصة المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية السورية ، إضافة إلى عطش حلب مما دفع سوريا إلى تقليص إنتاج الطاقة الكهربائية في سد الفرات شمالا[2].

وتظهر الآثار جليا على الطرف العربي من خلال التقرير السري الصهيوني الذي أكد الاستفادة من الأراضي المحتلة وربط التخلي عنها بلجوء إسرائيل لاستيراد المياه من الخارج أو تنويع معامل تحلية مياه البحر كما أن انسحابها إلى حدود ما قبل 1967م سيجعلها تخسر 40 مليون م^3/ سنة من المياه ، وهذا بالطبع ما لا تقبله إسرائيل نهائيا ، لنفهم في النهاية طبيعة الضغوط التي تتعرض لها دول المنطقة خدمة لإسرائيل ، فالحديث عن السلام والتطبيع والانتعاش الاقتصادي يخفي وراءه مصالح مائية إسرائيلية ، والتي بدورها تزودنا بالمفتاح التحليلي لفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية وأن الاستخدام الصهيوني للمياه العربية يرتبط بالإيديولوجية الصهيونية التوسعية والاستيطان والرفاهية والنمو السكاني وتعزيز قوة الجيش لممارسة العدوان على العرب وتحقيق الأمن الصهيوني ، كيف لا وقد صرح عدة مسئولين إسرائيليين أنه إذا ازداد نقص المياه في إسرائيل ، ولم تستطع التوصل إلى حل المشاكل بالطرق السلمية فلا بد من حلها بواسطة الحرب فالماء كالدم لا يمكن العيش بدونه[3].

كما استطاعت إسرائيل إقناع العالم بأنه لا يوجد حل لمنطقة الشرق الأوسط دون حل لملف المياه ، وجعلت هذه القضية تتخطى نطاقها الداخلي ، لتصبح مشكلة المنطقة بأسرها وليست مشكلة إسرائيل وحدها ، واعتبارها من قضايا التعاون الإقليمي والمفاوضات في الشرق

1- زكي البحيري ، المرجع السابق ، ص،ص 504،505.
2- أميرة اسماعيل العبيدي ، المقال السابق ، ص61.
3- رواء زكي يونس الطويل ، المرجع السابق ، ص145.

الأوسط مما يستوجب حلها جنبا إلى جنب ، من منطلق ادعائها ارتباط مياه الليطاني اللبنانية والجولان السورية بنهر الأردن وبالمياه الجوفية في إسرائيل ، ومن جهة أخرى فإن 40% من مياه الأمطار في إسرائيل تتسرب إلى الضفة الغربية وغزة وتكوّن 90% من المياه الجوفية فيها[1] ، ونظرا لتناقص المياه فلا بد من الاعتماد على نهري النيل ودجلة/فرات.

وعليه فقد نجح الكيان الصهيوني في زعزعة الأمن المائي العربي موازاة بالجفاف والتصحر الذي ضرب المنطقة العربية كلها وتلوث مياه الأنهار ، كما أدت اتفاقية وادي عربة إلى تحكم إسرائيل في مياه نهر الأردن ، ومنع قيام أي مشروع مائي وزراعي بين الدول العربية ، أدى ذلك بدوره إلى بروز أزمة الغذاء وانخفاض المحاصيل الزراعية وتفاقم الطلب المحلي على الأغذية وارتفاع فاتورة استيراد الغذاء من الخارج مقابل ازدياد عدد السكان بطريقة مضطردة[2].

كل هذا نتيجة غياب إستراتيجية عربية مشتركة لحماية الموارد المائية من الأطماع التوسعية الصهيونية ، وعليه لا بد من توحيد الصفوف والبحث عن الحل العملي التطبيقي بانتهاج سياسة مائية عربية قومية تكاملية في مجال المياه ، وليس القرارات والتوصيات والمفاوضات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، لأن إسرائيل ماضية في تحقيق حلمها بإنشاء إسرائيل الكبرى ولا تعترف بالقوانين والمعاهدات في ظل سياسة بناء شرق أوسط جديد بتدعيم الولايات المتحدة الأمريكية ، وفتح أبواب المنطقة لإسرائيل تجول فيها وتصول كما تشاء ، مما يزيد من اشتعال فتيل الصراع على المياه في المستقبل القريب والبعيد.......

[1]- عايدة العلي سري الدين ، العرب والفرات ، المرجع السابق ، ص35.
[2]- بيان العساف ، المرجع السابق ، ص123.

3.: المياه ومستقبل الصراع في الشرق الأوسط.

يرى الكثير من المفكرين والمحللين للوضع المائي ، أن استعراض محاور النزاع حول المياه في الشرق الأوسط ، يوضح أن جميع هذه المحاور تشتمل على مخاطر عديدة حيث أكدت الدراسات أن الشرق الأوسط يقف على شفا أزمة مصادر مائية خطيرة ، قد تؤدي إلى نشوب حروب مائية بين الأطراف المتنازعة على رأسها الحرب بين العرب وإسرائيل[1] ، خاصة وأن الحدود المائية لا تتفق مع الحدود السياسية.

إن قضايا المياه تشتعل على نحو متزايد في المنطقة خلال السنوات القادمة ، مع احتمال أن يكون ضغط الطلب المتزايد على مصدر مائي ثابت هو أكثر من النفط ، خاصة شبكة نهر الأردن ، واستخدام إسرائيل حاليا كل مصادرها الجديدة من المياه[2] ، إذ أن الاستهلاك الغير زراعي سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة ، وفي غياب مصادر جديدة سيتم الحصول على مياه جيدة من الموارد المائية المخصصة للزراعة وسيتم في المقابل تحويل جزء من مياه المجاري بعد المعالجة إلى الزراعة ، وعلى أساس هذه الخلفية ترتسم مشكلات مياه إسرائيل الأساسية في :

- ✓ كميات المياه المتوفرة تحد من التنمية الزراعية الإضافية ، وهي خاضعة للطلب الذي يفوق العرض ، وذلك على الصعيد القطري العام والمحلي.
- ✓ استخدام مياه المجاري الهامشية الأخرى استخداما متزايدا يخلق مشكلة نوعية للمياه المستخدمة.
- ✓ إن الاعتماد على الأمطار كمصدر للتزود بالمياه قد يهدد المخصصات المائية للزراعة في حالة جفاف طويل المدى[3].

لذلك فإن أهمية المياه تتصاعد كأداة من أدوات الصراعات الدولية ، نتيجة للتداعيات والمضاعفات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي التي يمكن أن تنجم عن المنافسة بين الدول المعنية على المياه ، ورغم أن الأنهار الثلاثة في الشرق الأوسط المحتمل حدوث تفجر

---

[1]- فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص211.
[2]- رواء زكي يونس الطويل ، المرجع السابق ، ص،ص 145،144.
[3]- اليشع كالي ، المياه والسلام ، تر : رندة حيدر ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1991 ، ص68.

منازعات بشأن مياهها في المستقبل هي نهر الأردن والنيل والفرات ودجلة ، إلا أن المشاكل والقضايا التي يمكن إثارتها في كل منها ليست على درجة واحدة من الخطورة ، فالعلاقات الدولية في حوض النيل تبدو أقل حدة من العلاقات بين دول نهري دجلة والفرات ، في حين يشتد الصراع في حوض نهر الأردن بسبب اشتراك دول متعادية فيها على رأسها إسرائيل[1].

ويمكن اختصار الأسباب المؤدية إلى اشتعال الصراع في الوقت الراهن في النقاط التالية:

- ✓ قلة الأمطار وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ زيادة السكان فوق المعدل الطبيعي العالمي.
- ✓ الزيادة في التطور الزراعي والصناعي والعمراني ، خاصة إسرائيل.
- ✓ التلوث خاصة الأنهار[2].
- ✓ مستوى انحدار المجرى المائي ومساره كمجرى نهر الأردن.
- ✓ المركز القانوني لدول حوض النهر.
- ✓ اختلاف مستويات التنمية.
- ✓ الدور الإقليمي لكل دولة مشاركة في مجرى مائي.
- ✓ مدى تواجد مصادر أخرى بديلة.

هذه العوامل قد تؤدي في حالات معينة إلى تصعيد التنافس وتصادم المصالح واشتعال لهيب الحرب من أجل توفير المياه اللازمة لكل منها[3] ، من منطلق أن دول الشرق الأوسط أصبحت بين فكي كماشة ، إسرائيل من ناحية وتركيا من ناحية[4] ، ودول القرن الإفريقي من ناحية أخرى.

وتكشف الدراسات أن الزراعة تستهلك 83% من كل المياه المتوفرة في الشرق الأوسط ، إلا أن هذه النسبة يجب أن تخفض بحلول عام 2030م ، إلى 65% لازدياد الاستخدام السكني

[1]- فتحي علي حسين ، المرجع السابق ، ص35.
[2]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص226.
[3]- فتحي علي حسين ، المرجع السابق ، ص36.
[4]- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص226.

للمياه ، وستصل الاحتياجات المائية السنوية إلى 132 بليون م^3 من إجمالي المياه المتوفرة حتى ولو تحسنت كفاءة استخدام المياه بسرعة مذهلة.

وبالنظر إلى كل الأرقام في المنطقة ، تتوقع دراسة مصرية حدوث مشاكل حادة في القرن الحالي ، تصل إلى نزاعات مباشرة تؤدي إلى العمل المسلح والغارات واحتلال موارد المياه أو تدمير السدود ومشاريع المياه[1].

فبخصوص نهر الأردن الذي يعتبر ذروة الصراع المائي في المنطقة ، فإن الاستهلاك الحالي والزيادة السكانية قد تؤدي إلى نقص المياه الضرورية ، مع العلم أن هناك تناقص سريع لنصيب الفرد من الإمدادات المائية في إسرائيل والأراضي المحتلة ، رغم أن هناك جهود لتحسين تقنيات الري وتكرار استخدام المياه ، وقد أدرك القادة السياسيين القيمة السياسية للمياه وآثارها بدليل الحروب الإسرائيلية على الدول العربية المجاورة ، إذ لخص معمر القذافي الرئيس السابق لليبيا رحمه الله قائلا :**«أنا مسرور أن العرب قد أدركوا أنها حرب مياه ، وعندما كان العرب يتحدثون عن المعارك السياسية والعسكرية وأيضا حرب العصابات ، كنت أقول لهم أن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لديها هدف رئيس واحد هو التحكم في الموارد المائية بالمنطقة»** ، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل على قدر ما هي متمسكة بالضفة الغربية فإن تخليها عن قطاع غزة هو في صالحها بسبب الاستهلاك المرتفع للمياه ، وقد تخيّر الأردن بدافع الضرورة إلى التحالف مع إسرائيل ، وإذا حدث ذلك فإن الفلسطينيين سيدفعون إلى ارتكاب تجاوزات مما يستدعي استخدام السلاح فيساهم في اشتعال المنطقة ، كما كانت سياسة مصر مدروسة للتحضير لأعمال في وسط إفريقيا والمتعلقة أساسا بالوضع الراهن في هذه الدول كأوغندا وأثيوبيا ، الذي قد يؤثر على مصالحها مما يستدعي تدخلا عسكريا تكون تكلفته قليلة ، وقد تجبر الأعمال التركية كلا من سوريا والعراق اللذان كانا عدوين بالأمس إلى عقد تحالف بينهما ، وإذا تورطت تركيا في حرب مع

[1]- جون بولوك وعادل درويش ، حروب المياه "الصراعات القادمة في الشرق الأوسط "، تر:عبد الحافظ عبد اللطيف محمد ، لندن : الناشر فيكتور جولانسر،1993، ص60.

جيرانها فإن حلفائها الأوروبيين يتوجب عليهم التدخل[1] ، هذا في حالة انضمامها بطبيعة الحال إلى الاتحاد الأوروبي.

فإذا ما نشبت حروب مياه في منطقة الشرق الأوسط ، فمن المتوقع أن تدور في ظروف مختلفة عن الظروف التي واكبت الحروب التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية ذلك أن الظروف والمتغيرات الدولية ستضع قيودا على أطراف المياه المشتركة لتكون حروبا خاطفة في أهدافها قصيرة المدى وضيقة جغرافيا ، كما أن أطراف النزاع سيجدون صعوبة حقيقية في احتلال أراض واسعة والتمسك بها مما سيفتح الباب أمام تدخلات أجنبية ودولية[2].

وفي هذا الشأن حددت مصادر الاستخبارات الأمريكية عشر مناطق في العالم محتملة لأن تكون ساحات صراع على المياه وقد قسمت تلك المناطق إلى ثلاث مستويات من الخطر[3] نبينها في النقاط التالية :

1. **<u>منطقة الخطر :</u>** قد يشتد العطش فيها ، تضم الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة مع إسرائيل ، حيث تتفاعل فيها محاور الخلاف الديني والقومي والحضاري والسياسي والاقتصادي المكونة للصراع الإسرائيلي العربي ، الذي لا يزال قائما رغم مفاوضات ومحادثات السلام.
2. **<u>منطقة الخطر المحتمل :</u>** تضم حوضا دجلة والفرات خاصة العراق ودول الخليج العربي ، وهي المنطقة التي لديها اكتفاء ذاتي من المياه حاليا ، لكن قد تواجه أزمة مائية حادة في المستقبل.
3. **<u>منطقة التوتر :</u>** تضم مصر والسودان وأثيوبيا حيث تعتبر منطقة تشوبها بعض التوترات أحيانا[4] ، وقابلة للدخول في مستوى الخطر في العشرين سنة القادمة[5].

1- جون بولوك وعادل درويش ، مرجع سابق ، ص،ص 64،65.
2- فتحي علي حسين ، المرجع السابق ، ص211.
3- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص228.
4- فتحي علي حسين ، المرجع السابق ، ص،ص 211،212.
5- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص228.

وفي سياق هذه التنبؤات. لا بد من تحقيق أمن مائي عربي حالي ومستقبلي ، من خلال إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية والمنظمات الإقليمية والصناديق العربية ، مع إقامة مناخ ملائم للمشاركة الفعالة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة[1].

ونظرا لتزايد وتفاقم الأزمة المائية في الشرق الأوسط ، كان لا بد من البحث عن بدائل عملية خاصة و لو أن إسرائيل كانت السباقة في هذا المجال .

ونقطة البدء في المشروع المائي العربي ، هي توفير القاعدة المعلوماتية حول مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية ، مع وضع أسلوب مناسب للتحديث الدائم لهذه القاعدة المعلوماتية[2].

ومن هذه البدائل نجد :

1- **استخدام الطاقة الشمسية :** استعمالها لاستخلاص المياه بإزالة ملوحة مياه البحر.
2- **تحلية مياه البحر :** هي عملية مكلفة بسبب الطاقة المرتفعة لتشغيل محطات التحلية إذ تحل التحلية ثلاث مشكلات هي :
   - توفير كميات من المياه تحتاجها العديد من المناطق التي تشكو الندرة.
   - تخفيف الضغط على مياه الأنهار التي يشتد الطلب عليها ، مما أدى إلى مشكلات مع دول الجوار.
   - توليد الطاقة الكهربائية المصاحبة لعملية التحلية.
3- **اقتراح مشاريع مائية :** كنقل المياه من دول آسيا إلى الشرق الأوسط ، ونقل المياه من الفرات إلى الأردن ....إلخ[3].

في المقابل فإن المشروع المائي الإسرائيلي يرتكز على ادعاء صاغه البروفسور الإسرائيلي جدعون فشلزون ، على أن البنية المائية السطحية منها والجوفية في الشرق الأوسط غير متواصلة وهذا ما يقيم ارتباطا مائيا بين مناطق جغرافية مختلفة ، إذ تشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية ، وهذه الظاهرة تقوّض

1- عدنان عباس حميدان وخلف مطر الجراد ، المقال السابق ، ص36.
2- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص161.
3- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص- ص229-232.

مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محليا فقط ، وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها ، لكن الخلافات السياسية لم تسمح بتحقيق هذا التعاون المتبادل!![1].

للإشارة فإن الحديث عن مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط لا يتم دون التطرق إلى دور البنك الدولي ودعوته إلى تسعير المياه ، مما يؤدي إلى اهتزازات خطيرة في المنطقة العربية باعتبار أن البنك يتدخل في وضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأغراضه ، موازاة مع سيطرة اللوبي الصهيوني على إدارة البنك الذي يقف وراء الاحتكارات وبيوت المال الأمريكية والعالمية التي تدعم إسرائيل على حساب المصلحة العربية وتعرقل أي تنمية لها.

وللتوضيح أكثر فإن درجة الهيمنة لأي مشروع من المشروعات الثلاث سواء المشروع العربي أو المشروع التركي أو المشروع الإسرائيلي على نوع التفاعل ودرجته ، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي الذي تطمح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى تشكيله في المنطقة ، زادت هيمنة المشروع العربي ، أما إذا حدث العكس فإن المشروعين التركي والإسرائيلي تزداد درجة هيمنتهما في المنطقة[2].

وعلى ضوء تشكيل هذا المشروع الشرق أوسطي الذي يقوم حسب الرؤية الأمريكية ، على ضرورة تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منظومة إستراتيجية واحدة ، وإنهاء كافة الصراعات الإقليمية خاصة الصراع الإسرائيلي العربي من خلال الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي ، بخلق مصالح جماعية بين العرب وإسرائيل مما يجعل تكلفة العودة إلى الصراع عالية جدا ، خاصة مع انضمام تركيا وإيران إلى المنطقة[3].

فإن الواقع يؤكد أن هذا المشروع سيسمح لإسرائيل بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا كما هيمنت عليه عسكريا ، وذلك بما يشبه سوق مشتركة شرق أوسطية تقوم على التخلص من سباق التسلح ومن النظم الدكتاتورية والمشاركة في موارد المياه والتكنولوجيا

[1]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص165.
[2]- عدنان عباس حميدان وخلف المطر الجراد ، مقال سابق ، ص- ص31-33.
[3]- أحمد سعيد نوفل ، المرجع السابق ، ص144.

المائية ومكافحة التصحر ودعم السلام ، بالمقابل فهي تفضل أن يكون التعاون بينها وبين كل دولة عربية على حده ، لأن أي مكسب للعرب سيكون خسارة لها ، ولهذا فهي تعمل على إبقاء مصالح العرب عند مستوى الصفر وأن تكون هي الرابحة الوحيدة في لعبة الصراع في الشرق الأوسط .

وتبرز خطورة هذا المشروع على العرب في كونه :

- يفتح الطريق لإسرائيل لمشاركة العرب برضاهم في ثرواتهم الطبيعية على رأسها مصادر المياه.
- دلالة على أنه مشروع استعماري يخدم الدول الغربية وإسرائيل.
- دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء عزلتها الجغرافية
- يطمس هوية المنطقة ويزيل خصوصيتها العربية
- لم يكن مشروعا عربيا ، بل فرض عليهم نتيجة لضعفهم[1].

وفي المستقبل القريب ، يبدو أن التنافس بين الدول سيبقى حتى وإن وصلت الدول العربية وإسرائيل إلى تسويات ، حيث تسببت هذه الأخيرة في ظهور منشقين خاصة مع وفرة السلاح في الشرق الأوسط وسهولة الحصول عليه ، مما سيؤدي إلى احتمال شن عمليات محدودة تستهدف المنشآت المائية ، وقد يبدو سبب المعارك هو الأرض أو السعي نحو الاستقلال أو حقوق الإنسان أو حماية الحدود ، إلا أن المواجهة الحقيقية في المستقبل ستتأثر بمائية المنطقة[2].

وإذا ما أردنا تصور مسار الحرب التي قد تنشب في المنطقة من أجل المياه ، فإن الصراع المسلح يمكن أن يمر في خمس مراحل ، هذه ملامحها:

1. **مرحلة تبلور النزاع :** تأخذ مشكلة المياه شكل توتر ، وقد تتناوب عليها الاتصالات الدبلوماسية واللجان المشتركة ، ووسائل الحلول التوفيقية خاصة الوساطة ، فإن بلغ حد الاتفاق طويت المشكلة ، وإن لم يكن فإن أسباب تبلور النزاع تبقى كامنة.

1- أحمد سعيد نوفل ، المرجع السابق ، ص- ص145-148.
2- جون بولوك وعادل درويش ، المرجع السابق ، ص67.

2. **مرحلة عتبة الصراع :** تصبح مشكلة المياه في مرحلة تبلور النزاع ، بنقلها إلى إطار الفكر الاستراتيجي العسكري ، فتنشط السياسات الدعائية استعدادا للصراع المسلح وتهديدا به ، من خلال الحملات الإعلامية والحملات المضادة ، بالتركيز على الجبهة الداخلية أي الشعب تمهيدا لتقبل الحرب.
3. **مرحلة اندلاع الحرب :** في هذه المرحلة يتفجر الموقف ، وفي تصورنا أن حروب المياه في إطار الواقع العربي الراهن قد تكون ثنائية لا ثلاثية ، حيث لا تتعدى مشاركة الدول ذات العلاقة بالمشكلة المائية ، ولا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتفقت الدول العربية في إطار الجامعة العربية على أن الأمن المائي ، جزء من الأمن القومي العربي والإضرار به من قبل أي طرف غير عربي إضرارا بالأمن القومي العربي وتعريض السلام في المنطقة للخطر ، وأن الحقوق العربية في الموارد المائية التي تنبع أو تمر أو تصب في المنطقة العربية حالها حال أية أراض عربية ، فما يسري على الأرض من حفاظ عليها ودفاع عنها يسري على المياه.
4. **مرحلة انتهاء الحرب :** نتصور توقف جميع أشكال الصراع المسلح سواء بانتصار أحد طرفي الحرب على الآخر ، أو بوقف القتال على أساس لا غالب ولا مغلوب ودون أن تزول في الوقت نفسه أسباب النزاع ومظاهره.
5. **مرحلة التسوية والترضية :** في هذه المرحلة تنفرج الأزمة باتفاق الأطراف من خلال التفاوض أو الوساطة على حل يرضي الطرفين ، بغض النظر على العوامل التي تدفع إلى الموافقة[1].

لكن وحسب الأوضاع الحالية التي تعيشها الدول العربية خاصة ، فإن احتمال نشوب حرب تبقى بعيدة بحكم عدة أسباب كثيرة نذكر منها :

- استقرار الشرق الأوسط مطلب دولي استراتيجي يتعلق بممرات النفط .
- نجاح القوى الإقليمية المنافسة في استقطاب القبول الدولي في الشأن المائي .

[1]- فتحي علي حسين ، المرجع السابق ، ص،ص 214،213.

- الظروف التي تعيشها الدول العربية[1] على رأسها الأوضاع العراقية المنهارة والحرب السورية التي مازالت نيرانها مشتعلة لحد هذه الساعة.

كل هذا يجعل العرب بحاجة إلى سياسة مائية تطبيقية في إطار السلام والمحافظة على الأمن من خلاله يمكن تدارك أزمة الوضع المائي في منطقة الشرق الأوسط عبر عدة حلول وهي :

1. **الجانب السياسي :**

- تقييم وتحليل اتجاهات السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي واحتمال تأثيرها في سلوكها في المسألة المائية.
- وضع النماذج والتصورات اللازمة لصناع السياسة الخارجية العربية.
- تقييم أثر النزاعات العربية-العربية القائمة أو المحتملة في النسق المائي ووضع آليات مناسبة للقضاء أو التقليص من هذه النزاعات.
- التكيف مع النظام الدولي الجديد.

2. **الجانب القانوني :**

- مواجهة أي تغيرات في مفاهيم القانون الدولي التي تؤثر سلبيا على الحقوق المائية العربية.
- توحيد الرأي العربي من خلال صياغة اتفاقيات عربية-عربية بالنسبة للمجاري المائية المشتركة.

3.الجانب الاقتصادي :

- إعداد مخطط تمويلي للمشروعات المائية الإستراتيجية العاجلة.

4.الجانب الاستراتيجي :

- مراقبة التطورات الإستراتيجية في دول الجوار الجغرافي ذات الصلة بالشؤون المائية العربية.

---

[1]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص175.

5.الجانب التكنولوجي :

- تدريب الكوادر الفنية ، وتطوير أساليب تقليل المفقود من المياه في الاستخدامات المختلفة والبحث عن موارد مائية جديدة والمحافظة على الموارد المائية المستعملة.
- إقامة وحدة تنسيق بين البلدان العربية والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المياه[1].

في نهاية هذا المبحث يمكن القول أن مستقبل المياه العربية خاصة دول الطوق العربي ينذر بالخطر ، بسبب ارتفاع السكان وزيادة المتطلبات المائية للصناعة والغذاء[2] ومهما كانت التوقعات فإن الطرف العربي يجب أن يأخذ مسألة المياه مأخذ الجد من الآن وصاعدا لأنها تمس الإنسان العربي وتجعله عرضة لأطماع الأعداء خاصة الكيان الصهيوني ، ولم تنتهي هذه الأطماع منذ عهود الاستعمار ، لذلك وجب انتهاج سياسة حكيمة ورشيدة في تسيير هذه القضية بدءا بتوحيد الجهود للوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، وانتهاء بمحاولة احتواء المشكلات التركية العراقية السورية والمصرية الأثيوبية ، وذلك من خلال عمل جماعي عربي وبنظرة جيدة إلى المصالح المشتركة والعلاقات التاريخية بين الشعوب المسلمة ، حتى تفوت الفرصة على الأعداء في تنفيذ مشاريعهم ليست المائية فقط وإنما كل المشاريع وعلى كل الأصعدة.

ختاما لهذا الفصل يمكن القول أن الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل قد أخذ مسارا جديدا بعد أن كان المسار العسكري هو المسيطر ، ذلك أن الأطماع الصهيونية في المياه العربية لن تتوقف ، حيث حاول الكيان الصهيوني بدعم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سيطر على مصادر المياه الفلسطينية ، استخدام إدعاءات المياه لفتح سبيل للتفاوض مع الدول العربية المجاورة ، انطلاقا من كونه بعد 1967م أصبح يرى حقوقه المائية مشروعة فكانت المفاوضات الطريق الوحيد لتأكيد هذه الشرعية وطلب المزيد ، في ظل التفتت

[1]- سامر مخيمر وخالد حجازي ، المرجع السابق ، ص- ص198-200.
[2]- وليد نجم ، "مصادر المياه العربية والعطش الزاحف" ، جريدة الشرق الأوسط ، الاقتصاد ،عدد 1600 ، [د.س] ، الأحد 1980/07/18 ، ص12.

والانقسام العربي بعد حرب الخليج الثانية مما أعطى الفرصة لإسرائيل لتنفيذ طموحاتها المائية في المنطقة وإجبار الطرف العربي على الموافقة كما حدث في اتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن ، كما استغلت الظروف السياسية والاقتصادية لسوريا والعراق ومصر لتبرير وتنفيذ مشروعاتها المائية في ظل التحريض والفتن التي اتخذتها كمنطلق لإضعاف وتفتيت الشرق الأوسط بدليل المشاريع والمساعدات التي قدمتها لإثيوبيا وتركيا.

هذا التحرك الإسرائيلي سواء التفاوضي أو الحربي انعكس على طرفي النزاع خاصة الجانب العربي فمن الناحية السياسية مازالت الدول العربية تتخبط في شراك السياسة الإمبريالية الأمريكية الصهيونية لحد اليوم ، تزامنا مع الانقسام العربي الذي نشهده حاليا أما الناحية الاقتصادية التي كان لها الأثر الخطير، باعتبار أن أي اقتصاد يقوم على المياه مما فتح فجوة غذائية أثقلت كاهل الدول العربية ، وما يزيد من خطورة الوضع أن مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط قد يتخذ مسار الحرب من جديد ، مما يستدعي وضع سياسات مائية عربية تكون الجدار العازل لهذه الحرب .

لكن والواقع المعاش الآن يثبت أن العرب مازالوا بعيدين عن وضع سياسة مائية تحافظ على الأمن القومي العربي ، في ظل الأوضاع التي تعيشها الأمة العربية خاصة التطرف والصراعات الطائفية وظهور الخلافة الإسلامية في بلاد الشام أو كما تسمى داعش التي ألقت بغيومها السوداء على سماء العراق وسوريا ، هذه الأخيرة التي مازالت لهيب نيران الحرب تأكل أوصالها لحد اليوم ، تزامنا مع التدخلات العسكرية الروسية والأمريكية .

هكذا استطاعت إسرائيل أن تخرج العراق وسوريا من ميدان الصراع الإسرائيلي العربي وتضع مصر في فوهة المدفع ، بانشغالهم بأحوالهم الداخلية المتأزمة على كل المستويات وبذلك تُشتت انتباهم لقضية المياه وتجبر الدول الضعيفة كفلسطين ولبنان والأردن على تقبل قراراتها ومشاريعها حتى ولو بالتهديد ، فتمنح لنفسها الكرة للعب في ميدان الشرق الأوسط بكل حرية ، وتمضي في تنفيذ مشاريع سياستها المائية على أرض الواقع لإنشاء إسرائيل الكبرى هذا الحلم الذي يسعى بني صهيون إلى تحقيقه على أرض العرب : **« إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات»**.

للإشارة فقط فإن الكثير من المحللين السياسيين يؤكدون أن الحرب السورية القائمة الآن تؤكد حقيقة خفيت على الكثير ، أن هذه الحرب لها علاقة غير مباشرة بمياه الفرات بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي صنعت الجماعات الإرهابية في المنطقة ، في ظل التطبيع الذي تعرفه مع بعض الدول العربية آخرها السعودية ، لتسهيل عملية الاستفادة من مياه النهر للطرفين.

وعليه يمكن أن نتساءل : هل فعلا سيأتي يوم تحقق إسرائيل هذا الحلم وإيران تلوح بنظرها للسيطرة على المنطقة ومد نفوذها الشيعي من جهة ، وتركيا من الجهة الأخرى تريد إحياء مجدها القديم المرتبط بالإمبراطورية العثمانية التي حكمت العرب زهاء قرون من الزمن؟!!.

يبقى السؤال مطروحا إلى أن يجيبنا عليه التاريخ في المستقبل القريب أو البعيد.....؟؟؟؟؟.

خاتمة

مما سبق عرضه ومناقشته وتحليله في هذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يلي:

أولا : يعتبر الصراع الإسرائيلي العربي صراعا معقدا وذو أبعاد متشابكة، فهو صراع ذو بعد تاريخي وجغرافي مرتبط بمزاعم إسرائيل في حقها في الأرض ورسم حدودها المثالية من النيل إلى الفرات ، وهو كذلك ذو بعد عقائدي وديني يستند على ادعاءات دينية وردت في التوراة المحرفة والتلمود .

أما البعد العسكري فكان ارتباطه واضحا بالأمن ، والأمن في حد ذاته مرتبط بالحدود الآمنة ، والحدود الآمنة مرتبطة بالسيطرة على مصادر المياه من النيل إلى الفرات وذلك ما شكل لب الصراع في المنطقة العربية ، منذ زرع الاستعمار الغربي هذا السرطان في جسد الأمة العربية ، فتحولت المنطقة بسببه إلى أكبر بؤرة من بؤر التوتر والحروب في العالم ومازالت تعاني لحد الآن.

ثانيا : لقد شنت إسرائيل سلسلة من الحروب ضد العرب منذ إعلان قيام دولتها في 1948م مرورا بحرب قناة السويس في 1956م ، ثم حرب 1967م االتي كانت هزيمة مدمرة للجيوش العربية ، مكنت الكيان الصهيوني من الاستيلاء على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية ، ثم حرب 1973م التي حاول العرب خلالها استرجاع أراضيهم المسلوبة ووصولا للاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1978م و1982م ، كل هذه الحروب كان للماء دورا رئيسيا وخفيا في إشعالها من منطلق أن المناطق التي شملتها هذه الحروب والتي احتلتها إسرائيل كانت مناطق غنية بالمياه ، مثل الضفة الغربية وهضبة الجولان وجنوب لبنان.

ثالثا : إن الفكر الإستراتيجي التوسعي لإسرائيل ، مربوطا أساسا بمصادر المياه وأطماعها ليس لها نهاية ، حيث شكلت الحاجة المائية لها هاجسا كبيرا ، دفعها للاهتمام المبكر بكيفية الحصول على مزيد من المياه العربية ، لتحافظ على مستوى محدد من الوفرة المائية ، التي تحقق أمنها المائي سواء على المستوى الإستراتيجي أو المستوى التكتيكي ، فهي لا تكتفي بسرقة المياه الفلسطينية والسيطرة على هضبة

الجولان السورية ومياه الليطاني والحاصباني واليرموك ونهر الأردن وبحيرة طبرية بل امتدت أطماعها إلى مياه النيل ودجلة والفرات ، وهذا حسب المقولة الصهيونية المزعومة **"من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل"** ، وهو شعار تأسس عليه الفكر الصهيوني منذ نشأته.

رابعا : بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي الداعم صوريا للقضايا العربية اتخذ مسار الصراع على المياه مسار التفاوض السلمي ، بعد أن كان مسارا حربيا عسكريا لسنوات طويلة فكانت إسرائيل تهدف من وراء دخولها مفاوضات السلام المتعلقة بالمياه ، إلى إضفاء الطابع القانوني والشرعي على ما تسيطر عليه من مصادر المياه العربية ، كما كانت تهدف بطريقة غير مباشرة إلى شرعنة الاستيطان والهجرة اليهودية وجمع يهود الشتات.

خامسا : اتضحت أطماع إسرائيل المائية أكثر عندما ربطت مستقبل أي تسوية مع العرب بالمطالب المائية ، فهي ليست على استعداد للتخلي عن المناطق العربية الغنية بالمياه ومستعدة لتمارس كل أساليب الضغط والمناورة حتى تحصل على المزيد من الامتيازات المائية ، ومنه فإن المفاوضات كان هدفها إدارة الصراع وليس حله وتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية لخلق مناخ جديد في شرق أوسط جديد ، بناء على التعنت الشديد للموقف الإسرائيلي المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كيف لا! وهي الابن المدلل لها!!.

سادسا : اعتمدت السياسة الإسرائيلية على المراوغة والتهرب ، وطرح الحلول المؤقتة التي تخدم مصالحها كمشاريع نقل المياه ، وأبرز دليل على ذلك اتفاق وادي عربة بينها وبين الأردن حيث كانت قراراته تخدم إسرائيل بالدرجة الأولى أبرزها استغلال موارد المياه التي تحت السيادة الأردنية ، أما سوريا ولبنان فقد كان موقفهما واضحا لا يخرج عن نطاق استرجاع الأرض المهضومة بمواردها المائية دون أي شروط مسبقة ، في حين نجحت مصر إلى حد كبير في إقناع الوفود المشاركة في المباحثات أن موضوع مياه النيل خارج نطاق هذه المباحثات ، فلم يشر الوفد الإسرائيلي إلى مياه النيل خلال الجولة الأخيرة ، غير أن المشكلة الحقيقية تبلورت

فيما بعد بدخول إثيوبيا حلبة الصراع ضد مصر من خلال بناء سد النهضة ، الذي اعتبر مشروعا إسرائيليا بامتياز ، وبذلك أصبح صراع بالنيابة بين إثيوبيا ومصر.

سابعا : ارتبطت مشاريع المياه بالوجود الصهيوني في المنطقة العربية ، ففتحت العلاقات بين تركيا وإسرائيل أبواب المشاريع المائية ، على رأسها مشروع جنوب الأناضول ومشروع أنابيب السلام ، مما أشعل الصراع على نهري دجلة والفرات مع العراق وسوريا ، ووضع المنطقة على فوهة بركان مدمر.

ثامنا : جاءت مشاريع العرب كرد فعل على ما تطرحه الحركة الصهيونية وكيانها متواضعة جدا ، لأن العرب يعانون الفرقة والانقسام ، وضعف الجدار السياسي وغياب الديمقراطية الشاملة ، بمعنى غياب حضاري نهضوي يطبق في أرض الواقع بالمقابل استغلت الحركة الصهيونية الفرص التاريخية واستفادت منها.

تاسعا : يواصل الكيان الصهيوني استغلال واستنزاف مصادر المياه العربية أمام المجتمع الدولي دون أي معارضة ، وتجاهل واضح لكل المواثيق والقوانين الدولية بدليل أن البنك الدولي كمؤسسة مالية عالمية ، يدعم الطرف الإسرائيلي فلجأت هذه المؤسسة الدولية لتسكين الموقف عن طريق تقديم بعض المشاريع المؤقتة من خلال التسهيلات التقنية والمالية والفنية.

عاشرا : لقد ربطت إسرائيل قضية المياه بمسألة الموارد الاقتصادية التي تعتمد على التعاون الإقليمي ، يجب تنميتها فنيا وتقنيا وتكنولوجيا بحكم خبرتها في هذا المجال بينما العرب ينظرون إليها كمسألة سياسية مرتبطة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وعليه فمشكلة المياه ملف هام في الصراع السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط ، فأصبح هذا الملف بمثابة الفتيل الذي قد يشعل الحرب في أي لحظة.

احدى عشر : لقد أكد العرب رفضهم التخلي عن أراضيهم ومصادر مياههم بالمقابل فإن إسرائيل ليست مستعدة للتخلي عن الأراضي الغنية بالمياه ، والتي احتلتها في حروبها العدوانية ضد العرب ، وهذا يعني أن الصراع يبقى مفتوحا في المستقبل القريب والبعيد.

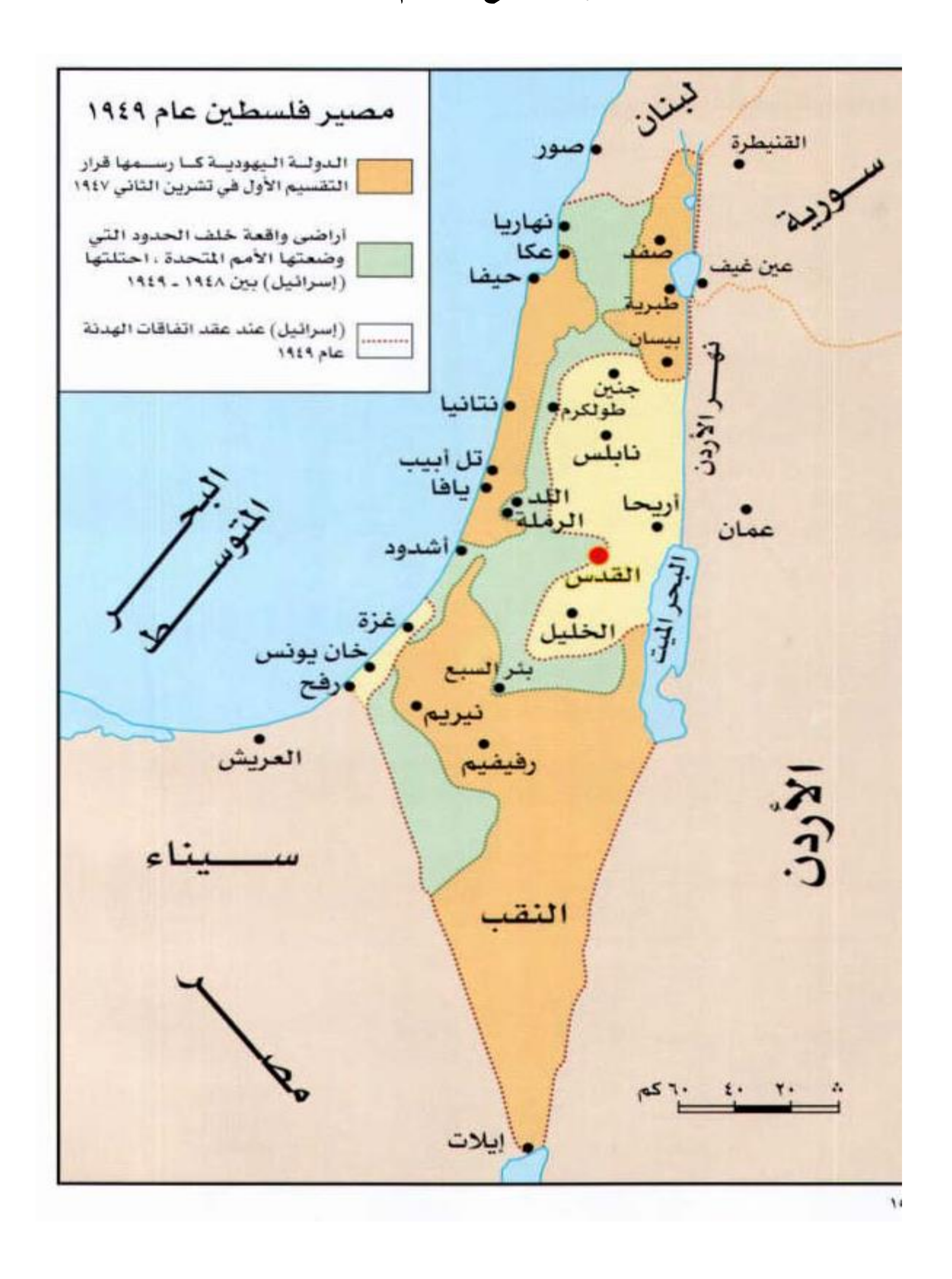
أثنا عشر : إن غياب حل شامل للصراع الإسرائيلي العربي ، حال دون حل بقية المشاكل التي يندرج الماء كجزء أساسي منها ، وعليه يمكن أن تكون المياه عاملا رئيسيا في الحروب القادمة ، إذا لم تحل مشكلتها جذريا ، انطلاقا من اعتراف إسرائيل بالحقوق المائية للعرب ، من منطلق أنها تربط عدم التسوية لحل مشكلة المياه بخطر الحرب حتى تجد مبررا بأن العرب هم الذين دفعوها لهذا الحل.

ثلاثة عشر : تجمع كل الدراسات أنه من الصعب حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط دون حل مختلف جوانب الصراع الإسرائيلي العربي ، خاصة الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ 1967م ، ولكي ينجح طرفي الصراع في حل قضية المياه نقترح عدة حلول مساعدة حسب نظرتنا وهي :

- اعتماد ورقة الضغط الدولي على إسرائيل دبلوماسيا وإعلاميا لتعترف بالحقوق المائية للعرب ، بما فيهم فلسطين كأول متضرر من هذا الاغتصاب.
- على إسرائيل عدم تحميل العرب مسؤولية نقص المياه بأراضيها المزعومة وتحمل مسؤولياتها ، بحكم أن منطقة الشرق الأوسط بكاملها تعاني من الجفاف ونقص الموارد المائية ولا بد من إيجاد حلول مرضية لكل الأطراف بعيدا عن الاعتداء على مصادر المياه لكل دولة.
- الاستعانة بالقدرات المائية العربية والإقليمية بإقامة مشاريع مشتركة كنقل المياه من الدول المجاورة ، وحل المشاكل الإقليمية المائية عن طريق التحاور وإيجاد حلول ناجعة تقف كجدار عازل في وجه الأطماع الصهيونية المتزايدة.
- وأهم نقطة هي إجبار إسرائيل ووضعها أمام الأمر الواقع على ضبط حدودها الجغرافية ، وتطبيق القوانين الدولية المتعلقة بذلك لوقف جماحها المتعلق بتحقيق أسطورتها الزاعمة بإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

الملاحق

ملحق رقم 01[1]: استيلاء إسرائيل على 77.4% من مساحة فلسطين خلال حرب 1948م بينما خصص لها مشروع التقسيم 56% فقط.



1- شوقي أبو خليل ، المرجع السابق ، ص 156.

ملحق رقم 02[1]: التوسع الإسرائيلي على حساب دول الطوق العربي خلال حرب 1967م.



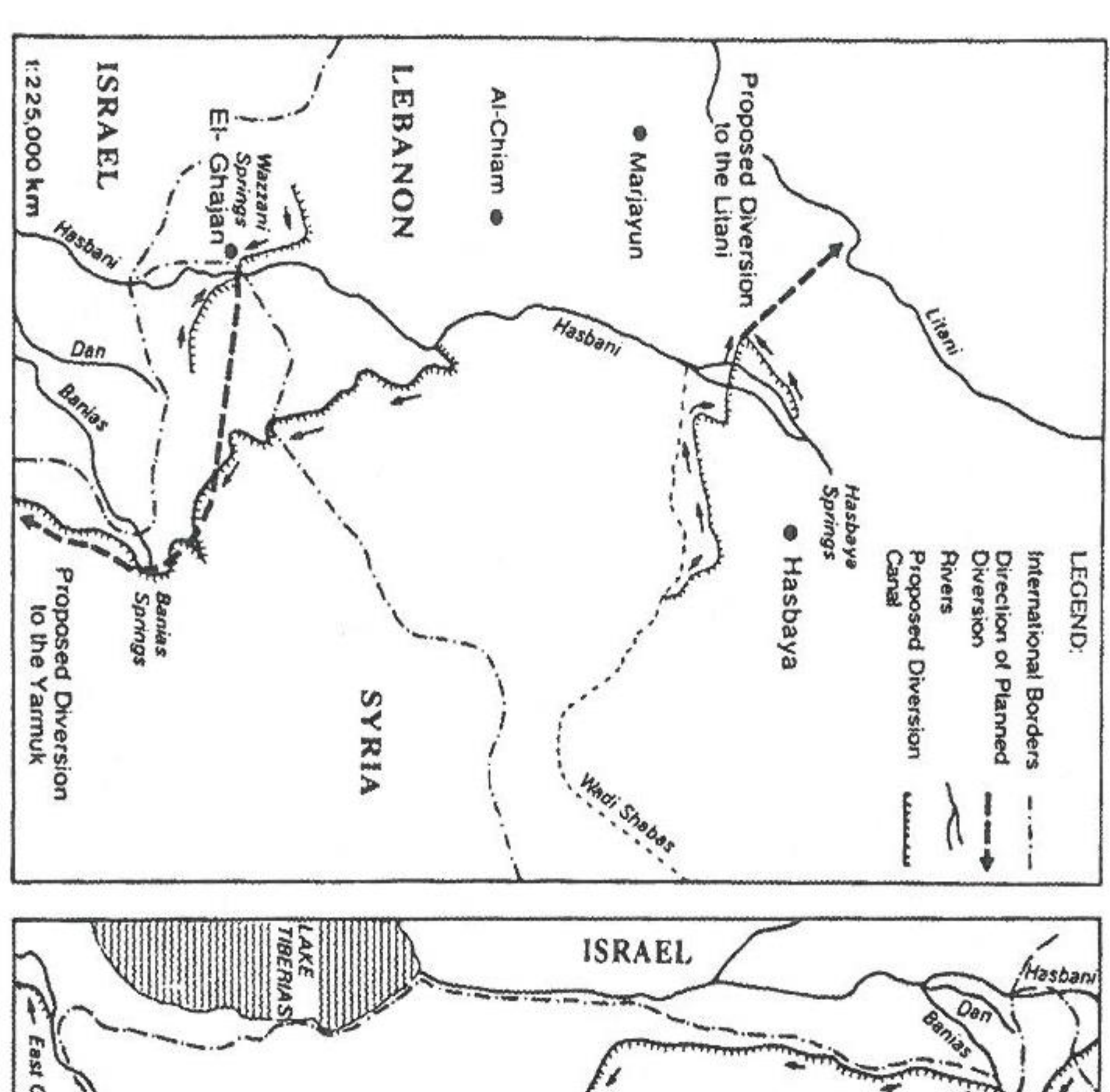
1- المرجع نفسه ، ص 157.

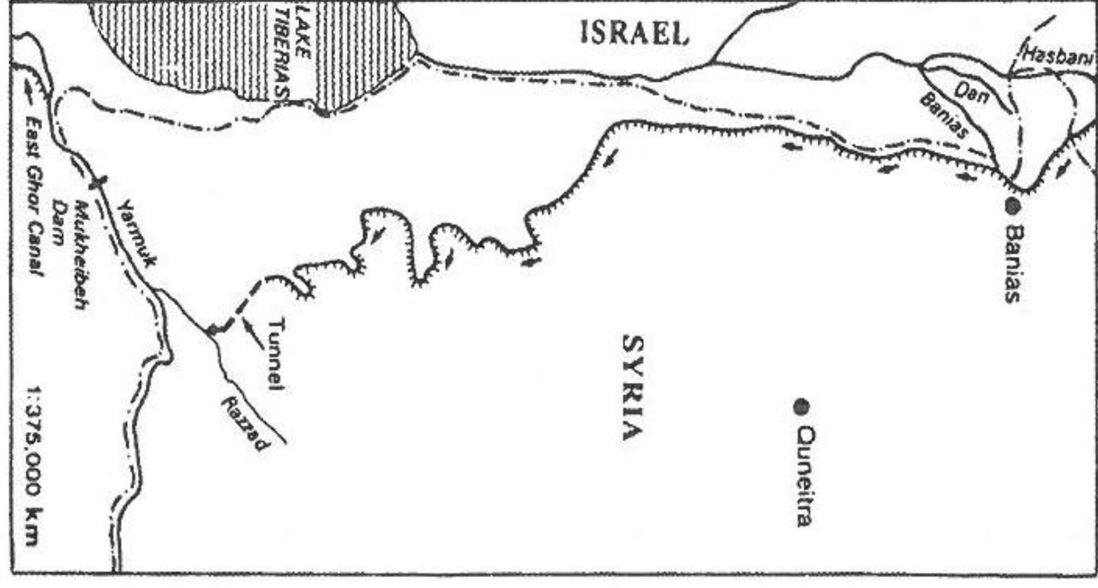
ملحق رقم 03[1]: نـهر الأردن وروافده



1- فرحان موسى علقم ، المرجع السابق ، ص 40.

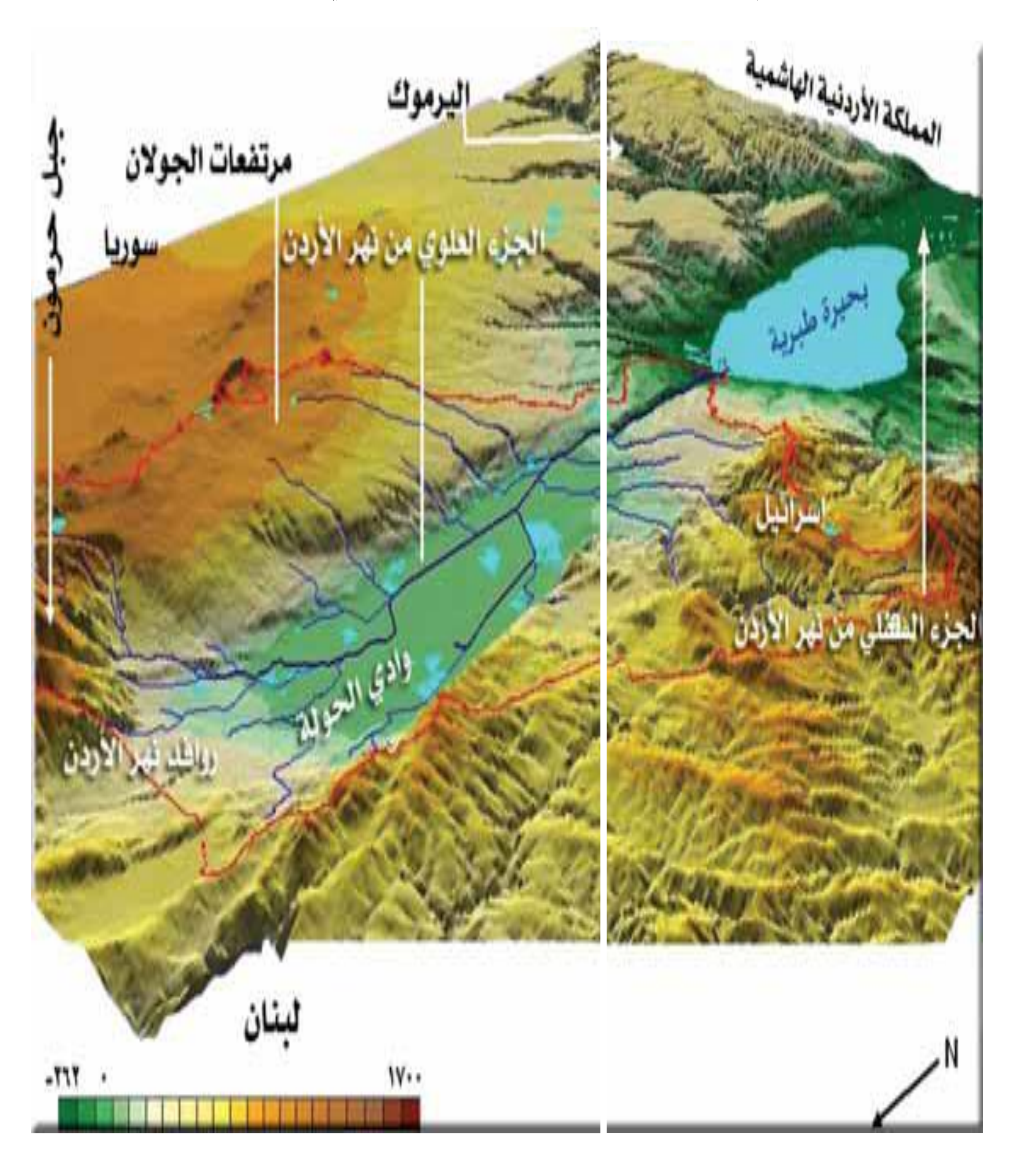
ملحق رقم 04[1]**: الخطة العربية لتحويل مياه نهر الأردن سنة 1964م.**





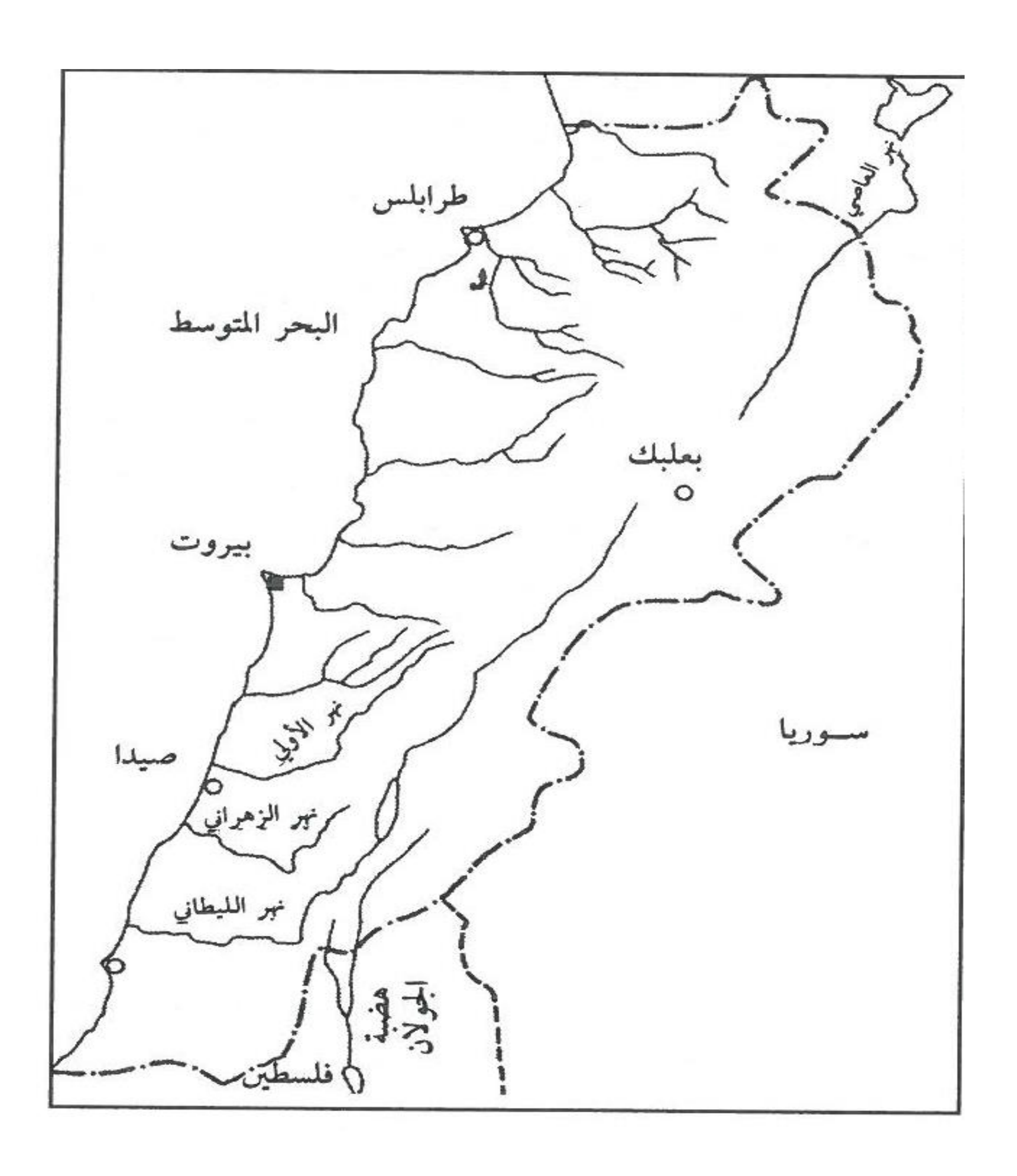
[1] - عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص74.

ملحق رقم 05[1] : مرتفعات هضبة الجولان و أعالي نـهر الأردن .



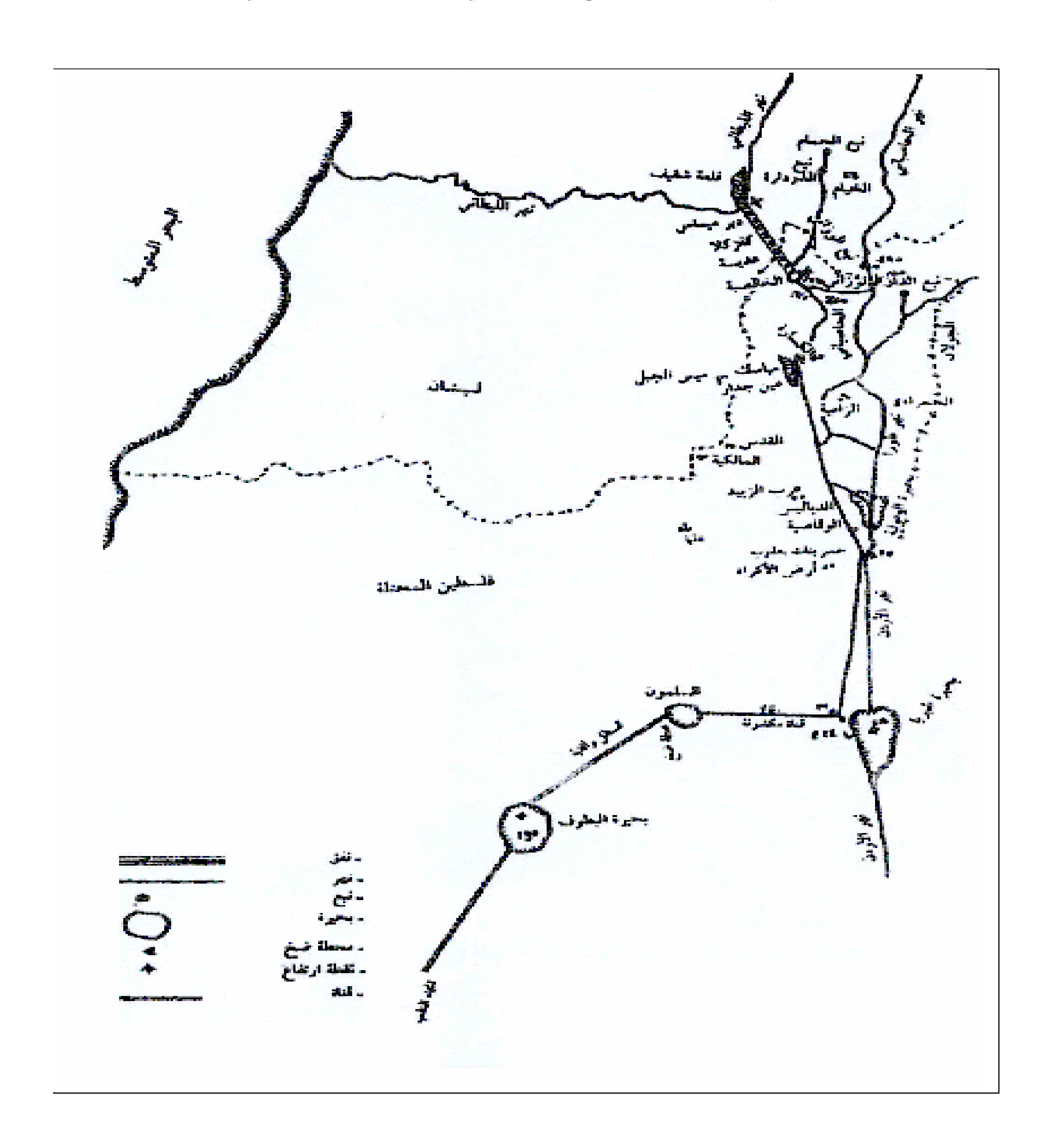
1- جون مارتن تروندالن ، المرجع السابق ، ص 45.

ملحق رقم 06[1] : أنهار لبنان.



1- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص 92.

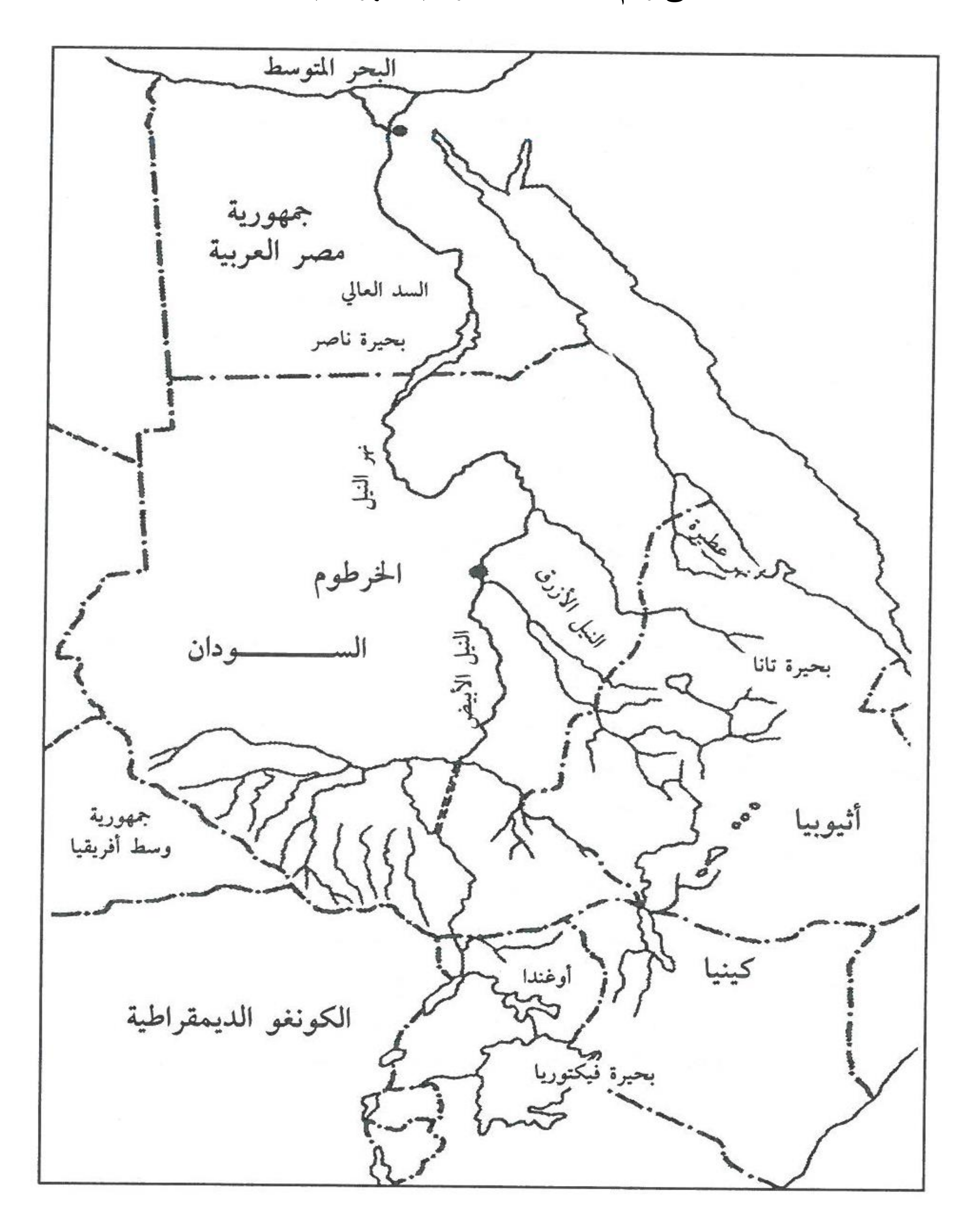
ملحق رقم 07[1] : المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه الليطاني.



---

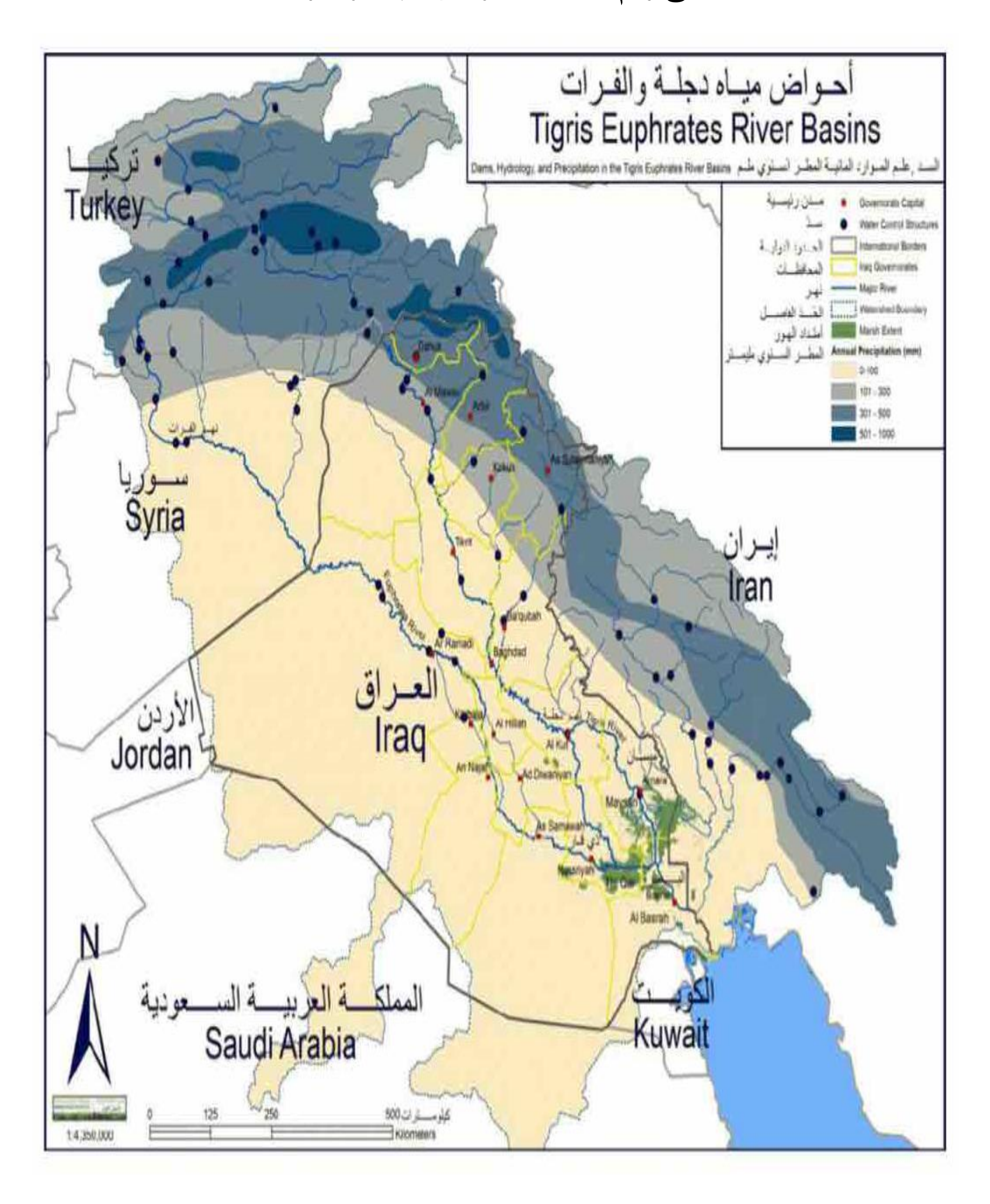
[1]- نهاد معاوية عكاشة هلال ، المرجع السابق ، ص 96.

ملحق رقم 08[1] : مصادر مياه نهر النيل.



1- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص 152.

ملحق رقم 09[1] : أحواض دجلة والفرات.



[1]- مشعل بن عند الرحمن المويشير ، المرجع السابق ، ص 376.

قائمـــة المصـــادر والمراجــــع

أولا : القرآن الكريم :

- سورة البقرة ، الآية 61.
- سورة آل عمران ، الآية 67-68.
- سورة المائدة ، الآية 18.
- سورة الأنبياء ، الآية 30
- سورة الإخلاص.

ثانيا : المصادر :

1- الشاذلي (سعد الدين) ، **مذكرات حرب أكتوبر،** (ط4)، سان فرانسيسكو، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، 2003.

2- فيسك (روبرت) ، **ويلات وطن** ، (ط17) ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2005.

3- غالي (بطرس بطرس) ، بيريز (شيمون) ، **ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط** ، القاهرة ، دار الشروق،2007.

4- واصل (عبد المنعم)، **الصراع العربي الإسرائيلي** ، بيروت ، مركز الكتاب للنشر،[د.س].

ثالثا : المراجع باللغة العربية :

01- أبو ليلى (قيس عبد الكريم) ، سليمان (فهد) وآخرون ، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، بيروت ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ،1999.

02- أحمد (صلاح زكي) ، **النظام العربي والنظام شرق أوسطي"صراع الأهداف والمصالح"** ، القاهرة ، دار العالم الثالث ،1995 .

03- أحمد (محمود سمير)، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط** ، القاهرة ، دار المستقبل ، 1991.

04- أمير (فؤاد قاسم) ، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم** ، بغداد ، دار الغد ، 2010.

05- إدريس (محمد جلاء) ، **يهود الفلاشا"أصولهم ومعتقداتهم وعلاقتهم بإسرائيل"** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1993.

06- البحيري (زكي) ، **مصر ومشكلة مياه النيل"أزمة سد النهضة"** ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2016.

07- البرصان (أحمد سليم)، **إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يوليو1967** ، عدد40 ، [د.م] ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000.

08- البرغوثي (عمر صالح) ، طوطح (خليل)، **تاريخ فلسطين** ، بور سعيد ، مكتبة الثقافة الدينية ،[د.س].

09- التكريتي (بثينة عبد الرحمن)، **جمال عبد الناصر"نشأة وتطور الفكر الناصري"** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

10- التميمي (خلف عبد المالك) ، **المياه العربية"التحدي والاستجابة"**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

11- الجزار (محمد) ، **الجذور العربية للصراع العربي الإسرائيلي** ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر،[د.س].

12- الحسيني (السيد السيد) ، **نهر النيل في مصر"منحنياته وجزره- دراسة جيومورفولوجية"** ، القاهرة ، مركز النشر لجامعة القاهرة ، 1991.

13- الخولي (حسن صبري) ، **فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار،** الجمهورية العربية المتحدة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1968.

14- الزغبي (الأرقم)، **الغزو اليهودي للمياه العربية** ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992.

15- السيد (رفعت أحمد) ، **الصراع المائي بين العرب وإسرائيل** ، القاهرة ، دار الهدى للطباعة والنشر ، 1993.

16- السيد (رفعت أحمد) ، **وثائق حرب فلسطين"الملفات السرية للجنرالات العرب"** ، [د.م] ، مكتبة مدبولي ، [د.س].

17- الشاذلي (سعد الدين) ، **الخيار العسكري العربي 1984- 1993** ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.

18- الشامي (رشاد عبد الله) ، **إشكالية اليهودية في إسرائيل** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1997.

19- الشقيري (جميل) ، **قضية فلسطين الحربية والسياسية** ، الإسكندرية ، مطبعة مصنع الإسكندرية ، 1962.

20- الشوفي (نزيه) ، **التلفيق الصهيوني واغتيال التاريخ** ، دمشق،إتحاد الكتاب العرب ، 2003،ج2.

21- الطويل (رواء زكي يونس) ، **الآثار السياسية والاقتصادية للمياه** ، عمان ، دار زهران ،2010 .

22- الكيالي (عبد الوهاب) ، **تاريخ فلسطين الحديث** ،(ط10)، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

23- الكيلاني (هيثم)، **تعقيبا على مقال محمود عزمي"الإمكانات العسكرية الإسرائيلية"، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** ، بحوث ونقاشات الندوة الفكرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000،ج1.

24- المحجوبي (علي) ، **جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين** ، تونس ، دار براس للنشر ،1990 .

25- المويشير (مشعل عبد الرحمن) ، **أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا** ،[د.م]،[د.د]،[د.س].

26- بدوان (علي) ، **هضبة الجولان"طريق السلام...طريق الحرب"**، دمشق ، إتحاد الكتاب العرب ،2004.

27- بولوك (جون) ، درويش (عادل)، **حروب المياه"الصراعات القادمة في الشرق الأوسط"**، تر:عبد الحافظ عبد اللطيف محمد ، لندن،الناشر فيكتور جولانسر،1993.

28- تروندالن (جون مارتن) ، **المياه والسلام من أجل الناس** ، فرنسا ، منشورات اليونيسكو،2008.

29- تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط ، **توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك"سبتمبر- نوفمبر1999"**، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،1999.

30- جارودي (روجيه)، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية** ، تق : محمد حسنين هيكل ، (ط4) ، القاهرة ، دار الشروق ،2002.

31- حتى (ناصيف) ،"لبنان ومفاوضات السلام الجارية"،**(المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994.

32- حسين (عدنان السيد)،**التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية** ، بيروت ، دار النفائس، 1989 .

33- حسين (غازي) ، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية** ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ،2000.

34- حسين (فتحي علي) ، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، تق : محمد عبد الهادي راضي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ،1997.

35- حكيم (سامي)، **إسرائيل والدول الشيوعية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي ،[د.س].

36- خدام (منذر)، **الأمن المائي العربي"الواقع والتحديات"**، (ط2) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2003.

37- خواجة (محمد) ، **إسرائيل الحرب الدائمة"اجتياح لبنان1982"**، بيروت ، دار الفارابي، 2011.

38- رحال (أحمد سالم) ، **فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود** ، عمان ، دار البداية ، 2007.

39- رمضان (عبد العظيم) ، **المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر"1949-1979"** ، [د.م] ، مطبعة روز اليوسف ،1982.

40- روبنس (فيليب) ، **تركيا والشرق الأوسط** ، تر: ميخائيل نجم خوري ، قبرص ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993.

41- سري الدين (عايدة العلي) ، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي** ، بيروت ، دار الآفاق ،1998.

42- سري الدين (عايدة العلي) ، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل** ، بيـــروت ، منشورات دار الآفاق الجديدة ،1997.

43- سلامة (رمزي) ، **مشكلة المياه في الوطن العربي"احتمالات الصـــــراع والتسويـــة"** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ،[د.س].

44- سولت (جيريمى) ، **تفتيت الشرق الأوسط"تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي"**، تر : نبيل صبحي الطويل ، دمشق ، دار النفائس للطباعة والنشر، [د.س].

45- سيل (باتريك)، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**،(ط10) ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2007.

46- شاووش (الطاهر)، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"الآمال والتحديات"**، القاهرة : دار الشروق ،1999.

47- شحادة (حسام)، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي مـــن منظـــور مستقبلي** ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ،2009.

48- شيفا (فاندانا) ، **حروب المياه"الخصخصة،التلوث،الربح"** ، تر: سمر عبد المنعم مرسي ، القاهرة ، مكتب سطور للنشر،2012.

49- طوق (جوزيف الخوري) ، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية ،"اتفاق كامب ديفيد"**، بيروت ، دار نوبليس ،1996،ج2.

50-طوق (جوزيف الخوري) ، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية ، "اتفاق غزة- أريحا"** ، بيروت ، دارنوبليس ،1996،ج3.

51- طوق (جوزيف الخوري) ، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية ، "اتفاق الأردن- إسرائيل"**، بيروت ، دار نوبليس ،1996،ج5.

52- طوق (جوزيف الخوري) ، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية ، "الشخصيات التي اشتركت في المفاوضات"** ، بيروت ، دار نوبليس ،1996،ج6.

53- عائب (حبيب) ، **المياه في الشرق الأوسط"الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات"**، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2009.

54- عامر (صلاح الدين) ،**"المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف"، (المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،1994.

55- عبد الحميد (محمد كمال) ، **معركة سيناء وقناة السويس** ، [د.م] ، الدار القومية للطباعة والنشر،1964.

56- عوض (محمود) ، **اليوم السابع الحرب المستحيلة...حرب الاستنزاف** ، (ط2)،[د.م]، دار المعارف ،2010.

57- فخر (أحمد) ، **"مصر ومفاوضات السلام الجارية"، (المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط)** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

58- فضل الله (عمر)، **حرب المياه على ضفاف النيل"حلم إسرائيلي يتحقق"** ، (ط2) ، القاهرة ، دار نهضة مصر للنشر،2014.

59- قريان (عبد الجليل) ، **العدوان الإسرائيلي وحرب 33يوم"هل بداية النهاية لإسرائيل.."** ، قسنطينة ، دار الفجر للطباعة والنشر،[د.س].

60- كالي (اليشع)، **المياه والسلام** ، تر: رندة حيدر، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1991.

61- كحالة (صبحي) ، **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي** ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1989.

62- كلير (مايكل) ، **الحروب على الموارد"الجغرافيا الجديدة على النزاعات العالمية"**، تر: عدنان حسين،[د.م]،[د.د]،[د.س].

63- لاكوست (إيف) ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط** ، تر: زهيدة درويش جبور، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ،2010.

64- لورانس (هنري) ، **اللعبة الكبرى"المشرق العربي والأطماع الدولية"** ، تر:عبد الحكيم الأربد ، ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،[د.س].

65- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين تاريخها وقضيتها** ، قبرص ، نيقوسيا ، 1983.

66- مالمات (إبراهيم) ، تدمور (حييم)، **العبرانيون وبنو إسرائيل في العصور القديمة بين الرواية التوراتية والاكتشافات الأثرية** ، تر، رشاد الشامي ، القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،2011.

67- مانغولد (بيتر) ، **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط** ، تر: أديب شيش ، دمشـــق ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د.س].

68- محمد (صالح محسن) ، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2012.

69- مخيمر (سامر) ، حجازي (خالد) ، **أزمة المياه في المنطقة العربية"الحقائق والبدائل الممكنة"** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1996.

70- مسلم (طلعت) ، **تعقيبا على مقال محـــمود عزمي"الإمكانات العسكريـــــة الإسرائيلية"** ، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000،ج1.

71- منسي (محمود صالح) ، **الشرق العربي المعاصر"الهلال الخصيب"**،[د.م]،[د.د]، 1990.

72- مــــهران (محمد بيومــي) ، **دراسات في تاريخ الشرق الأدنـــــى القديــــم "إسرائيــل"** ، [د.م]،[د.د] ، 1997،ج10.

73- مهنا (محمد نصر)، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام"1945-1967"** ، القاهرة ، دار المعارف ،1969.

74- مينارغ (آلان)، **أسرار حرب لبنان"من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية"** ، (ط2) ، بيروت ، دار الفنون للطباعة والنشر،[د.س].

75- نوفل (أحمد سعيد) ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي** ، (ط2) ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010 .

76- هيكل (محمد حسنين) ، **الانفجار1967**، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، [د.س].

77- هيكل (محمد حسنين) ، **ملفات السويس"حرب الثلاثين سنة"** ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر،1986.

78- ياغي (إسماعيل أحمد) ، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية** ، الرياض ، دار المريخ ، [د.س].

رابعا : المراجع باللغة الأجنبية :

01- BRECHER(MECHAEL) , **decisions in Israel's foreign policy** , melbourne delhi , london oxfored weniversity press ,1974.

02 - GERSTENFELD (MANFRED) , **the abuse of hogocaust memory** , Israel , jerusalem center for public affairs(jcpa) and manfred gerstenfeld , [w.y].

03 - HECKTEMAN (JOSEPH) , **american voluntreers and Israel's war of independence** , new york , ktav publishing house,1974.

04 - J.HADDAN (MUNTHER) , SHAMIR (URI) , **the jordan river basin"water conflict and negotiated resolution"** , unesco , pccp publicatiuns , 2001-2003 , part01.

05- MINISTRY OF WATER ROUSOUCES AND IRRIGATION , **water scarcity in egypt ,** egypt , [w.p.h] , 2014.

06 - WATER AUTHORITY , **the issue of water between Israel and the palestinians** , state of Israel , [w.p.h] , 2009.

خامسا : الرسائل الجامعية :

01- الطويل (يوسف العاصي) ، **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (2009/1948)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : كمال الأسطل ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ،غزة،2011.

02- العساف (بيان) ، **انعكاسات الأمن المائي العربي عل الأمن القومي العربي "دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إشراف:إسماعيل دبش ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، جويلية2005.

03- الفاعوري (أحمد عواد النويران) ، **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2012** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : سعد فيصل سعد ، قسم العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2011.

04- القصاص (أشرف إبراهيم) ، **دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام1978-1982** ، بحث تكميلي لنيل رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : أكرم محمد عدوان،كلية الآداب ، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية ،غزة،2007.

05- المناصير (عطا فهد عبد الرحمن) ، **الأمن المائي الأردني "التحديات والأخطار"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : غازي ربايعة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2012.

06- سلامة (ياسر إبراهيم عمر)، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا السياسية ، إشراف : أديب الخطيب ، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2008.

07- علقم (فرحان موسى حسين) ، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو"المخزون المائي نموذجا"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،إشراف : أوري ديفيس ، معهد الدراسات الإقليمية ، كلية الدراسات العليا،جامعة القدس ، فلسطين ، 2012.

08- هلال (نهاد معاوية عكاشة) ، **دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاق أوسلو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدوليـــة ، إشراف : عوض السيد الكرسنــــي ، كليــــة الدراسات الاقتصادية ، شعبة العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، ديسمبر2003.

<u>سادسا : الموسوعات:</u>

01- أبو خليل (شوقي) ، **أطلس التاريخ العربي الإسلامي** ، (ط5)،دمشق، دار الفكر، 2005.

02- الخوند (مسعود) ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، بيروت ، دار النهضة ، [د.س]،ج1.

03- زناتي (أنور محمود) ، **موسوعة تاريخ العالم "تاريخ مصر"** ، [د.م] ،[د.د] ، [د.س] ، ج1.

<u>سابعا : المجلات :</u>

01- العبيدي (أميرة إسماعيل) ،**"إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا"**، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل ، عدد02، مج17، 2010.

02- حميدان (عدنان عباس) ، الجراد (خلف مطر) ، **"الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي ، دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية**

لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، عدد02، مج22 ، 2006 .

03- رسلان (هاني) ،**"رؤية نقدية لدراسة أزمة سد النهضة"**، مجلة السياسة الدولية، عدد199، مج50 ، جانفي2015.

04- عدوان (أكرم) ، **"المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922-1973"** ، مجلة الجامعة الإسلامية ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، غزة ، فلسطين ، عدد02 ، مج12، جوان2004.

05- عطوان (خضر عباس) ، **"الرؤية الأخلاقية لقضايا النظام العربي ، الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،عدد12 ، خريف 2006.

06- فضلي (عباس نادية فاضل) ، **"التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"** ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد47 ،[د.س].

07- محمد (سرور عبد الناصر)، **"التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقود التسعينات"**، مجلة الجامعة الإسلامية ، جامعة الأقصى،عدد01 ، مج16 ، جانفي2010.

ثامنا : الجرائد:

01- الشوادفي (محمد)،**"سد النهضة الأثيوبي قضية مائية تتحول إلى سياسية ومصر تتجه نحو تدويلها"** ، جريدة العرب ، دراسات وأبحاث ، عدد9472 ، السنة36، 2014/02/17.

02- نجم (وليد) ،**"مصادر المياه العربية والعطش الزاحف"**، جريدة الشرق الأوسط، الاقتصاد ، عدد1600، [د.س] ، الأحد1980/07/18.

تاسعا : المواقع الإلكترونية :

01- ثابت (أحمد) ،**"جوانب الصراع العربي الإسرائيلي"**، الجزيرة نت، 2016/11/13.

HTTP://WWW.ALJAZER A.NET/PRINT/787157C4-OC60 402B-B997-1..

02- الركابي (عبد الزهرة) ، **"أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا"** ، العربية نت ، 2012/06/09.

HTTP://WWW.ALARABIYA.NET/AR/POLITICS

03- الشاعر (كمال) ،**"أثر الأطماع الإسرائيلية في المياه الجوفية الفلسطينية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وترسيم الحدود الدولية"**، جامعــــــــة فلسطيـــن ، غزة .

HTTP://WWW.DSPACE.UP.EDU.PS/XMLUI/HANDLE/123456789/120

الفهـــــرس :